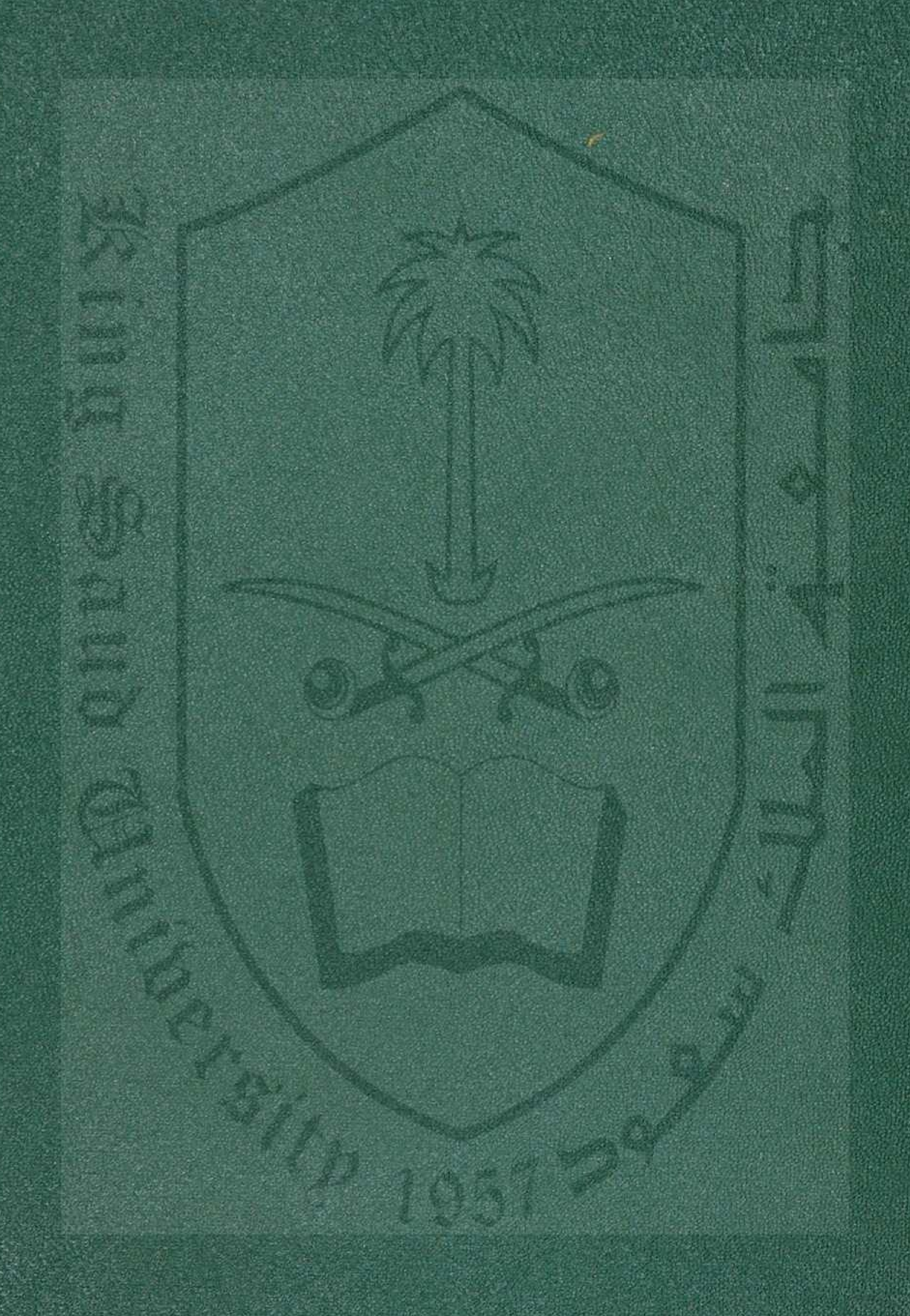

King Saud University
جامعة الملك سعود
1957

شرح مراح الأرواح، تأليف ديكقوز، أحمد ـ توفى بعد ٨٥٥هـ. خط القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

١٠٤ ق ١٧ س ٥ر٢١×١٥سم

نسخة جيده، خطها تعليق حسن، فوق المتن خطوط بالحمره .

معجم المؤلفين ١ : ٢٢٠، دار الكتب المصريه ٢ : ٦٣

أ ـ الصرف والوضع، اللغة العربية أ ـ المؤلف
ب ـ تاريخ النسخ .

هذا الكتاب شرح مراح المسمى بديقوز

بيرعمر زاده عبد الكريم افندي كتابلرندندر

مشبه — مشبه به — آلة التشبيه — وجه شبه

كاف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم يا معرف القلوب حرّف قلوبنا نحو رضائك وصلّ على من اوتي جوامع الكلم من بين
انبيائك وعلى الامرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه وازواجه واحبابه
وعلى المتبعين بهم في مصادرهم ومواردهم ربنا لا تواخذنا بالفرطات الماضية وسددا امورنا
في الحال والاستقبال واحفظنا من الاغلال والاضلال في الاحوال والافعال وارزقنا
صبحات الثبات في ابواب الجزات قال المص رح عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور
واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اول القرينين بذكره
من باب الاكتفاء كقوله تع سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي
اغنى عن كتب الصلوة على النبي عم لان المقصود به التنبيه على ان المص من المسلمين اذ
الظاهر ان لا يصنف الا فيما ينتمي اليه من الدين واما كون المصنف من المصنفات الاسلامية
فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في بداء امره
فقال قال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام
الله تع حيث قال وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري
وقوله الى الله الودود اي المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر
واختار صيغة الماضي حيث قال قال لضرورة تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع وان
كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول واتما لم يقل قلت مخفيا لنفسه وليمكن
التوصيف واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا لزيادة الاحتياج ثم ذكر
اسمه واسم ابويه كيلا يظن ان كتابه قبل التامل فيه من تاليفات الاوباش
بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا وليدعو لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان

فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا المص لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما
هو اللائق باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اي الى والديه وقوله غفر دعاء بمعنى ليغفر
والبه اي الى احد مقدما نفسه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذي
وقع فيه التأليف فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختار هذا على التعريف
مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب لكونه اخف
وموافقا للنحو واصلا وفي قوله ام العلوم اي اصلها تسمية الدال باسم المدلول
شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات
التي هي دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدر السامع ما ذا ابوها اثبته بقوله
والنحو وهو علم يعرف احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اي مصلح
العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم
النحو يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله ويقوى عطف على قوله ام العلوم
لكونه بمعنى تلد العلوم مثل قوله تع على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل
سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية وهي التعقل
مصدر بمعنى المعقول كضرب الامير بمعنى مضروبه اي في الدرايات اي المعقولات داروها
اي عاقلوا الصرف وعالموه وتأنيث الضمير باعتبار الام ويطغى اي يضل في الروايات
جمع رواية وهي النقل بمعنى المروي اي في المرويات اي المنقولات عاروها اي العريانون
من ثيابها العري كناية عن الجهل ولذلك عداه بنفسه وانما قال في الدرايات يقوى وفي
الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا
الا انه لا شك في انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري

لايجدون علماء العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها واخبارها الا وافتقاره
الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع فاذن لا شك ان محصلها العاري منها
يضل في سلوكه ولا يهتدي الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار الدرايات
فاذا كان الحال على هذا المنوال فجمعت اي فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء الشرط
محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد واذ ليس في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير
في كلامه وعليك بالتنبه له في مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا بقرينة المقام و
يكون تقدير الكلام هكذا اذا كان كذلك اردت جمع كتاب فيه فجمعت الخ فيكون قوله
جمعت معطوفا على الجزاء المقدر فيه اي في الصرف كتابا موسوما اي معلما فان الاسم علامة
للمسمى براح اي بمحل راحة الارواح وهي جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو اي ذكر
الكتاب مبتداء وقوله للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة لمراعاة النظير
حال من خبر المبتداء وهو قوله جناح النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة
اعني المبتداء والخبر حال من كتابا استعار النجاح للكتاب لكون كل منهما سببا للنجح واضافته
الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة مصرحة
اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية بتشبيهه بالطير في طلب النجاح واثبات الجناح له قرينتها
والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما توقف قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون
القرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح خبر فائدتها العامة تجنيس
طلب البعض بالنجاح وقوله وراح اي كف رحراح اي واسع عطف على قوله جناح النجاح
وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط

الباع اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم و
احاطتها لا يفوته شيء منها كما ان ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه
والواو في معيدته اي في ذهن الصبي استعارة المعيدة للذهن لكون كل منهما
محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة محل غذاء الاشباح للعطف
والجار والمجرور متعلق براح في قوله حين راح اي حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع
استعار الرواح وهو البيتوتة للحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي هذه
الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل
في قوله مثل تفاح او راح عطف با وتنبيها على استقلال كل واحد منهما في كونه مشبها به
مثل قوله تعالى آثما او كفورا يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح مثل تفاح
او راح اي شبههما في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق
بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله عما يصم اي يعيب متعلق باعتصم والله
في جميع المهمات وقوله هو اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اي الناصر
وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع ان يبين الكتاب
المجموع في الصرف الموسوم براح الارواح فقال اعلم احضار الذهن المخاطب وترغيبا له
في استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وليتفال بالاسعاد
في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله ان الصرف
اي المريد لتحصيل الصرف ولا شك انه حال ارادته لتحصيله محتاج في الكلام ترغيب له
على تحصيل الابواب السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج
على الاستمرار التجددي في معرفة الاوزان اي الموزونات الجزئية التي هي الغاية

اصله يوصم اعلى كاعادل يوعد فلوح

والغرض من تصنيف الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب اي انواع من انواع الموزونات
فانظنك بغيره، وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشي
بدون شرايطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال في متعارف اللغة
لمن حصل المط انه يحتاج الى شرايطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع
في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والاجوف والناقص واللفيف
ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء الله تع في تضاعيف
مباحثها ولما كان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها
الى معرفة اشتقاق اي اخراج تسعة اشياء من كل مصدر اما بواسطة او بدونها وتلك
الاشياء التسعة المشتقة منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسماء الفاعل
والمفعول والمكان والزمان والآلة واذا كان الصراف يحتاج الى الانواع السبعة
فكسرته اي الكتاب وجعلته مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من
تلك الانواع وكان المناسب لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها في الاشتقاق
لكن لما كان معرفة هيآت المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة و
الفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس
بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ادرجه في تلك الابواب
ولم يجعله بابا على حدة وذكره في اوايل اول تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا الباب
الاول من تلك الابواب المكسورة عليها الكتاب في بيان البناء الصحيح ولما كان المقصود
الاصلي البحث عن احوال الابنية وكانت ابنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها عن التغيرات
الكثيرة وكونها مقيسا عليها لساير ما قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره

عرفه فقال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير الاول
فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا
اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف هو
البناء الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام من فعل حرف علة هي الواو
والياء والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان من جنس واحد
وليس فيها ايضا همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس في مقابلة فاء فعله الا الضاد
وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس بشي من الضاد والراء
والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف
عليه فيصح التمثيل به فدخل فيه ايضا نحو قل وضارب ويضرب ومضروب وافعنسس
ونحوه

واختص الفاء والعين واللام من بين حروف المباني للوزن والمعيار حتى يكون فيه

اي في الوزن علامة

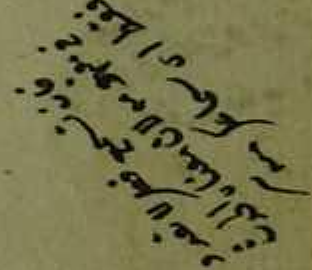
اي شي من حروف الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية شي اي حرف وهذا
وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره لكان
كونه شاملا للافعال وجها آخر له مستقلا ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب
لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو جعل واما اذا طلب
المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل
من علم وانما لم يعتبر واختص فعل للوزن واحتاج الى حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات
بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صح لكونه وزنا لعلم
وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي
نحو فعللل في وزن جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر اولى فالاولى

ايضا: اي التي تبنى الكلمة عليها وتركبت منها يعني حروف الهجاء منه

احترازا عن المخارج الجزئية فان الكلمة حروف مخرجا جزئيا مخصوصا به منه

ان يزاد من جنس الآخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق
وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا قولنا اي مقولنا وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر
في اصطلاح هذا الفن اي فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء
التسعة المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل
المصطلح كضرب معروفه ومجهوله لمجهوله الآن صيغة المعروف والمجهول من المصدر
متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب
ضربا علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق لا في
جنس آخر من العلم وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله تعالى عند
البصريين من الفريقين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه
اي معنى المصدر واحد وجزؤه ومفهوم الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع
متعدد وكثير واما كون تسمع بالمعيدي فليس بحسبه لدلالته اي لدلالة الفعل
بحسب الوضع على الحدث والزمان اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد
قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني المصدر ايضا يكون قبل ما يدل على المتعدد
اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه
متأخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها
اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها وان
لم تكن تلك العلة موجودة فيها ونقول المصدر اصل لانه اي المصدر اسم لصدق تعريفه
عليه والاسم مستغن عن الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض من وضع
الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم اذ ان التركيب

لموفه ح



من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه نظر لان
الاصالة في الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم في الوضع والكلام فيه ونقول
ايضا اي كالدليلين الاولين في الاستدلال على اصالة المصدر في الاشتقاق انه
يقال له اي يطلق على ما يصدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب مصدر اي هذا
الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة تصدر عنه اي عما صدق عليه المصدر
فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمي باسم المصدر لكونه موضع
صدور ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز
ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا ويكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز او يكون
بمعنى المصدور به كضرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية
لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة
هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه
معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل
في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على
وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بحروفه على المصدر اي الحدث وبوزنه على الزمان
ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد في الحكم باصالة المصدر والفعل واثباتها الذي
هو المقصود الاصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في محل النزاع قسما منه
لان التعريف مقدم على التقسيم والتقسيم مقدم على التبيين المراد من الاقسام منه
عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه في محل النزاع ثالثا على ما
اي هذه المذكورات من التعريف والتقسيم والتبيين منه
هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن ادلة احد المتخاصمين ولم يبادر اليها عقيب
ذكره ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه الا انه قدمها على ذكر مذهب الآخر

الاستدلال لا ينقل الذهن من الاثر الى المؤثر والتعليل على العكس

اي في النظر السابق

واد لته اشارة الي حقيقة مذهب الفريق الاول كما نبه عليها بقوله واشتقاق تسعة
اشيا من كل مصدر وسينبه عليه بقوله الافعال التي تشتق من المصدر فكانه جعله
حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه استشعر خلافا
فذكره الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشي فهو متعدد وفي الاصطلاح يحد تارة
باعتبار العلم وتارة بحسب العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا
الي العلم به لا الي عمله فاحتجنا الي تحديده بحسب العلم فان اعتبرناه من حيث يحتاج المحتاج
الي عمله وفناه باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه
في التركيب وتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما
قال ان تجد انت اي علمك ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين
مفعول ثان لتجد ومفعوله الاول تناسبا وهو اعم من الموافقة في اللفظ اي في تركيب
حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما في الاستعجال والاستباق لا اعتبار بها احترز به
عن نحو قعود وجلس والمعنى احترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب
وهذا التعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلثة وقدم التناسب في اللفظ
لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو مقصود من الاشتقاق بحسب
العلم انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا
وكذا انقسامه الي اقسامه انما هو باعتبار اللفظ وكذا لم يتعرض فيها للتناسب
المعنوي مع انه معتبر فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب
في المعنى كالميداني نظر الي هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة الآن نظر المص
انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه

فكانه

فكانه قبل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب
والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الي الآخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين
وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الا انه لا بد بين المشتق والمشتق منه
من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقدير
او اتحاد من جهة بحسب اللفظ لان المعنى المناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو
القتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى
الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج ضرب
بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذيب
وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضرب وجذب وضرب و
جبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين
الاولين وبين الاوسطين وبين الآخرين مناسبة كما سنذكره ان شاء الله تعالى
وانما قلنا في المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة
آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها
وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على الاصل في غير
حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل وتحقق
استعمال الاسم ساكنا في غير حال الوقف ايضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت
بالحركة الحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انه غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت
ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق
الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق

شرع في تقسيمه فقال وهو اي الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق
صغير وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظين تناسبا اي توافقا في الحروف
والترتيب تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب
مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسبا في اللفظ والمعنى
دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما
متوافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب واللهدي
الاخلال بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق
اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج
تناسب في الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول صوت الغراب
والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين
والهاء كلاهما من الحلق ويعرف من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر
الموافقة في الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تأمل قليل في العلم بالاشتقاق
فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير
لاحتياجه الى تأمل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر
تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تأمل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب
تبدل الحرف ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل
قسم منها شرع ان يبين المراد منه في محل النزاع فقال والمراد بالاشتقاق
المذكور ههنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق وفي قوله واشتقاق تسعة
اشياء من كل مصدر هو اشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق

وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ
من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق
شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال قال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا
للمصدر لان اعلاله اي اعلال الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر وجودا اي من جهة
الوجود اي ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر ومدار عدما اي ان عدم اعلال الفعل
عدم اعلال المصدر والدوران هو ترتب الشيء على ماله صلوح العلية ويسمى الشيء الاول
المترتب الداير والشيء الثاني المترتب عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدار الاعلال
المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد عدة هي مصدر يعد اصله وعدة ولما حذف الواو
من يوعد لعلة توجب الحذف حذف منه وعدة وان لم يوجد فيها تلك العلة تبعا له ومثل
قام قياما اصلهما قوم قواما فلما اعل الاول اعل الثاني وان انتفى موجب الاعلال فيه
تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا وقاوم
قواما فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما ومداريته اي مدارية الفعل من
جهة الاعلال للمصدر لا شك فانها تدل على اصالته اي اصالة الفعل للمصدر وايضا
اي كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو ضربت
ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا
التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا
لضربت تأكيدا لفظيا كما كان ضربت الثاني مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع
دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اي للمصدر اسم هو مصدر لكونه اي
المصدر مصدورا به ومخرجا عن الفعل وله نظائر في كلامهم كما قالوا في الماء مشرب

عذب اي لذيذ وفي الفرس مركب فاره اي حاذق في المشي لا يتعب راكبه اي
مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر البصريين في جوابهم اي
في الجواب عن تمسك الكوفيين الاول الذي هو العمدة اعلال المصدر اذا اعل فعله انما
هو للمشاكلة اي الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى
لا للعدارية ولهذا قد يعل كل منهما بدون اعلال الآخر نحو رمى رميا واعشوشب
اعشيشابا فلا يدل الاصالة في الاعلال على الاصالة في الاشتقاق كحذف الواو في نعد
اصله نوعد فانه لمشاكلة يعد وحذف الهمزة في يكرم فانه لمشاكلة اكرم فكما ان
الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة في الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة
فيه وقلنا ايضا في الجواب عن تمسكهم الثاني لا نم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو
بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء
عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل
توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا
فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر
تاكيد الفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر تاكيد للفعل فقوله المؤكد
بفتح الكاف لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل تدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد
فان الاصل للثاني في الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشيء من نفسه
وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق ولا محذور في ان يكون الشيء متقدما على الشيء في
الاشتقاق واصلا له فيه ومتأخرا عنه في الاعراب وفرعا عليه فيه كما ان الاسم اصل في
الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء ان شاء الله تعالى وقلنا في الجواب عن تمسكهم الثالث

الاول

قوله

قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا
بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب
مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر ايضا
حقيقة في معنى المصدورية ومرادفا للفظ المصدورية بل ذلك من باب جرى النهر وسال
الميزاب فكما ان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب
على الحال الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز العقلي
بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي واسند اليهما الجريان والسيلان مجازا للملا
بسهما
بملابستهما بحالهما اعني الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما في المفرد
بان اطلق اسم المحل الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما
في النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة والفراهة
مجازا للملابستهما بحالهما اعني الماء والفرس وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر
على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب
ح على معناهما الحقيقي الذي هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا
عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم واما تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم من كون
اللفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملا في مثل ذلك
المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل استعماله فيه فمجرد احتمال ان يكون لفظ المصدر
مستعملا في المعنى المصدورية مجازا مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه
الحقيقي الذي هو محل الصدور وهو ان الحقيقة والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على ان
اصل لح
تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به يكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب

نسبة بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد
به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم
فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به
بل على الصادر وكذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل
بمعنى المصدر اي الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر الذي هو لفظ
المصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بان
الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لان قبلية
ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه
غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا
او بزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيهما على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين
اصالة المصدر وزيّف ادلة المخالف جرى في ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال ومصادر
الثلاثي كثير مختلف وعند سيبويه اي ما ذكره سيبويه منه يرتقي الى اثنين وثلثين
بابا اي نوعا وضبطه ان يقول عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون
بزيادة شيء او لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل
وفسق وشغل وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف او الف ونون وعلى
التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة
وهي رحمة ونشدة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران واردف
ذلك بقوله ونزوان لان المصدر المتحرك العين مزيدا في آخره الف ونون لم يجئ الا على هذا
البناء فذكره ههنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هنا

اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء او لا فان كان الثاني فالفاء
اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور
وذلك نحو خنق ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح العين
ليس الا لكراهة توالي الكسرتين ولكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو صغر وان
كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهة توالي الضمتين او لكراهة الانتقال
من الضمة الى الكسرة نحو هدى وان كان الاول فالزايد فيه اما ان يكون تاء التانيث
فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ
الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة
ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني اما فيه مدة او ميم زايدة بالاستقراء
او لا فان كان مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف فاما معها زيادة
اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو صراف
او مضموم وذلك نحو سؤال فان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط
او التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زهادة او مكسور
وذلك نحو دراية او مضموم كبغاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت التاء والياء
فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره ايضا لقلته هذا اذا كانت المدة
الالف فان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم وذلك
نحو قبول واما مفتوح الفاء فلقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل
الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كان معها زيادة فهي التاء بالاستقراء ولم يجئ
الا مضموم الفاء كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح

الفا ام غير زيادة شي آخر وذلك نحو وجيف وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسبة
ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا
الى ان معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة
على المدة وان الصهوبة مناسبة لدم حيث ان المدة واو ورجح وجيف بالكثرة
بالنسبة الى صهوبة فقدم وان كان فيه ميم زايدة ولا يكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء
فاما معه زيادة شي آخر اولا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح او مكسور نحو ميدخل ومرجع من الملا
على الشذوذ واما مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما
الفراء جمعين لمكرمة ومعونة استحين على حذف تمرة وتمر استبعادا لمجي المصدر على هذا
الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين اما مفتوح نحو
مسعات او مكسور وذلك نحو محمدة وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي مع
ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي ايضا مرتبة من مراتب الاصناف
وان كان قياسيا في نفسه اذ المقصود بيان ابنية مصادر الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه
مع انه لم يترك الاشارة الى انه مثله حيث ذكره بعده ويخلطه به ويجي المصدر على وزن
اسم الفاعل والمفعول الان بجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من بجيئه على وزن اسم المفعول
فالاول نحو قمت قايما اي قياما وقوله ولا خارجا من فيّ زور كلام اي خروجا وقوله كفى
بالعافية اسما كاف اي كفاية ومنه افضل فاضلة اي افضالا وعافاه الله عافية
اي معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اي عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من
باقية اي من بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اي كذب والدالة اي الدلالة بمعنى
الفتح والثاني نحو قوله تعالى بايكم المفتون اي الفتنة اذا كان الباء غير زايدة واما اذا كان
زايدة فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره اي الى يسره
والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل
والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف اي الكراهة والصدق والحلف واعلم
ان استعمال وزن اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك فهما فيه حقيقة
كما يفصح عنه قوله ويجي على وزن الخ والا فالواجب ان يقول ويستعمل في معنى اسم
الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول
نحو رجل عدل ونسج اليمن بمعنى المنسوجة فانه مجاز ولذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز
استعمال مصدر في معنى اسم فاعله واسم مفعوله اذا قصد فائدة المجاز ويجي المصدر
ايضا للمبالغة في الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثي المجرد وعند
الزمخشري قياسا في الثلاثي وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال
فينبغي ان يكون قياسا ولذلك ذكر في امثلة الرميا وقال من الرمي الكثير وهو على ضربين
احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى
اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة في الرد والجولان
والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى
بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة
لما فرغ من مصدر الثلاثي شرع في مصدر غير الثلاثي فقال ومصدر كل واحد من ابواب
غير الثلاثي رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر
ميميا او غير ميمي يجي على سنن واحد على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على
ابنيتها في غير الرباعي المجرد واما فيه فطردا للباب الا في كلم يجي المصدر كلاما على وزن

فعّال بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذا كرشاح والرّد
فعّال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل وكذبوا بآياتنا كذابا والآخر فاتل بجى
قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا ايضا بالياء على لغة من قال في كلّم كلّاما فانه
قياس لغتهم قال سيبويه في قتالا كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قيتال
ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتالا من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الّا ان الالف
قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكي حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء
والآخر تحلّل بجى تحلالا بكسر التاء والحاء وتشديد فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم
ايضا لانه كسر الاول وزيد ما قبل الآخر الف والآخر زلزل بجى زلزالا بفتح الاول فانه
يجوز في مصدر مضاعف الرباعي فتح الفاء وكسره قياسا مطردا في الفعل المضاعف بخلاف
صحيحه فانه بالكسر لا غير الّا ان الكسر افصح لانه اصل لمّا فرغ من بيان ابنية الاصل
الذي هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل فقال الافعال التي تشتق
على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول
اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى انه
الحق كانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا تستعمل الى احتراز عن باب فعل
يفعل على صيغة المبني للمفعول فهما لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولمّا
لم يختلف حكم هذا الباب في المعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها
في غالب العادة انه هو الله تع ترك المص وايضا لمّا كان المبني للمفعول فرعا للمبني
للفاعل لان الاول معلول للثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال فمنه وتلثون
بابا ستة منها كائن للثلاثي المجرد والاخر سبعة قدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي

ووجه ضبط ان لماضيه ثلثة ابنية لان اوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالسا كن
واستثقال الضمة والكسرة عليه والحرف الثاني لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط
الابنية وما قيل ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل
فلا يخلو عن دور ودد كانه لا تزيد على ثلثة فان كان فتحة فلا بد من ان يكسر عين مضارعه
او يضم او يفتح فان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة
فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فالحصر بسبب الوقوع ستة نحو ضرب يضرب بفتح
العين في الماضي وكسرها في الغابر وقتل يقتل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع
وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحه في المستقبل وفتح يفتح بفتحة فيهما وكرم يكرم
بضمة فيهما وحسب يحسب بكسرة فيهما وتسمى الثلثة الاول دعائم الابواب جمع
دعامة وهي عمود البيت اي اصولها لاختلاف حركاتهن في عين الماضي والمستقبل
فكما ان معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغي ان يكون لفظه مخالفا للفظه
ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة
الى غيره وكثرتهن اي لكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلام فيكون سببا
لاصالتها ولذلك قدمها على الثلثة الاخيرة واما تقديم بعض الاول على بعضها فلان
الاختلاف في الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح
علوي والكسر سفلي والضمة بينهما يشهد به الوجدان ومن قدم الثاني على الاول نظر الى
ان الضم علوي وانه اقوى او قصد التدرج في النزول من العلوي الى السفل واما تقديم
الثاني على الثالث فلفتح عين ماضيه الذي هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم واما
تقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع ولكثرة استعماله

بالنسبة الى الاخف واما تقديم الاخف فللنظر الى ان الضم فوقي وفي والى ان الاكثر بالنسبة
الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا يتحرك
حرف واحد بالاثقل ولم يجئ من مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع كالقطرة
بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه
لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر لا لضرورة ولما كان سبب دخول الابواب
الثلثة الاول في الدعايم امرين اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما
فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما هو
لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك
لم يعلم ان عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا
ولما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في اولها وقال فتح يفتح
لا يدخل في الدعايم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه
اي مجئ فتح يفتح بغير حرف حلق عينا او لاما والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع
لتقاوم خفة فتحة العين ثقلة حرف الحلق ولذلك لم يدخل الفاء في التشديد ولم يعدلوا
وفاء لزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع ويرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد
الوقوع ولما لم يجئ بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال واما ركن يركن وابى يابى
بفتح في الماضي والغابر فيهما من غير حرف حلق هذا الف وقوله فمن اللغات المتداخلة
والشواذ نشره على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر

وركن

وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع
من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد المحشي
ركن يركن من الشواذ وابى يابى من الشواذ الثانية عن الواضح فهي في حكم المستثنى
فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة فلا نقض واما بقي يبقى وفني يفنى
وقلى يقلى بفتح عين في الماضي والمضارع في الكل من غير حرف حلق فلغات قبيلة طي
وقد فروا اي فارين من الكسرة الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا
الكسرة فتحة لان القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا
الياء الفا للتخفيف وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعايم لانعدام اختلاف الحركات
وانعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجئ الا من الطبايع اي الافعال الطبيعية اي الغريزية
التي جبل الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والا من النعوت اي الصفات اللازمة
اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة
لا يحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامهما بها اعني الضم رعاية للتناسب
بين الالفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعايم لانعدام الاختلاف
ولقلته في الاستعمال فيه اشارة الى قلة الاستعمال هذا الباب لذاته لا بسبب
من الاسباب ولا بشرط من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين في الماضي
وفتحها في الغابر على لغة من قال كدت تكاد والاصل كودت يكود بضم الماضي وفتح
المضارع وهي شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم

من كود يكود

اي كدت تكاد

[illegible]

كفضل

يفضُل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها بمعنى
كما أن فضل يفضُل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل من باب نصر ينصر ودمت
تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ وقال الزمخشري تلفيقها من المتداخلة فكان
الماضي لم ينطق بكدت تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر
وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذ دمنا اعلم ان بعضهم
قدم الرباعي المجرد على المتشعبات نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان
فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثي المجرد على
الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فعال واثنى عشر لمنشعبة الثلاثي
اي متفرع عليه اما بزيادة حرف واحد او حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلثة
لئلا يلزم زيادة الزايد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم
ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد
فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسرت
في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب
الافعال قدمه لان الزيادة في الاول ونحو قطّع تقطيعا بتضعيف العين قبل
الزايد هو الاول لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالاخر
انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان
الزايد من جنس الاصول ونحو قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا

باب

١٢

باب المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة ابواب نحو تفضّل تفضّلا بزيادة
التاء في اوله وتضعيف العين وهذا التفعّل قدمه لان احدى الزيادتين
من جنس الاصول ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء
والعين وهذا باب التفاعل لمشاركة الاول في زيادة التاء في الاول ونحو انصرف
انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزيادتين
في الاول ونحو اصغر اصغارا بزيادة الهمزة في اوله والتاء بين الفاء والعين وهذا
باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعلال ان شاء الله تعالى وما زيد
فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول
وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزايد فيه في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا
بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو
بالاتفاق لانعدام سكون الاول وهو باب الافعيعال قدمه لان احد الزوايد من
جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواوين بين اللام
والعين وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوايد فيه قبل الاخر ولا يلزم تأخر احاد
اذله بحث ونحو احمارّ احميرارا بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف
من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعلّ
وتفعلّ فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول اللام وهذا باب الافعيلال
قدمه لانه في قسمه ولكونه ابلغ من احمرّ في المعنى ونحو احمرّ احمرارا بزيادة الهمزة

في اوله وحرف من جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم

الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزايد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى و

تكرار اللام بل هو منقوص منه قوله هذا فان اصلهما اي اصل احمار واحمر احمارر واحمرر فادغما

اي الحرفان المتجانسان اعني الرائين بعد سلب الحركة اوليهما في تلك الصيغتين للجنسية

ويدل عليه اي على ان اصلهما احمارر واحمرر بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح

وهو ظاهر من كلام رح ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعل فانه لو كان اصلهما

احمار واحمر من الاصل بالادغام لوجب ارعو لانه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام

لمانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون اصلهما بالفك تظهر في تقطيع مثل

السوداء او فعافيه وهذا الدليل مخصوص باحمر واما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه

لانه منقوص احمار وايضا يدل عليه وجود النظاير وهي افعوعل وافعوعل وافعلل

يعني لو جعلنا الاصل احمارر ثم صير الى الادغام يتيسر المناسبة بينه وبين نظايره بخلاف

ما جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه بان يقال اي على ان اصلهما احمارر واحمرر

بفتح ما قبل الآخر حملا على الاخوات بدليل فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى و

يحال معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغما للجنسية

وقوله لا يدغم لانعدام الجنسية بيان للموانع اي لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله

ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة وانما

قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب الاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال

وجد

وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب الادغام يعني ليس كلما وجد سبب

الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع التصحيح في شيء من باب رضي

اي لا يجوز ان لا يعل كلمة من باب رضي ويقال رضيوا وقووا وغبوا مثلا على الاصل

وجواز الفك في باب حيي لان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الا[علال]

قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين البتة وواحد

من تلك الابواب للخمسة وثلثين للرباعي المجرد ولم يضعوا له الآبابا واحدا لانه لما

كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما

يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات متواليات سكنوا الثاني

اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها لشعبة

الرباعي المجرد ولم يضعوا اليها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف فيهما حرفا او حرفين

دون اكثر لئلا يخرج من الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فيهما غالبان

نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا

باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة

في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد نحو تدحرج

تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها للملحق بدحرج اي

مزيد على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل شمللة بزيادة حرف من جنس اللام

في آخره وهذا باب الفعللة قدمه لان الزايد فيه من جنس حروف الاصول ونحو

علال

[Interlinear and marginal glosses, partly illegible:] لتعذر الابتداء والتقاء الساكنين عند انفتاح الفتحة في الثالث وفوات فائدة الاتيان باسم الفاعل في الرابع

حوقل حوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو
ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم
الزايد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب الفعولة
قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة واما تقدمهما
على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزايد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون
بين العين واللام وهذا باب فعنلة قدمه لتقدم الزايد ونحو قلسى قلساء بزيادة
الياء في الاخر ثم قلب الغا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة
وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد للملحق تدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في
الاول والباء من جنس اللام في الاخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة
التاء في الاول والواو بين الفاء والعين وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا
بزيادة التاء والياء وهذا باب التفيعل ووجه تقديمات هذه الثلثة كوجوه
تقديمات الثلثة الاول من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء
والواو وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في
جزء الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة
التاء والميم في الاول وهذا باب التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد ومما
للملحق احرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين
واللام وحرف من جنس اللام في الاخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزايد

ونحو

ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
والياء في الاخر ثم انقلب الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء
وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات
تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل اراد
بيان ما به يعرف ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم الة اي الة صدق
الحكم بالحاق فعل بفعل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين في الوزن
اي مصدري ذلك الفعلين فكانه الة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق
وانما لم اخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال
اخرج لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل
دون الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد
قحطابا وعربادا بل قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع اعلم
ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا
له في عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الالحاق
ولا الاعلال في جزء الاخر ويجعل ذلك الحرف الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق
به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد
ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام
في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زايد فلا بد من مماثلة في الملحق

اي ما يدل على صدق الالحاق اي كان والصدر ب
فعلل بمعنى بدحرج دون اخرج لانهم قالوا
دحرج دحرجة ودحراجا [illegible] فان قلت
فعللة وفعلالا كما قالوا في اخرج اخراجا فالواو دحرج
ولم يجئ مصدر [illegible]
زعمهم قد قالوا اخرج اجيب بانه يوجد بين الاول ان
دحراجا اجيب بان الاعتبار في المصدر بالفعللة لاطرادها
الاعتبار في جميع صور فعلل واما الفعلال
وعدمها في جميع الصور الا لعدم مجيئه
فلا اعتداد به لعدم الاطراد فانهم لم يقولوا في عربد
في بعض الصور [illegible] ولان الشرط
عربادا بل عربدة
توافق المصادر جميعها اجمع صح

لا بمجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس انه ملحق باحرنجم ولم
يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة
جميعا فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزايدة في الاصل واما في الزيادة
فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها
والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به
مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي
باب اقعنسس وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا
القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع واما المصرح لم يتعرض
لبيان معاني الابواب اقتفينا اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعاني
الامثلة لم نذكرها فصل اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دل وضعا
على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجي على اربعة عشر وجها لما يجي وان كان
القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة
امرهما لكونهما اصل المشتقات من المصدر او لاغناء اسميهما اللغويين وانما قدم
الماضي على المستقبل لانه اصل بالنسبة اليه لان المزيد عليه والمستقبل مزيد نحو ضرب
فتقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضربت ضربنا اي منتهيا الى ضربنا وانما بدا في اطراد الامثلة بالغايب نظرا الى عدم
الزيادة فيه وختم بذا بالمتكلم نظرا الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال اواخر

بعض

بعض وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل
في آخره ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجوه
تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد
تأييدا لبناء الماضي والا فليس شي منهما من وظيفته فقال انما بني الماضي
لفوات موجب الاعراب فيه اي في الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه
فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان
الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في
الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب فاعطي السكون
للبناء تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني وقوعه صفة للنكرة وهي
ما وضع لشي لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب فقدم ضرب
للاهتمام لوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح لانه
اي لان الفتح اخ السكون لان الفتحة جزء الالف لما تقرر ان الالف مركب من الفتحتين
والالف اخ السكون يعني ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف
مناسبة لانه جزئه وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف طرف من السكون
لانه ساكن ابدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث يتعذر السكون صير
الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا
وضربن ونحوها لان احكامها مذكورة بعد هذا قوله ولم يعرب الماضي اشارة

اي سوآل وهو ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه فلم لم يعرب
الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب
المستقبل لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان الاسم الفاعل لم يأخذ منه اي من الماضي
العمل اي لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال
بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته
له في ذلك وان كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في
اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في
اللفظ لما كان موافقا له في المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف في كلا الجانبين
حاله فلم يعمل ولم يأخذ منه العمل لم يعط الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان
موجب فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اي عمل اذا كان بمعناه فاعطي
الاسم الفاعل الاعراب له اي للمستقبل واللام في قوله زايدة عوضا عنه اي لاجل
العوض عما اخذ منه وهو العمل او من جهة العوض او نقول بني الماضي واعرب
المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له وما فهم من ظاهر
كلامه ان المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء
الماضي استطراد مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه فيستر كلامه مندرجا في
التنزيل في شان المشابهة فقال يعني يعرب المضارع وان كان موجب الاعراب
فائتا فيه لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث شابهه في الحركات والسكنات ووقوعه

صفة

صفة للنكرة وخبرا للمبتداء ودخول لام الابتداء كما يجي ان شاء الله تعالى وقوله بني
الماضي على الحركة لعلة مشابهته اي الماضي له اي لاسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب
فيه ناظر الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لعلة باعتبار
اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهته لانه حيث انه مضاف اليه
لعلة ناظر الى البناء على الحركة فتدبر وبني الامر اي الامر بالصيغة فانه المتبادر عند الاطلاق
على السكون لعدم بقاء مشابهته له بوجه ما لحذف حرف المضارعة زيدت الالف في
آخر الماضي للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما وزيدت الواو في آخره لجمع المذكر
الغايب وزيدت النون في آخره لجمع المونث الغايبة والمخاطبة حتى يدل لئن الحروف
المذكورة على هما وهم وهن اي يدل الالف على هما والواو على هموا والنون على
هن واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص
الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اول المخارج اعني الحلق والواو
من آخرها اعني الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاول للاول والآخر للآخر ولان المثنى
اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن
زيادة الياء له صونا للفعل عن اخي الجر الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شي
يمكن زيادته زاد والجمع المؤنث النون التي هي شبيهة بحروف المد في اللين والخفا
ولذلك اي ولان في حروف المد خفاء يمكن في مدها اذ الغنة بعدها سمرة مخالفة
ان لا تظهر في جنب لشدة الهمزة الا انهم قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو

المراد بالامر الامر الحاضر لا الامر الغايب لانه معرب بالاجماع كما يجي مستر

لضيق العبارة كما يجي تحقيقه انشاء الله تع فكانهم قالوا ان الفاعل في زيدان ضربا
هو هما وفي زيدون ضربوا هو هموا وفي هندات ضربن هو هن فبني المعرالكلام
على هذا فقال زيدت الالف في ضربا لتدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا
لتدل على تحته هموا وزيدت النون في ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا
قوله فيما سياتي وضمت الميم في ضربتما لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز
لا مستكن وضم الباء في ضربوا وان كان القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو ولان
الواو جنس الضمة والجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا اي لم يضم ما قبل واو
لان الميم ليست ما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله رميوا فما قبله
مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد حقيقة كالميم في رموا
حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية اعني الواو وهو صعب
لانه صعود اي يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله
رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك
الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة له
للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية
كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل به الضمير واما اذا اتصل
الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس ح للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل
حضر وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضروا تكلم زيد

بضم

بضم الراء وسكون الواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وبفتح الواو والواو للعطف وتكتب فيما
لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ويلتزم الالتباس
لندرته ولزواله بالقراين وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين واو الواحد
في مثل لم يدعو ولم يدعوا على لغة من لا يسقط الجازم عند حرف العلة وكتبت في غيرها لطرد الباب
وجاء على هذا قوله يحوث زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدعو حيث اثبت
الواو في لم تهجو يحوث وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير
جئت لم تهجو اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدعو اي لم تترك الهجو اذ قد هجوته في
الواقع وجعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علا
في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب
المعنى كما عرفت لان التاء من المخرج الثاني من المخارج الكلية وهو الوسط وللمؤنث ايضا كالتاء
ثان في التخليق مصدر من المبني للمفعول اي المخلوقية لان الله تع خلق آدم اولا ثم خلق حواء
على نبينا وعليهما الصلوة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال تع خلقكم من نفس واحدة
وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق
ايضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وهذه التاء التي في ضربت
ليست بضمير لما يجي في آخر بحث المضمرات واسكنت الباء في مثل ضربن بفتح النون وضربت
بحركات التاء اي اذا اتصل بالفعل ضمير المرفوع المتحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين
اشارة الى ان حركة ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجي انشاء الله تع وقد يكون

للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحريكه اذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل
لصح الا انهم حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح
لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات
متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة واحدة
لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة
اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع واسكنوا اللام في
الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا
للباب ومن ثمه اي ومن اجل ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اي
ضمير مثل ضربن اي على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل مثلا
يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد
بتاكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل بغيره في ان
العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل
بغير الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل ايضا اشعارا بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف
اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده
فيحصل له نوع استقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا
يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث
الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لانه لطول الكلام بغنى عما هو الواجب فيحذف

للاختصار

والواجب حذف منه

للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراءة والى قطوا عورة العشيرة بالنصب في الذكر
لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربنا اي لم يلزم فيه بعدم اسكان
التاء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور لان التاء فيه في حكم الساكن لان حركته
في حكم السكون لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض
كالمعدوم فيكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثمة اي ومن اجل ان حركة التاء
في ضربنا في حكم السكون سقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا
ثم حذف لسكونها وسكون التاء لكون الحركة عارضة بسبب الف التثنية كما مر ولا
اعتبار للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الساكنين
اما التاء فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة
الا في لغة رديئة اصله رديئة قلبت الهمزة ياء وادغمت مثل خطية من ردء بالضم ضد
جاد فان الالف لا تسقط فيها يقول اهلها رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية و
بخلاف مثل ضربك اي لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك
الاجتماع المستهجن لانه اي مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع
انما هو فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضميره اي كاف الخطاب في ضربك ليس ضمير فاعل
بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول فضلة في الكلام
يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف مدبد وهو اللبن الغليظ وغبيط وهو
قطيع من الغنم اي لم يلزم من عدم اسكان احد حروفها وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع

المفتوح لان اصلهما حبلى و علابط بالالف ثم قصر اي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة

في الكلام يعني ان ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكانه

لم يكن ثابتا وللقصر نظير كما في مخيط اصله مخياط بالالف قصر للتخفيف والتوسعة والمقصورة

المقصرة من الابرة و خلافه خلافهما و حذف التاء في ضربن اصله ضربتن فلما حذف التاء

اسكنت الباء لما مر حتى لا يجتمع علامتا التانيث احديهما التاء والاخرى النون فان النون

وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت

التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما لان

في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت

في ضربن وان لم تكونا اي العلامتان من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون

ولم يوجد ثقلة التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاءان فيه

ووجد ثقلة التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لتنزل الفعل فكره اجتماعهما فيه مطلقا

بخلاف حبليات لعدم الجنسية اي لم يحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة من

الف التانيث بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما

وجب قلب الف حبلى ياء في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف احديهما لان الثانية

للجمع والاولى لمعنى في الكلمة وهو لزوم تانيثها وليست مثل تاء بعده وعلى مثل فل

ولام غزت فانها ليست لمعنى زايد على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة

فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم لم يكن حبلى حتى زيد عليه الف للتانيث

بل

بل وضع هكذا بالالف فلو حذف الالف لفات الغرض ولما جاء الياء للتانيث في

هذي وكانت خفيفة بخلاف الواو وقلبت ياء وسوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة

لانك تقول ضربتما وضربتما ولا ينافي هذا قوله في صدر الفصل يجي على اربعة

عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت

بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا وجمعه مذكرا ومؤنثا فلا فرق في التعبير

فلذلك يقال ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو مما هو مثل هما في انت

انتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف انا نحن وانا نحن بذكر نحن مرتين وسوى

بين الاخبار ايضا اي نفس المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه

غيره مذكرا او مؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال في كلها ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة

الى المفرد وحكمتها احتياجها في فصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد بالنسبة الى الجمع

ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة

قلته تستعمل في الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى العشرة وصيغة

كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما تستعمل فيه الجمع ففيه اتساع

وكثرة استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في صياغة التثنية نوع حرج لبس في الجمع ذلك

وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال

التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة

اليهما لم يستحسن الالتباس فيهما وسوى ايضا بين تثنيتهما لكون وضع الضماير للايجاز

سوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة

اي بين تثنية المخاطب والمخاطبة

فان انتما مثلا احصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين وان لا يجعل لكل منهما صيغة على حدة

يناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول عدم الالتباس في الاخبارات

لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يسمع من صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث واحد او جمع

كما يجي ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغايب والغايبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنية المخاطب

والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم البحث لهما واما تثنية المخاطب والمخاطبة

والاخبارات فلما كان لهما بحث استوفي احكامهما هنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها

على سبيل الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان

للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغني

عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية بعلة الاستعمال

والايجاز وغيرهما وجب حذف قوله ووضع الضماير للايجاز الى التسوية بين التثنيين

كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لان الالتباس

لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل والا فالواجب

اي على علة الاستعمال منه

ان تقدم او تأخر وزيد الميم في ضربتما اي في التثنية في المخاطب والمخاطبة مع ان قياسهما على

ساير التثنية يقتضي ان يقال ضربتا حتى لا يلتبس اي الف ضربتا بالف الاشباع وهو الالف

المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع

او تثنية والالف للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم

كما في قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة اي ملازم تبسم واخو ضحك وحياك الاله فكيف انتا

يحصل



اصلا انت اشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الالف اي انت تنعكس تلك الحال عن المكاشرة

والانبساط مع ان اسكر تغير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا وخصت الميم في ضربتما

للزيادة ولم يزد فيه الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها لان تحته انتما مضمر زيدت فيه لموافقة

انتما وقد سبق توجيه هذا التسامح فقوله انتما مبتداء وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر

قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذكر الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها

مشتغلة قبل الالف وخصت الميم في الزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج الشفوي فان التاء

مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولا شك في قرب الثاني من الاول مع انها

اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو

ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما خصت الميم بالزيادة في انتما تبعا لهما اي للفظ هما يعني

انهم لما كانوا ابدلوا من الواو في هوا هما لما يجي في بحث المضمر الزموا الميم في جميع الباب طرداله وضمت

التاء في ضربتما لانها اي التاء ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع في المعرب ولما لم يكن الرفع

في المبني حركوها بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهي الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا

واعلم انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء وحدها واما الالف

والواو والنون فعلامات التثنية وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال ان التاء

ضمير الفاعل وقيل الفاعل هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار اليه فيما يجي

بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التاء

واحد هذه الحروف واشار اليه الى ضعف بعدم اشارته اليه اذ يكفي احدهما للفاعل

ولا حاجة الى الاخراج مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد اي لم يضم فيه
مع انه الاصل نحو فانه الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم فبقيت
على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب والمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجمع خوفا
من الالتباس بتاء التانيث وضموها للمتكلم لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها
للمخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت
الكسرة والمخاطبة فاعطيها ولان الياء يقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب
اعطاؤها المخاطبة وقيل ضمت التاء وفي ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء
التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم الشفوي ليناسب الميم حركة ما
ما قبلها زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد تثنية في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف
واسكنت الميم لانه انما ضموا لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير
الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان اصله
ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضماير ترد الاشياء الى اصولها
فحذفت الواو ولانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم ياتوا بنون
المثنى والجمع بعد الالف والواو كما اتوا في هذان واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع
في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت لان تا الميم مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من
الافعال اسما كمضارعات المزيد على الثلثة ولا يوجد في آخر جنس الاسم متمكنة واو
ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حسا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت

وغير متمكنة

الالف

٢١

الالف فيه دون الجمع الا في آخر اسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم
بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم
ولما حذف الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو فحذف ايضا ومن ثمه
اي ومن اجل انه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادلي
اصله ادلو فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال
قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى اثر من ذلك الاستثقال
المحسوس بخلاف ضربوا اي لم يحذف الواو منه لان باءه مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان
الباء لا يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعله الميم وبخلاف ضربتموه اي لم يحذف واوه وان
كان قبل واوه ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال الضمير فلم يوجد شرط
حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف كما خرج الياء من الطرف بسبب اتصال
التاء به في الغظاية بفتح الغين المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال
غظاءة بالقلب يقال غظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من الغظى
هو التاء وشدد نون ضربتن اي جمع المؤنث المخاطبة دون نون ضربن اي جمع المؤنث
الغائبة لان اصله اي ضربتن ضربتمن بالميم حملا على تثنية لانما ضربتما بالميم فادغم الميم
بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين
طرف اللسان وفوق الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثمه اي ومن اجل ان الميم قريب
قريب من النون يبدل الميم من النون في مثل عمبر اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء

وعنبر تلفظ بالميم ويكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير
لتصوير الملفوظ بصلة عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحروف التي بعدها
من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اي تلفظ على حالها على ما هو مصطلح
القراء يستهجن يعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو مصطلحهم ايضا استثقلت
كما يشهد الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء بعد قلبها باء لتقاربهما في المخرج ذهب
ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج
وقيل اصله ضربتنّ بالتشديد ضربتنّ بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية
لزيادة الميم لم يوجد ههنا الا اصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد
بجميع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن
حملا على ضربن واضربن ولتضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم
ولا يمكن اسكان التاء المخاطبة لاجتماع الساكنين اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء
والآخر التاء ولا يمكن حذفها اي التاء دفعا لاجتماعهما لانها علامة الخطاب والعلامة
لا يحذف الا اذا اجتمعا في شيء واحد فيحذف احدهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس
للمخاطب علامة اخرى حتى يحذف التاء فاضطر الى زيادة حرف ولم يكن الزيادة
من حروف العلة اما الالف والياء فلضمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع
جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزايد من النون العلامة
علامة النساء
في النونية وفي اللفظ القرب اشارة الى ما ذكر تانه القيدين ثم ادغم احد النونين في الاخر
اي الزايدة في العلامة
للجنسية

للجنسية او وقع الادغام بان ادرج اوليها في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث
المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت
التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء لان تحته اي
ضربت انا مضمر وقدم نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد من حروف انا الا انه لا يمكن
الزيادة من حروفه للالتباس لانه لو زيد الهمزة وهي حقيقة الف تحركت التبس بتثنية
الغايب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغايب ولا يمكن ايضا ان يزاد
من حروف العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء فللزوم
تحمله علامة الفاعل اعني الضم فاختير التاء للزيادة دون غيره من حروف الزيادة لوجوده
اي التاء في اخواته اي اخوات ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن واما زيادة
التاء في تلك الاخوات فحكم وضعي ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام
اختير له حرف شديد ليتنبه عن سنة الغفلة والقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو شهيد والحروف
الشديدة وهي اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير
التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين
المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلمين سواء كانت على صفة المذكرة
او الانوثة لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيدت النون في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته
ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن اي بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل
انما زيدت النون لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس

واختص الالف لوجوده في اثنا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة اي يتصل

وانما عبر من الاتصال بالدخول لينبا ول المستكن من المتصل اذ المنبا درمن الاتصال

اللغوي في الماضي واخواته من الافعال واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب

كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور

وهي اي جميع المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لانها اي المضمرات

في الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما انحصر

في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور فكذا الكناية عنه

اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها اي تلك الثلثة اثنين متصلا

ومنفصلا نظرا الى اتصاله اي اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه استقل نفسه

في التلفظ فتنفصل وان لا فتتصل فاضرب الاثنين اي المتصل والمنفصل في الثلثة اي

المرفوع والمنصوب والمجرور اي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا

ومجرورا وهذا اي جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه وهو معنى الضرب

فليكن ما ذكر منكر حتى يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك الستة

المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور جواز تقديمه على الجار يعني لما احتيج الى التقديم

والتاخير في الضماير القام وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له

دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمرا اكرمت

وضعوا لهما المنفصل من المضمر بالمضمر يجري المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار

ليصير

في المظهر

في المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار وكذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل

اذ لو وضعوا له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شان المنفصل والغرض من وضعه جواز

تقديم الجزء الاخير ضروري البطلان فبقي لك من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل

منها خمسة انواع احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها

منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها

اي صورة لثمانية عشر معنى في العقل بحسب المراتب العرفية ستة منها في حق الغايب مع

الغايبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما وستة منها في حق المخاطب

والمخاطبة كذلك ستة في حق الحكاية اي المتكلم والمتكلمة ثلثة لها فمجموع الستات الثلثة ثمانية

عشر واكتفي بخمسة من الوجوه الستة في الغايب والغايبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا وضربتا

ولا اعتبار للتاء في تثنية الغايبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل

للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربتَ وضربتِ وانتَ وانتِ وانما جعلت عدة الثلثة

الثلثة الاول الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل التاء فقط وكذا

عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها ان فقط لان اقتران الامور

الخارجية للضمير من الحركات والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضمير

اعني التاء وان لها دخلا في اختلاف الضماير لقلة استعمالها الا في التثنية فلم يبال بالالتباس

فيما قل استعماله وكذلك اكتفي بخمسة في المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما

واكتفي في الحكاية بلفظين اي بلفظ للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربتُ فيهما وبلفظ الجمع

لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما ولا لاثنين فيهما لكونهما نادرين في جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم
يرى اي يبصر في اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث
ولاشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد به فالغي اعتبار التذكير والتانيث لقلة
لقلة الفائدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين
في الاسماء في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا في انتم
قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل
فصل قلت انا وزيد وانا وانت وانا وهو وكذا اذا اردت المجموع فقيل فصل انا وزيد
وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما جرى عليه سائر التثنية
والجموع ادخلوا المثنى صيغة لكونه مقدما واشركوا معه الجمع فيهما لامن اللبس بسبب
القرائن فبقي بعد الثلث كما فات الثلث واسقاط الستة من ثمانية عشر وجها في المرفوع
المتصل اثني عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو المرفوع المنفصل اثني عشر نوعا من تلك القسمة
الى الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثني عشر نوعا فيصير اي فلا شك انه يصير كل واحد منها
اي من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد اعني المرفوع المنفصل فيحصل بضرب الخمسة الباقية
من الستة الحاصل من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا
الباقية من تعيين الحاصلة من ثمانية عشر في خمسة منها اثنا عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو
ضرب الى ضربنا كما مر في اول الفصل من مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع

مقدم

مفعول
مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة
وقدم المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه احصر ومنها
اثنا عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت
هما ضربتا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن
انا ضربت منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين وضمة اما لكونه ضمير مرفوع
مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو والاصل في اطراد امثلة لفظة هو ان يقال
هو هوا هو واعلم ان ما هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة
عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع تقوية للاسم والضمير في هما لهما وحده بدليل
سقوطهما في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف
الاشباع لا يثبت في اخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتح
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانت كانها للاشباع على ما ظنه
الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو وبهي ولكن
جعل الواو ميما في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب الحاصل فقدم على تعليل
مطلق القلب اعني قوله واجتماع الواوين فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما
ثقيلا مع ان اجتماع المثلين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه
نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فاللائق تاخيره فصار الجمع بعد جعل المذكور
هموا ثم حذفت الواو وكذا اي كحذف الذي مر في ضربتموا فانه انما وقع لعدم وجود [illegible]

واو ما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور وان لم يكن علة الجعل
موجودة فيها طردا للباب ومشاكلة وقيل بعد انما لم يبق الواو على حالها في التثنية حتى لا
يقع الفتح على الواو الضعيف وهي وان كانت خفيفة بالنسبة الى اختيها الا انها في نفسها
حركة وهي ثقيلة وانما جعل بها دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وهو قوي
فالاولى ان يقع الفتح على الميم القوي المتحد المخرج بالواو اودخل الميم في انتما اذ الاصل ان يقال
انت انتا انتو انت انتاتين بتخفيف النون كما اي كما لا دخال الذي مر في ضربتما فانه انما
وقع حتى لا يلتبس الف بالف الاشباع في الوقف وحمل الجمع المخاطب وهو انتموا وانتمن عليه
اي على انتما في ادخال الميم وان لم يكن علة الادخال فيه وباقي العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن ولا يجوز
واو جمع وان كان في آخر الكلم وما قبله مضموم لقلة حروفه من العدد الصالح اي من المقدار الذي
يصلح ان يكون ذلك كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما
ويحذف الواو من هو جوازا اذا تعانق هو بشيء آخر اي اتصل باوله شيء آخر اتصال تعانق حتى
يكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه
او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء ولهي الحيوان
فان اللام فيهما ليست بمعانقة لهما على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة
مع وقوع الواو على الطرف وقبل ضمة ولذلك لا يحذف ياء هي اذا تعانق بشيء آخر بل يقلب الفا
كما سيجيء ويبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف الواو وان لم يمنع منه مانع نحو له وجاء في
غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المنفصل الغايب في المضمر المنصوب اختصروا واخرجوه

من المرفوع

من المرفوع المنفصل الغايب على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو
وهي ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء متحركا او ساكنا فان كان ساكنا
فالجمهور على حذف الواو وسواء كان الساكن حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي
فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهو ومنهو فكانه
نظرا الى وجود الهاء وان كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو وبهو
وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذي اسكانه كالميت فصار كانه لم يوجد
في آخر الاسم واو ولا يرد او ضربتموا اذ هو ساكن من الاصل واما عدم ثبوتها في الخط فلا يحمل
على ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع
ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا على الساكن فقوله ويحذف اذا تعانق بشيء
آخر اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك والمراد به الحذف
اللفظي في الكل والواو الثابت في المتحرك يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو
للعلة المذكورة واما ارادة الحذف في الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو من
هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية
والتقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان نحو غلامه فيما كان ما قبله مكسورا او فيه فيما
كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه واشباههما واما ضم الهاء وما انسانيه وعليه الله على
قراءة عاصم في رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان
كان ما قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف فيهما فلقلة على مذهب الجمهور او نقول ضم

٢

مثل ضم الهاء وفيهما للحمل على ما نحو منه ويجعل ياء مي الفا فيصير هاه ان الاصل على ما هو

مذهب البصريين ان يقال مي هياهين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا نقلنا بشيء آخر

نحوهما حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الياء والكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء

حرف خفي فهو اذ كان حاجز غير حصين وكان الواو ساكنة وليست الكسرة او الياء فقلبت ياء

وكسرت الهاء لا جل الياء بعدها فلو لم يقلب ياء مي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر في مثل رميهي وحملا

في غيره الغا لطرد الباب نحو لهما واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه

نحو منه وغلامه وضربه كما يجعل الياء المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف

في يا غلامي ويقال يا غلاما وفي يا بادية يا بادا ذاه وغير الاسلوب في يا بادية حيث ذكر لفظ نحو

اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما ويجعل الياء مي مما في التثنية اي في تثنية مي ويجعل كسرة الهاء

ضمة اتباعا للميم كما في ضربتهما يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع

ضعفها اي مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان يسكن ما قبلها كظبي وخفت الميم اتباعا

للمذكر وشدد نون بيّن لان اصله بيمن كما مر اي الاصل في ضربتن ضربتمن واثنى عشر نوعا

من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو ضربه تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن

ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضربنا بقي آخرها على الفتح لانتفاء علة الاسكان

لما ذكر في ضربتك ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع ضمير الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين

متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني

بضم التاء حتى لا يصير الشخص فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة بل اريد ذكر يقال ضربت وضربت نفسي

الواحد فاعلا في

فان النفس

فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه

بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل

الا اي لكن يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتني بضم

التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي تعلق به العلم

في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو ليترتب الثاني عليه فلم يوجد الجمع بينهما اي مكروه

لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا ولهذا اي ولا جل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة

قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتني فاضلا علمت فضلي

فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل نحو

اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضرب اياهم ضرب اياها ضرب اياهما ضرب اياهن ضرب

اياك ضرب اياكما ضرب اياكم ضرب اياك ضرب اياكما ضرب اياكن ضربن اياي ضرب منتها

ايانا ضرب ومنها اثنا عشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها

ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي المحفاذ ضاربنا

ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذكر لحمله عليه وانما المجرور مفعول ايضا لكنه بواسطة

لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي امثال ضاربوي

اي جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء الواو والياء اذا اجتمعت

وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجي الواو والياء وان تباعد لكنهما يجريان

مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكره هوا اجتماعهما كما كره اجتماع المثلين

فقلبوا الواو الواو ياءً وادغموها في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياءً لانه لا يخلو من ان يكون
الواو اي الاخيرة الاخيرة او من الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة
اي ياء لازمة لانه انتقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف
بالخروج من واو وان كانت اخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة
لانه اشقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا تقبل فكيف بالاول وانما اشترط ان يكون الاول
الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام
في حروف الضم كرتها والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء
المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما في كما يجعل الاعلال والادغام
الذي وفي في مهديّ اذ اصله مهدوي جعل الواو ياءً ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما ذكر
والمرفوع المنفصل يستتر في خمسة مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغايب
بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات اي يستتر الضمير المنفصل جوازا في الغايب المفرد
من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر نحو زيد ليضرب ومن
النهي نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغايبة المفرد ماضيا نحو هند ضربت
ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب واستتر وجوبا
في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب وفي نهيا
نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقا كما يجي
وانما في المخاطبة المفردة في غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله

زياه

ويا تضربين علامة للخطاب والفاعل مستتر عند ابي الحسن الاخفش اجراء للمفردات المضارع مجرى
واحد في عدم ابراز ضميرها واستنكارا لكون ضمير المفرد اعني الياء انقل من ضمير المثنى اعني الالف
مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب اللهم الا ان
يقول ان التاء تجردت فيها للتانيث كاللام في يا الله فانها مجردة للتعويض وعند العلامة الا الجمهور
هو اي ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة
التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء للفاعل في تضربين عندهم مع ان القياس
يقتضي ان تعين التاء له الان علامة الخطاب في اوله اعني التاء له لما منعت من زيادة تاء اخرى للمجيه
في هذي امة الله للتانيث سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت الياء بدلا عن الهاء
في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انت بكسر التاء مع ان القياس ان يزاد
من حروفه لانه المضمر تحته للالتباس بالتثنية في زيادة الالف منها واجتماع النونين بغير فاصل
في زيادة النون منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها وابرز الياء في تضربين ولم يستتر للفرق
بينه اي بين تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضرجن في المفرد المخاطب
التبس تضرب جمع المخاطبة ولم يفرق بينه وبين جمعه بحركة ما قبل النون في تضربين على تقدير
الاستتار وسكونه في الجمع من لا يلتبس نونه الذي هو الاعراب بالنون الثقيلة او هو بالمذكر
الاولى لتركه الحركة كثير التحرك العا
بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين مخفف والاخر مشدد ولو احو
الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والاخرى بالثقيلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين
حتى لا يلتبس بالمذكر وان كان الالتباس بالمؤنث الغايبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة
الى طلب خصه بالمذكر صح

فلك اذا قلت تضربين علم انه مخاطبة مفرد او مخاطب والفرق يتبين بالقرائن لكنه خرج بالمد ماعداه الخطابية بينهما لا ان المقصود يحصل به ولاح

الى في المكاتبة دون ... وفيه نظر ... بحذف الياء ... المذكر ...

بالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتهما بالمؤنث الغايبة في التانيث وان كانت حاصلة
الان البحث عنه لما كان في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب و يستتر الضمير المنفصل وجوبا في المضارع
للمتكلم مطلقا اي نحو انا اضرب في المتكلم وحده ونحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا
في الصفة مطلقا نحو انا او انت او هو ضارب ونحن او انتما او هما ضاربان ونحن او انتم او هم
ضاربون الى آخره اي انا او انت او هي ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن
او هن ضاربات واستتر اي وقع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه
اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل وخاصة على خاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر
الكلمة المشتهرة لان الفاعل شيء ويكون فيما ابقى دليل على ما ابقى كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل
هو الفعل واللازم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه ح كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك
دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل
المراد ان الدال على الفاعل هو ذكر الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ
الفعل وليس المراد اجتماعهما قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو اي المقدر ذكر المصرح به لانه لابد
ان يكون ضمير المفرد قد ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوي
هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذكر جائز نحو ما ضرب الا هو
وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذكر لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبروا
عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر واستتر في الغايب المفرد والغايبة المفردة
صح

دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا اولم يستتر في المفرد يلزم ايضا يلزم
الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغايب والغايبة واختص الاستتار
بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظ فاعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى
اوطى دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب اللذين في الماضي لان الاسناد
حالة قرينة اي مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان احد المتقارنين يلزمه الدلالة
على وجود الاخر ولذلك سمي الدال قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك دخلت التاء
لكنها ضعيفة والابراز قرينة دالة عليه قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز
انما يكون نائبا عنه ودالا على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه
ملفوظا والمستتر نايب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر
بوجه فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبتدء الكلام والمخاطب القوي لكونه
منتهى الكلام اولى من اعطاء الغايب الضعيف الذي لا دخل له في تحصيل الكلام فقوله
في الغايب شامل لمعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول
وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع قيل انما استتر
في الغايب والغايبة دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه لما كان مفردهما لفظا
لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغايب اخص من
ضميريهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف فهو مستتر في المخاطب المستقبل
المفرد المذكر و متكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق

من التوكيد بيان العلة ومن قوله للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي
اصل والابراز اقوى فاخذه ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة وبين سببه هناك لم يتعرض
له هنا ولما ذكر وقوع الاستتار في بعضها ما هو عريق في اقتضائه الفاعل اعني الفعل وبين
ان سبب الاستتار فيه ضعفه علم بالطريق الاولى انه لا يقع الاستتار في الصفة التي هي
اضعف من الفعل وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له انما هو لمشابهتها الفعل
فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع الخمسة
دون غيرها لوجود الدليل فيها دون غيرها وهو اي ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد ضرب
اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر وان لم يكن فمضمر بارز فان
لم يكن فضمير مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر
ولما كان عدم الابراز دليلا ظاهرا وربما اسند الحكم الى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وان
كان عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله
مفرد مؤنث غائبة والياء في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع
عدم علامة التثنية والجمعين والتاء في مثل هند او انت تضرب غائبة ومخاطبا فانها
تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القراين مع عدم علامة
التثنية والجمعين والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون
في مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم مع غيره وهي اي حروف المضارعة حروف
ليست باسماء فلا يكون فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر وان لم يذهب احد الى انها

اسماء لانه لما ذكر ان التاء في ضربت بحركاتها والنون في ضربن والالف في ضربا
والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء وكان مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف
ايضا اسماء دفع ذلك التوهم والصفة نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان
وزيدون ضاربون بمعنى ان في لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان
للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة ضاربتان ضاربات ولا يجوز ان يكون
تاء ضربت بسكون التاء ضميرا كتاء ضربت بحركات التاء لوجوب عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة
نحو ضربت هند ولو كانت التاء فاعله لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان
يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو
ضاربون ضميرا لانه تتغير في حالة النصب نحو رايت ضاربين وضاربين وفي حالة الجر ايضا
نحو مررت بضاربين وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو يضربون
تقول زيدان يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا
ولم يضربوا في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امر المخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا
وفي مثل افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي صيغة الفعل
في كل واحد منها عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء في تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم
افعل امرا ولا تفعل نهيا حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما
وحده تشعر بان فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ
الاربعة الى العدول عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستتار

واجبا في هذه المواضع الاربعة فيجب ظهور فواعلها مظهرا كان او مضمرا وان تقول
افعل زيد وتفعل زيد ولا تفعل الا انت وافعل زيدا ولا افعل الا انا ونفعل زيدون
او لا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو اسكن انت تاكيد للمستتر لا فاعل واما في غير هذه الاربعة
فالاستتار جائز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب وزيد ضارب غلامه
فصل في المستقبل المشهور فتح الباء بناء على انك تستقبل الفعل الآتي بعد زمانك
او ان الزمان يستقبله الآن الصحيح والمقتضي القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر
الباء وهو ايضا كالماضي يجي على اربعة عشر وجها نحو يضرب تقول يضرب يضربان يضربون
تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب
نضرب ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب المستقبل لوجود معنى الاستقبال
على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه
مشابه بضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون في يضرب
على عدد الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للتكلمة ومشابه
في وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم
يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم
وان زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان ثبوت

بواحد منهما

وجه التشبيه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس
غير بين بينه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شايعا
في امته فكانك اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد
البلوغ على سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذكر الرجل الجائي يختص بواحد
منهم كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل
عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال فاذا دخل
عليه اللام وقيل ليضرب يختص بالحال وانما وقف السين اشارة الى سين الاستقبال
لانه يجي لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث
نحو اكرمتكس والظاهر ان يقول يعني ان اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب
الخ بان يدخل اداة التشبيه بالمشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا
بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشبيهين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص
بكامل حتى اذا دخل اداة التشبيه في المشبه ما خرج ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس
بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء
من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه اريد ذلك ولما جاز عكسه واما تقديم
المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفضيل اتصاف الطرفين بوجه التشبيه
فانه بصدد ذكره واما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه

زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل
لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجرأة و
كمال البطش والقتل يتصف زيد بها فتقدم المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال
المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه
مشبها لا لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعين في مطلق الاشتراك فكما ان لفظة العين تشترك
بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك يضرب بين الحال والاستقبال على الاصح زيدت على
الماضي حرف اذ بين حتى يصير الماضي مستقبلا وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان الماضي
بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي واما
غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة وزيدت تلك الحروف في الاول من الماضي دون الآخر
منه مع ان الآخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الآخر يلتبس بالماضي
اي بتثنيته في زيادة الالف وبغائبة في زيادة التاء دون مخاطبه اذ لا وجه لاسكان
اللام وتحريك التاء لانها ليست بضمير اللهم الا في الصورة وبجمع مؤنثه صورة في زيادة
النون ولم يزد الياء في الآخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير واشتق اي اخذ المستقبل
من الماضي بان زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بان نقص منه لان الماضي يدل
على الاثبات والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت
اي وقعت الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل
بل عكس لان البناء المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما اتفقت نسخ الكتاب

على عليه

على عليه ووقع ايضا في عبارة غيره من الثقات وجب توجيهه بان يقال المزيد
عليه مع زيادته بعد البناء المجرد والزمان المستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد زمان الماضي
فاعطي السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق وهو البناء
المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين
صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره
او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا
على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريانها
مجرى النفس واستيناس السامع بها لكثرة دورانها في الكلام لخفتها اذ الكلام لا يخلو
عنها او عن ابعاضها اي الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه
المناسبة فشرع ان يبين ان اي حرف لاي فعل عين وبين المناسبة بينهما فقال
وعينت الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا ثم وكونها
ليتاتى الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اي اقصى الحلق مبدأ المخارج
كلها والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام به فناسبه وقيل انما عينت الالف للمتكلم وحده
للموافقة بينه اي الالف وبين اول حروف انا الذي هو ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب
اصالة اي لجنس الشخص الذي نخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا كان او اثنين
او جماعة لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به
فناسبه ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث

وو جاه حتى لا يجتمع الواوات الثلثة وان كانت في كلمتين وهو مستكره لانه يشبه نباح
الكلب واما نحو اوو ونصر وافلبس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان قطع واو العطف
عما قبلها لما يتعذر فيه صار كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الثانية فيه ساكنة
فيندفع الثقل بالادغام في الوصل في نحو ووجل بر فع اللام اى فيما وقع فيه الفاء واوا
فقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب في العطف احدى الواوات فاء
الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف ومن ثمه اي ومن اجل الستكر اههم
اجتماع الواوات قيل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة
واوا فلو زيد قبل الفاء واو وعطف بواو اخرى يجتمع الواوات لا محالة واطرد في غيره
وعطف على قوله قيل قوله وحكم ان واو ورنتل اصل وهي الداهية وزنه فعنلل
كجحنفل ثم اتبعوا الغايبة والغايبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغايب والغايبين
بزيادة الياء كما هو اللايق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا
ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاقرب اشكل وانما اتبعوا تاء غيره لاستوائهما
في الماضي كما يجيء انشاء الله تعالى ولم يجمع الغايبة بالتاء بل بالياء كما هو المناسب الغيبة
لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون
في الآخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء للغايب اى لجنس الشخص المذكر الغايب
اى لغير جنس المتكلم والمخاطب يشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك
واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغايبة والغايبتين لما عرف

جواب سؤال مقدر
وهو قولك الاول من كل
كلمة لا يصلح لزيادة الواو
منقوض بواو ورنتل والجواب
ان الواو في هذه الكلمة اصلي
لا زائدة والقول بعدم الصلاحية
في حق الزيادة فلا نقض قوله
ورنتل بالفتحات وسكون النون
ما اسم بلدة او داهية ثابت

النون

لان الباء من وسط الفم والغايب هو الذي يذكر في وسط الكلام الجاري بين المتكلم
والمخاطب فناسبه وعينت للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا لنقيضها اى النون
لذلك اى للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك
وقيل زيدت النون في المتكلم مع غيره لانه اى الشان لم يبق من حروف العلة التي هي
اولى بالزيادة شيء وهو اى النون قريب من حروف العلة في وجهها اى النون
عن سواء الخيشوم وهو اقصى الانف وقيل عينت النون للموافقة بينه وبين
نحن على قياس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وصح ولذلك لم يذكره وفتحت هذه
الحروف اى حروف المضارعة في جميع الابواب للخفة الا في ابواب الرباعي اي رباعيا
كان وهو اي الرباعي فعلل وملحقاته وافعل وفعل بتشديد العين وفاعل
فانها مضمومة فيهن لان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره وفي الفتح التباس لما نذكره
ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع للثلاثي
في الاحتياج وقوله والضم ايضا فرع للفتح في الخفة فناسب الضم للرباعي من حيث
الفرعية فاعطي له يدل على ما قدرناه من قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت
هذه الحروف في الرباعي لقلة استعمالهن اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي
فاختص الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم ان هذين
الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون التعليلين على حركة واحدة هي الاصل
اعني الفتح فهو انه لو فتح في يكرم وقيل يكر يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل

والضم فرع الفتح لان الضم ثقيل والفتح خفيف
والثقيل فرع الخفيف فناسب له وانا
فقلنا ان الرباعي فرع الثلاثي لو جبين اما الاول
فمن حيث ان الثلاثي قبل الرباعي واما الثاني
فمن حيث ان وجود الرباعي يتفرع الى
وجود الثلاثي حسب باب

ماكان ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة

بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة في ما وراءهن مما

اقل استعمالهن لكثرة حروفهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من ان

(ابهم الامر بين الخ) جملتها والكسر عليه مستكره واما يهريق فاصله يريق بغير ها من الاراقة وهو من الرباعي

في الاصل فزيدت الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار

انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة في غير الرباعي بكسر حروف المضارعة كلها

في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه

مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي حتى تدل كسرة حروف المضارعة

على كسرة عين الماضي او همزته نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم في مكسور العين فان

ماضيها علم بكسر العين ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر في مكسور الهمزة لان ماضيها

استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة وهي لغة بني اسد لا بكسر الياء فيما كان ماضيه

مكسور العين او مكسور الهمزة بل بكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء لثقل الكسر على الياء

الا اذا كان بعدها ياء اخرى فح يكسر اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوي احدى اليائين

بالاخرى نحو ييئس وييجل فانهم على لغتهم فيما كان الفاء واوا في عين ييجل واما في يجل

فعلى استثنائهم اذا تقوت بالاخرى لا على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه لغتهم فانهم

لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة لتقلب الواو ياء ويزول ذلك

الثقل فلما صار الواو ياء وتقوي الياء بالياء كسروا الياء لا ان كسر الياء مطلقا من لغتهم

وعينت

وعينت حروف المضارعة من المضارع دون ساير حروفه للدلالة على كسرة

العين او الهمزة في الماضي واكتفى بذكر العين من ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق

ووجه التخصيص كون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زايدة والتصرف

في الزوايد اولى وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لانه بكسر

يلزم الخ

الفاء توالي الحركات الاربع في غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس

بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسرها نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب

اذ الكسر ثابت على نوادر العوامل فلا يظهر اثرها ويحذف اثرها ويحذف التاء الثانية

جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتجنر اي فيما اجتمع فيه تاآن في اول مضارع تفعل

وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب او المخاطبة مفردا او مثنى او مجموعا

(او في جمع المؤنث الغايبة حرف المضارعة بالنون لا تاء فلا يجتمع فيه تاآن منه)

او الغايبة المفردة والمثناة دون المجموعة احديهما حرف المضارعة والثانية

تاء الباب واختلفوا في المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى

حرف المضارعة فحذفها مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى

لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زايدة وحذفها اهون واختار المص

مذهب البصريين لان رعاية كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق انما

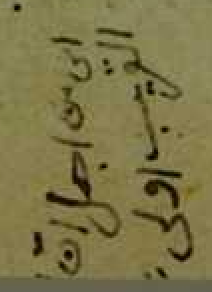
(من المتعدد والتكثر واللزوم والطلب والتكلف وغير ذلك منه)

هو الدلالة على اختلاف المعاني باختلاف الصيغ واما المطاوعة وساير معاني الابواب

فانما هي بعد هذا الوضع ولان الثقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات التائين

فهو الاصل لذلك لانه لكل واحدة منهما على معنى وفي قوله تتقلد وتتباعد وتتجنر بصيغة

المبنى للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز فى المبنى للمفعول اتفاقا من الفريقين
لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا فى الاقوى وهو المبنى للفاعل ولان المبنى للفاعل من هذه
الابواب الثلثة اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان
يفيدان ترجيح المبنى للفاعل على المبنى للمفعول فى الحذف واما وجه عدم شمول الحذف لهما
فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبنى للمفعول لالتبس بالمبنى للفاعل المحذوف
عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبنى
للمفعول من مضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما يحذف التاء الثانية فى
مضارع الابواب الثلثة لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان
الادغام حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف اولى من ابقاء المتجانسين
وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه مشابه
باسم الفاعل مشابهة تامة كما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف
الماضى فانه لما قلّ مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج واثاقل وعينت
التاء الثانية للحذف مع ان ذكر الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى ايضا لان الاولى
علامة للمضارعة والعلامة لا تحذف واسكنت الفاء فى يضرب فرارا عن توالى الحركات
وعينت الفاء للسكون لان توالى الحركات لزم من زيادة الياء واذا لم يمكن اسكانه
لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف الذى هو قريب منه اى يقرب الياء يكون
اولى بالاسكان من غيره كاقرب القريبين فى القسامة ومن ثمة اى ومن اجل ان اسكان



الحرف

الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى لزم منه المحذور اولى عينت الباء فى ضربن للاسكان لئلا يجتمع
اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اى الباء قريب اى اقرب من النون
الذي لزم منه اي من زيادة توالى الحركات الاربع وسوّى بين صيغتي المخاطب والغايبة
المفردين فى المستقبل كقولك انت او هي تضرب والمناسب ذكره فى تعيين التاء للمخاطب
الا انه لما كان له تعلق بما اخّره الى آخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته لاستوائهما
اى المخاطب والغايبة فى الماضى فى مجرد التاء لا فى حركتها وسكونها كقولك انت نصرتَ بفتح التاء
وهي نصرتْ بسكونها وانما اورد المثال هنا من باب نصر مع ان عادته ان يورده من باب ضرب
لكونه اصلا فى الدعائم الابواب اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقديم فى الجملة ولهذا
قدمه بعضهم على باب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق
التقديم بالكلية كساير الابواب ولذا لم يقدم شيئا منها احد ولكن لا يسكن ما به التسوية
اعنى التاء فى غايبة المستقبل كما اسكن فى الماضى لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان تاء غايبة
المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التانيث الساكنة قدمت تفاديا
بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون
ميل المص الى هذا وان يكون هذا سبب تاخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغايبة
ولا يضم ما به الاستواء فى الغايبة ليزول الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منهما بالمجهول
منهما فى مثل تدحرج اى فى باب يفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تِعلم فيما يكسر عين
ماضيه وبفتح عين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغايبة ايضا

اى ذكر هذا الحكم الذى هو التسوية بين المخاطب والغايبة فى المستقبل هنا

احترازا

وما يضعف الالتباس انما هو بالنظر الا على ما ضم من الحروف وما يتعلق به منهم

بالفتحة اي لما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا اذ في الفتحة موافقة
بينها اي بين الغايبة وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغايب
فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اعني التاء وبين اخواتها
من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت مع خفة الفتحة بخلاف اختيها
اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات ولا خفة ايضا وادخل في اخر المستقبل يعني
بعد الالف والواو والياء ويجوز في اطلاق الاخر لما هذه الحروف لشدة اتصالها
بالفعل لكونها ضماير الفواعل نون في يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وتفعلان
عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع لانه اول احوال
الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هو عوض عنها
وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل
بمنزلة الجر في الاسم كما يجي لان اخر الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة
وسط الكلمة والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف
الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد
لمكان الضماير فزيد حرف شبيه بها وهو النون فجميع النونات الداخلة في المستقبل
علامة للرفع الا نون يضربن وهي علامة التانيث لا علامة للرفع ولهذا
لا تسقط حالة الجزم والنصب كما اي كالنون التي في الماضي نحو فعلن فان
نونه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمعية ايضا

اي كونه علامة التانيث

ومن ثمة

ومن ثمة اي ومن اجل ان نونا علامة للتانيث يقال يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع
علامتا التانيث ونون تضربن تحتمل ضميرا وعلامة التانيث تاؤه والياء تضربين ضمير الفاعل
عند الجمهور وكما مر لا علامة للخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع
علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع العلامتين مطلقا اذ لا دخل
في امتناع اجتماعهما لما اضيف اليه اعني التانيث ولما فرغ عن البحث الذي يتعلق
بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال اذا دخل لفظ لم على المستقبل
ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اي
لفظ لم مشابهة بكلمة الشرط اعني ان من حيث اختصاصهما بالفعل فكما ان ان
اذا دخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم
تنقل معناه بتلك المشابهة **فصل في الامر والنهي** الامر صيغة يطلب بها الفعل
بفتح الفاء عن الفاعل الغايب او المخاطب خص المبني للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب
كما خصه ابن الحاجب في تعريفه امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب نحو زيد ليضرب زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا هندات
لتضربن واضرب انت اه وهو مشتق من المضارع بلا واسطة والمضارع مشتق من المصدر
فلا ينافي قوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور
هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق من المضارع
دون الماضي لمناسبة بينهما اي بين الامر والمضارع في الاستقبالية اي انتساب معناهما الى

الاستقبال

وذلك ظاهر في المضارع واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة
بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء
كالماضي فيكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان من الفعل زيدت اللام في امر الغايب لطلب الفعل دون غيرها لانها من وسط المخارج
كما ان الغايب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فناسبه اللام والحال ان اللام ايضا اي كما
انها من وسط المخارج من حروف الزوايد والاضافة بيانية اي من حروف هي الزوايد فيكون
خالصة للزيادة وهي اي حروف الزوايد الحروف التي يشتملها قوله يا اوس هل نمت
ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه او سألتمونيها او اتاه سليمون او استنت موليها او
امان وتسهيل او قول الشاعر ابي عثمان المازني هويت من باب علم اي احببت واما ما
يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة بمعنى النساء السمينة
فشيبنني اي جعلتني تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب بمقاسات الشدايد وتحمل
الاحزان والمصايب في مواصلتهن او استمر تجنبي ايا هن الى الان شبت ويؤيده
قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم هويت السمان
وعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله اي حروف هويت السمان اي
هذه الحروف العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو
بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا واتاه سليمون يشملها واللام والسين والميم والالف
والنون وحكي ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف

الزيادة

الزيادة فانشده البيت فقال له الجواب رحمك الله قال المازني قد اجبتك
مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زايدة
في كل مكان بل معناها انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد منها لا من غيرها اذ قد
تكون اصولا الا يرى ان حروف هو منها مع انها اصول كلها وانما يعرف كونها
زايدا من كونها اصلا بان تزن الاصلي بالفاء والعين واللام وتخرج الزايد بلفظه
لا تقابل به فاء ولا عينا ولا لاما تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل و
وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل
وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال وعلى هذا لم تزد في امر الغايب من حروف
العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا تجتمع حرفا علة احدهما اللام والثانية
للمضارع وكسر اللام اي لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف
واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون لانها مشابهة بلام الجارة في الصورة
وانما شبهت بها لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اي بمقابلة الجر فيها
لان في الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب في الاسم وفي الاسم جر وليس
في الفعل جر لما عرف في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر في
الاسم بمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به
معاملة الجار في الكسرة واسكنت لام الامر بالواو والفاء يعني يسكن اللام بعد
الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار

ضارب

ام بابا الجمع

الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما ككلمة واحدة على وزن فخذ

وكتف فتخفف باسكان العين واما ثم فجوا علیهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر

السكون بعده كثرته بعدهما لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم

ليضرب كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز

فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع فتح الفاء للخفة

كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين

لكون حرف الحلق قوية فتستتبع ما قبلها وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه

حرف مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو ونحو

بكون الهاء وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه من نحو عضد فكما

يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وحذفت حرف الاستقبال في ام المخاطب

بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ اصله اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما

يجي ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام

كالامر الغايب لان الطلب في الامر انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك

فيه وزيدت لاجله كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان

يكون باللام لكن لاكثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق

بينه وبين مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغايب بدليل قوله فيما سيأتي

للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعين المحذف اي حذف اللام وحرف الاستقبال

غام

في ام المخاطب دون ام الغايب لكثرة اي لكثرة استعمال هذا الجنس فالتخفيف به اولى ناظر

الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق ومن ثمه اي ومن اجل ان حذف اللام وحرف المضارعة

في ام المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا تحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اي المخاطب

اعني يقال لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله اي المجهول واجتلبت الهمزة وخصصها

بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده

ساكنا للافتتاح اي ليمكن الابتداء بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج

اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في تحريك همزات الوصل

لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر

لانه اصل في تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات

وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول اخويه في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما

سواقل منه وجودا في الاعراب واكثر شبها بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض

ولان السكون والجزم عوض في الفعل عن الكسر في الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا ولان و

اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء وللافعال منه القدح المعلى ونا هيك نوعا

الاوامر من الافعال المشددة لاواخر وما يجزم منها بانواع الجوازم وعند ان للاكثر حكم الكل

فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل

للجر في الافعال فافادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارئة

بحكم المقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما تفيدان الخلاص فقط والمفيد بفايدتين اولى

بان يكون اختلافا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح همزة وصل
لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك سماها الخليل سلم اللسان ولم يكسر
الهمزة في مثل اكتب اي فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت لان
الهمزة اوان والثاني قوي من جهة المعنى وان كان ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير
الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير في عبارات المصنفين بتقدير الكسر اي كسرها يلزم الخروج
من الكسرة اي من كسرتها الى الضمة اي ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار للكاف الساكن في المنع
عن ذلك الخروج لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا اي مانعا حصينا اي قويا عند من ابى
هذا النفي ومن ثمة اي ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا يجعل واو قنوة ياء
و بغار قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم و
ان ما قبل الواو وهو القاف وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة في مثل
اكتب بل تضم للاتباع اي لاتباعها للعين في الضم لان خفة الموافقة بين الانتقالين غالبة
على ثقلة المخالفة التقيل والانقل وفتح الف ايمن اي همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما
بضم الميم فلاح
حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورته في بعض المواضع كما يجي ان شاء الله
اي الالف والهمزة
هوا ولكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك سموا اسما بالهواء والريح
حكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء وهكذا الالف اذا تحركت
صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه في
الدرج والاصل في الالف الوصل الكسر لا عرفت لانه جمع يمين والفه للقطع لانه الف افعل

والفه

٣٨

والفه مفتوحة ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان اسقطت في الدرج
لكثرته اي لكثرة ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان التخفيف يحصل
بالوصل بسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل
نحو الرجل
بدليل سقوطه في الدرج لكثرته استعمالا ايضا اي كما في ايمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه
هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل
ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال وعند
المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة
التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة
الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه
وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل معاملة الف الوصل
بان سقط في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف
الوصل فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى مذهب الثلثة ويكون
اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وح معنى كلامه وفتح
الالف الملابس للتعريف على تقدير كونه للتعريف او مع اللام لانه للوصل ولم يكسر مع ان
الاصل فيه الكسر لكثرته اي لكثرة استعمال اللام وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه
وحده للتعريف واما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة
الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة

حرف التعريف

الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف المجموع وفتح الف اكرم مع ان بعد
حرف المضارعة من نكرم ساكن وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس من الف الامر اي من
جنس الالف الذي زيد للامر حتى يكسر بل الف قطع محذوف من نكرم طرد اللباب يعني ليس ما بعد
حرف المضارعة من نكرم ساكنا بل متحرك في الاصل اذ اصله تأكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم
فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه
اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس الامر من الثلاثي المجرد ولان علة حذف الهمزة وهي اجتماع
الهمزتين والحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة من نكرم او سبب الحمل
فيه وجود حرف المضارعة ردوها على فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما عند الاضطرار
وانما حذفت الهمزة من نكرم لاجتماع الهمزتين في اكرم فانه مستكره ولا يحذف الف الوصل
في الخط مع ان الخط تابع للفظ حتى لا يلتبس الامر من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علّم بفتح العين
وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط والتشديدات والمدّات
جمع عجم كفرس وافراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه قلنا الاعجام
تترك تركا وحينا كثيرا فيحصل الالتباس ومن ثم اي ومن اجل ان الاعجام تترك كثيرا فرقوا بين
عمر بضم العين وفتح الراء وعمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو بان كتبوا في الثاني في حالة الرفع
والجر دون حالة النصب لان الف التنوين يخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يعكسوا
بان كتبوه في الاول لان الثاني خفيف والزيادة بالخفيف اولى وحذف الالف في الخط في بسم الله
انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف ولا تحذف الالف في اقرأ باسم ربك

مع انها في لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة استعماله وان كانت في لفظ
الاسم وينجزم آخره اي آخر الامر في الغائب باللام اجماعا اي باجماع النحاة من البصريين
والكوفيين على انجزامه اجماعا وحكموا بانجزامه مجمعين لان اللام مشابهة بكلمة
الشرط احتجاجا لانها اصل اللباب في النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل
عليه الى الاستقبال نحو ان ضرب ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى
الانشاء نحو ليضرب زيد فلما تشابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذا المخاطب
اي مثل امر الغائب امر المخاطب في كونه معربا مجزوما عند الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب
باللام كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق عندهم اي الكوفيين
من البصريين والكوفيين ومن ثم اي ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب قرأ النبي صلى الله عليه وسلم
فلتفرحوا بالتاء على الاصل المهجور موضع فافرحوا قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان مبعوثا
الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر فحذف اللام من لتضرب اجراء
للمخاطب لكثرة الاستعمال اي لكثرة استعمال جنس امر المخاطب بالنسبة الى جنس امر
الغائب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي التاء للفرق بينه اي بين امر المخاطب
وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد ساكنا واجتلبت
همزة ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال اعني
التاء واعطي له اثر علامة الاستقبال اعني الهمزة اثرها اي حكم علامة الاستقبال
وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فلام المقدر اعطاه كما اي مثل ان اعطي لغاية

وتذكير الضمير اما باعتبار المذكور او الالف

علی رب في مثل فوالت ومثلك اي فرب مثلك فحذف رب واعطي للفاء عمله وهو الجر
قوله حبلی صفة مثل قد طرقت اي طرقتها اي اتيتها ليلاً قوله ومرضع اي ذات مرضع
عطف علی حبلی فالهيتها اي اشغلتها عن صبي لها ذي تمايم جمع تميمة وهي التعويذ الذي
يعلق في عنق الصبي حفظا من اصابة العين او اصابة اللسان قوله محول اي اتي عليه
حول كامل صفة ذي ولم يقل محول لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة اعني المحيل وفي
وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمايم وذي حول وفي
جمع تمايم اشارة الی كمال ميل النساء اليه اما في الوصف بالحبل والارضاع فقط واما في
وصف الصبي بذي تمايم فلان التمايم انما تجعل في عنق الصبي اذا كان في غاية الحسن
فيخاف عليه من اصابة العين واما في جمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة
واحدة او تميمتين لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال فلانه في تلك الحال يظهر منه
من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر
بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها واما عند البصريين فهو
اي امر المخاطب بغير اللام مبني علی السكون لان الاصل في الافعال البناء علی السكون
لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها
فوجب ان تبني وهذا خلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم علی امر الغايب
اي كون امر المخاطب معربا ومبنيا

والطلاق الجزم علی سكونه وفي اطلاق الموقوف علی امر المخاطب واطلاق الوقف
علی سكونه وانما اعرب المضارع من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين الاسم

كما مر

٤٠

كما مر فلا ينقض بالماضي وانما بني الماضي علی الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم في الجملة اعني وقوعه
صفة للنكرة كما مر ولما لم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه اي بين الاسم وبين الامر للمخاطب
بحذف حرف المضارعة لانه في الحركات والسكنات وذلك ظاهر ولا في وقوعه صفة للنكرة لانه
صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتاويل بني علی السكون الذي هو الاصل في البناء ومن اي ومن اجل انه وجود حرف المضارعة
ثمه اي ومن اجل ان بناء امر المخاطب انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه
البصريين والكوفيين
معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة نحو فليفرح فلتنصر وانحوه معرب بالاجماع من الفريقين لوجود
علة الاعراب وهي حرف المضارعة وزيدت في آخر الامر مطلقا غايبا كان او مخاطبا معروفا كان
او مجهولا نونان احديهما ثقيلة والاخری خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليفعلن ليفعلن بان ليفعلن
لتفعلن لتفعلن بان ليفعلنان للغايب وكذلك ليفعلن علی صيغة المجهول الی آخره وكذا الكلام زيدت
في افعلن افعلن بان افعلن افعلن افعلن بان افعلنان للمخاطب وكذا لتفعلن الی المجهول وفتح
الباء اي حرك بالفتح مع اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما التحريك
يعني في عدم تحريك الساكن بالكسر منه
بالفتح فللخفة والصيانة للفعل عن آخر الجر في الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس في ضم
ای بلفظه الا لالتباس في الجمع
وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين ولا الضم والكسر
لمكان الثقل فتعين للخفة المناسبة للتشديد وحذف واو ليفعلوا عند اتصال نون التاكيد
به فقيل ليفعلن اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين
علی حده وحذف ياء افعلي عنده فقيل افعلن اكتفاء بالكسرة ايضا كما ذكر ولم تحذف الف التثنية
اكتفاء بالفتحة في ليفعلان حتی لا يلتبس المثنی بالواحد في الوقف ولا التباس في ليفعلوا ولم ير

للفرق بالضم والكسر وكسر نون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة مشابهة
اي لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد وهذه العلة موجودة في الالف الفاصلة
(الف التثنية)
فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذكر
حكم الالف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان اي في الامثلة الخمسة
التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التاكيد و
اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا ويصح دخول نون التاكيد لان ما قبل الثقيلة يصير
مبنيا لانه انما اعرب لمشابهة بالاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب
الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحركة او بالحرف
اذ لا اعراب في الوسط وزال ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع
بين الجمع بين الاعراب والبناء ولا يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفاصلة
في ليضربنان اصله ليضربنن فرارا عن اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير
الفاعل ولا حذف نون التاكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشيء واختص الالف
للخفة وحكم النون الخفيفة مثل حكم الثقيلة من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها
حكم النون الثقيلة الا انه اي الشان اي لكنه لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والالف التي
وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المؤنث حملا لها على الشديدة وان لم يجتمع النونات
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل عدم الزيادة الا يري ان يونس حين ادخلها في فعل
الجماعة ادخل الالف وقال اضربنان دون اضربنن وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هي

عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة
من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب ان يعدى من
الخفيفة اليها ليس بشيء لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعت له اعني التاكيد وهي (اي النون الثقيلة)
كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل في افادة
ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من
الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله
مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذ لم يلزم من عدم الجريان عليه
مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فسادا فكلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية
(اي غير صحيح)
الفرع على الاصل وقوله فالمناسب ان يعدى من الخفيفة اليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة
فقوله لاجتماع الساكنين على غير حده شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز
لان الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر
ولا يجوز حذف احدهما لان في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن الاناث يلزم
بطلان العلم واجتماع النونين وفي حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف
وضعها وحده اي مرتبته في الجواز التي لا يجوز ان يتجاوز عنها فيه ويجوز في غيرها وهو ان يكون الاول
حرف لين والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير
مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الحاصل بسكونهما
وغير حده خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة

بافية على السكون عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة لقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة وصلا
ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسرها على قراءة
ابن عامر برواية ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد تدخلان في سبعة مواضع لوجود
معنى الطلب فيها في الجملة ففي بعضها بحسب نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة وهي الخمسة الاول
والتزام وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم
على ما هو مطلوب به فيلتزم الطلب اي طلب جوابه واما نحو قوله والله لاعاقبن فمحمول على الغالب
وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب في نفس الامر وهو السابع
ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا للتاكيد
لان حرصه في تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون الا في المستقبل
وقبل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو وان كان محتملا
للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن
للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد بغير الموجود والاليق بالتاكيد
اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا كامر نحو ليضربن واضربن وليضربن واضربن وثانيها النهي
كذلك نحو لا يضربن ولا تضربن وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن
وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت
على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب و
الاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلب منه

وسادسها

وسادسها القسم اي جوابه نحو والله لاضربن والجملة القسمية اعني اقسم والله انشاء وجواب
القسم اعني لاضربن خبر وسابعها النفي ويدخله نونا التاكيد دخولا قليلا لمشابهته لاجل
المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كون حرفيهما لا نحو لا يضربن والنهي
هو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت من كونه مشتق
من المضارع واحكام نوني التاكيد الا انه اي لكن النهي مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين
لوجود حرف المضارعة وبني المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء
المذكورة قوله من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضُرب زيد في ضرب
زيد الى اه ومر بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد في يضرب خالد زيدا الى اه
ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان
صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة اي مجهولهما
مثل مجهوله والغرض من وضعه اي وجه وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما
تبيين لخاسة الفاعل واظهارها فان نفس خاسة الفاعل لا تصلح ان تكون غرضا من
وضع المجهول واقامة المفعول بل الغرض منهما انما هو تبيين لخاسته واظهارها نحو شُتم
الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للسان عنه
او تبيين لعظمته نحو ضُرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او تبيين لشهرته لذكر الفعل بالنسبة الى المفعول
بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان او لجهالته عند السامع او خوفا عليه واختص المجهول
بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اي معنى المجهول غير معقول وهو اسناد

الفعل

الى المفعول والمفعول اسناد الفعل لمن صدر عنه الفعل فجعل صيغته ايضا اى كمعناه غير معقولة
ومن فعل ليتناسب اللفظ والمعنى وقيل انما غيّر صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل
لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن التغيير دون المبني
للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غيّر الثلاثي في المجهول الى وزن فعل دون ساير الاوزان
لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذاك ضيف ان
يلحق في اوله ثقل النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم
الثاني لحصل هذا الوزن الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل
بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمه اى ومن اجل ان صيغة فعل غير معقولة لا يجي على هذه الصيغة كلمة
اصلا في كلام العرب الا وُعِل بضم الواو وكسر العين وهو معز الجبل ودُئل بالضم والكسر ايضا وهو
دُويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم ويجي المجهول
في المستقبل على يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان هذه الصيغة اعني يفعل
مثل فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام اولى في الحركات والسكنات ولا يجي عليه
اى على فعلل كلمة في كلامهم ايضا اى كما لا يجي على فعل فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا
فيتناسب اللفظ والمعنى ويجي المجهول في الابواب الزوايد من الثلاثي كلها اى مما زاد حروفه
على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل
الآخر في الماضي نحو دُحرج واُكرم وبضم الاول اى بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضة
كما في غيرها وفتح ما قبل الآخر اى بفتحة اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضة

كما في غيرها

كما في غيرها في المستقبل نحو يُدحرَج ويُكرَم ويتدحرج ويستخرج تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة
ابواب فان اول المتحرك يضم مع ضم الاول فيهما في الماضي ويكسر ما قبل الآخر وهي تُفُعِّل وتُفوعِل
وعلم حكم تفعلل منهما وافتعل وانفعل وافعلّ واستفعل وافعوعل وحكم افعوّل وافعالّ
وافعنلل وملحقه علم منهما وضم الفاء في الاولين اى تفعل وتفوعل ولم يقتصر على ضم الاول
فيهما حتى لا يلتبسا اي الاولان ذكر المتعدى وفي هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى بمضارع فعّل بالتشديد في تفعل وفاعل في تفوعل
في الوقف وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر للحاضر
في الوقف يعني اذا قلت وافتعل بفتح التاء في الماضي المجهول اى في الوقف بوصل الهمزة وقلت
وافتعل في الامر الواو هنا مثله في وافتعل للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل
وافتعل احدهما في الماضي والآخر في الامر ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا
على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره ووافتعل يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي
المجهول لازالته نقص الباقي وهو الاربعة الاخيرة عليه اى على افتعل فصل في اسم الفاعل
قال ابن الحاجب وبه سمي اى بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة
الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المُفعِل والمستفعل وفيما قال نظر لانه
ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل ارادوا ما فعل الشيء
وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم مرفوع عليه الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم
ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل يعني

الأكلة جُندُبٌ وهو نوع من الجراد او اسم رجل فلاح

الذي فعل الشيء اذ لم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء
بمعنى الذي فعل الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندرج والجاهل
والظاهر لان الاغلب فيما يبنى له هذه الصيغة التي تسمى في اصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا
كالقايم والقاعد والمخرج والمستخرج وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات
من المضارع يخرج المصادر واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون
غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات وبعضهم انه مشتق من الماضي فكانه نظر الى
ان الماضي بالنسبة الى المضارع وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقرب وقوله لمن قام به
الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه
فان هذه الاحداث نسبت بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر الا
ان قيامه بنسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه
قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل لان
زيادة الكرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول لما قام المجهول امر يذكر
بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قايم بذات
عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله
بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودايم وباق
وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم ليخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الا
طلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل

اي الثبوت المطلق منه

فيقال

والتقييد بالآن او الغد تعيين الحدوث منه

فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل لان معناه ليس
بمقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته
لا انهما حدثا له واشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتهما اي لمناسبة
كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات التي
مر تلك ذكرها واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد يجيء على وزن فعول كصبور وفعيل
ككريم ورحيم وانما ترك هذا القيد بناء على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الا
ستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف المفرق بينه
وبين الماضي وخص الالف بالزيادة من بين ساير حروف المد لخفتها بين الفاء
والعين لان الادخال في الاول يصير به اي اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح
الالف الذي هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه تثقيلا
يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول في يعلم ويلزم التنزل من الضمة الى الكسرة
في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من
الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال لابقائه على السكون وان الادخال في الآخر يصير
مشابها بتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اي عين المضارع فيما لم يكن
مكسورا وعلى منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم الفاعل
بتقدير التصحيح يعني الفتح الطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة

بهة

الصورية اي بتقدير نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا بصير مشابها بماضي المفاعلة وكالتزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يثقل اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اي كتقدير النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن ابقي اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقل وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر ماخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذه المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة ويجيء الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حتى عد اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذكرهم بعد معاني المشتقات من المصدر واوردهما في فصل اسم الفاعل وانما قدمهما على بيان اسم الفاعل من غير الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول

لانهم

لانهم لم يجروا فيها على قياس ينضبط باصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يات شيء منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها اتت منها على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين من فعل بكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضمة الفاء وجبان بفتحهما وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل بكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء وهو اي وزن احول تختص بباب فعل بكسور العين الآتية منه فانه يجيء من فعل بضم العين نحو احمق واخرق وآدم وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة الاعجم وقال انه من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين وكذلك اي كما ان حمق يجيء بالضم خرق وسمر وعجف اعني فعل بكسر العين لغة فيهن اي في هذه الثلاثة يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم ويجيء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزايد وغالب ويخرج ايضا كائن اي زايد في الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال

جمع الحلية وهي الزينة

بحث الصفة المشبهة

بحث اسم التفضيل

وقد يستعملان على القياس في لغة ردية وعليها جاء قولها صُغراها وشرّاها هذا من قول امراة

قالت بخليلها اني اتماوتُ فاذا دفنوني فاتني ليلا فاخرجني واذهبني الى مكان لا يعرفنا

اهلي ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها ابا ما الى مكان آخر تحولت الى

اهلها بعد برهة فبينا ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله

وقالت الوسطى صدقتُ والله قالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامراة فقالت

لها الصغرى اما نوبخان تحيا ناً وتعلقت وصرخت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شرّاها

وانما يجي افعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثي احتراز به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه

فانه لا يجي منهما حال كونه غير مزيد فيه اي في الثلاثي وبشرط كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجي

من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها

في افعل اذ لم يحذف منه بشي وان حذفت الزوايد وقلت سواخرج من استخرج مثلا يلتبس

بافعل من الثلاثي اي لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجي ايضا من لون

وعيب اي لا يجي من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب

الباطنة من نحو اجهل واحمق واضل فهو على غير القياس وعلى هذا الاحتياج الى تقييد العيب

بالظاهر كيف وعد الزمخشري وصاحب اللباب والمص سواشر منه وغيرهم احمق من الشواذ

مع انه من العيوب الباطنة لان الشان فيهما اي في اللون والعيب تجي افعل للصفة

فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد

ذو السواد او ازيد في السواد وان قصد تفضيل الزايد على الثلثة وتفضيل اللون والعيب

توصل

توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا واحسن بياضا واكثر دحرجة واقبح عمى

ولا يجي لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم

ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يجعل على العكس بان يجي افعل للتفضيل

المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من عكسه لان

الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في الكلام لان الكلام يتم بدونه

فبناؤه للمقصود اولى وايضا يكن التعميم في الفاعل دون المفعول اذ ~~المفعول الاول~~ الفاعل

في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى

التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقي اكثر من الافعال بلا تفضيل لان

المفعول لا يجي من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل اي اكثر مفعولية من امراة ذات النحيين

اي الذقين وقصتها موقوفة لتفضيل المفعول وهو اي فلان اعطاهم اي اكثرهم اعطاءً

للدينار واولاهم اي اكثرهم ابلاءً اي اعطاءً للمعروف من الزوايد لانهما من المعطي والمولي

بضم الميم وكسر العين واحمق اي اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل وقصته مشهورة من العيوب

شاذ لا يقاس عليه ويجي اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اي فعيل

المذكر والمونث في المفرد والتثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول

وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراة جريح

بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء

خوفا للبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة فلان اكتفى في الالتباس بالفاعل بالقراين اذ

اي لا يكون افعل مشتركا بين الفاعل والمفعول اذ لو كان مشتركا بينهما كان الاشتباه لاطراده واما ساير الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لعلتها لكونها سماعية

اذ لا مفعول الا وله فاعل

واغا قال في الاغلب احترازا عن نحو جنون ومبهوت

وحاتبين اذا فعلاج وكان يرد على كل واحد من هذه الاحكام الثلثة النقض باحر ينافيه اشار الى الجواب فقال ونحوه

الانباس

بالاقرب اشكل فرقا اي يستويان فيه ح للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول

مع ان التميز حاصل بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي

فيه المذكر والمؤنث سواء اجري على الموصوف او لا نقول رجل نصير وامراة نصيرة و

مررت بنصير زيد ونصيرته هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل

عدم الاستواء فاعطي الفاعل الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اعني فعيلا من

عداد الاسماء وقبيلها دون الصفات وح لا يستوي في فعيل الذي بمعنى المفعول

المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية

وان كان الموصوف مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وحب لقيط وحبة لقيطة فذبيح

اسم الحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاق احمر على شخص له حمرة واراده انه شخص

ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة ح فيكون صفة وتسميته شخصا له حمرة باحمر

واراده ذلك الشخص الاحمر فح لا يجوز اطلاقه على شخص اخر له حمرة بهذا الوضع فيكون

اسما وقد شبه به اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل

فيستوي فيه المذكر والمؤنث لموافقته له في اللفظ نحو قوله تع وما يدريك لعل الساعة

قريب وقوله تع ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة

لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا ههنا انما ذكر لان رحمة مقدر والمصدر المؤنث

يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم او بمعنى ان رحم او لان

في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء قريب او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما الاقل

فلا حاجة

٤٧

فلا حاجة الى التاويل ويجيء فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع

ويستوي فيه اي في فعول المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف نحو

امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث

بالموصوف واكتفاء بالقراين في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في

الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر

والمؤنث ويقال في فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف

او لا فرق بين المذكر والمؤنث واما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول الى القراين كما

في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول

التاء في المؤنث اكتفى في صبور عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة

وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله واعطي الاستواء بين المذكر والمؤنث في

فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول متعلق باعطي واعطي في فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل

طلبا للعدل بينهما اي لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس

لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة

فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي لما هو كثير الاستعمال ويجيء للمبالغة

في الفعل من الفاعل قوله نحو صبار فاعل يجيء بفتح الصاد وتشديد العين وسيف مجذم

بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين او بالجيم او الخاء المعجمة او الحاء غير المعجمة وبالذال

المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع وسواء وزن مجذم مشترك بين الآلة كما شعر

وفي بعض النسخ ويجيء على فعول اي بمعنى فعول اي فعول اي اسم الفاعل اه وهذا اولى على ما لا يخفى ملا ج

من باب الرابع اي سريع القطع ملا ج

وقد شبه على صيغة المجهول من التفعيل ملا ج

ولهذا ذكر سيف لينعين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كجذم وفستق بكسر
الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب وطوال بضم الفاء وتشديد
العين وهذا مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر
اشتراكه بينهما اكتفاء وبارشاده اليه في الجذم مع اشتهار امره في الجمع وعلامة و
نسابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما اورد مثالين اشارة الى كثرة استعمال
هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء نحو صبار لشهرة امره في كثرة الاستعمال
لم يحتج الى الاشارة اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة
بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين مبالغة اسم المفعول والاولى
تاخيره عن اوزان مبالغة اسم الفاعل اجمع الا انه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده
عقيبه ومجذامة ومسقام ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوي المذكر
والمؤنث في تسعة الاخيرة وهي من علامة الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء
في المذكر والمؤنث وفي الآخرين بدون التاء فيهما لقلتهن في الاستعمال فانه يقتضي
ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها
على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث واما قولهم مسكينة بالتاء
في المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من التسعة الاخيرة فمحمول على فقيرة حملا النظير
على النظير لانه بمعناه وهذا كما حملوا النقيض وقالوا هي عدوة الله بالتاء وان لم يوجد
الهاء اي التاء الملحق عليها الهاء صبور وربما هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل حملا له

على صديقة

على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء
يدخل عليه وانما حملوه عليه لانه اي صديقة نقيضه اي عدوة في المعنى لانه ما ليس
بعدوة وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثي المجرد اي يكون حروفه
زايدة على ثلثة اوفر مطلقا على صيغة المستقبل اي مستقبل ذلك الباب كاينة
بميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الاخر لفظا
نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا لمستقبله فيما اذا كان المستقبل مكسور العين
وتبعا لمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب
ومتكسر فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حرف العلة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو
فلانه لا يزاد في الاول لما مر واما الياء فلعدم الفايدة في زيادته اذ لا معنى بحذف حرف
ثم الاتيان بمثله ولو فعل لزم الالتباس واما الالف فلا التباس بالمتكلم وقرب
الميم من الواو في كونه شفوية وضم الميم اذ لا مجال بالكسر لان الحرف الذي اقيم هو مقامه
اعني حرف المضارعة اما مضموم كما في الرباعيات او مفتوح كما في الخماسيات والسدا
سيات
فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق بينه اي بين اسم الفاعل
وبين اسم الموضوع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين
ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مسهب بكسر ما قبل الاخر لانه
من اسهب وبافع على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ما قبل الاخر
لانه من باب ايفع شاذ لا يقاس عليه ويبنى ما قبل تاء التانيث على الحركة في نحو ضاربة

اذا اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل

موب وقوله لانه اى ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به

والاعراب لايجرى فى الوسط فبنى تعليل للبناء لا للبناء على الحركة كما كان آخر الكلمة

فى اتصال نون التاكيد به كواضربن واتصال ياء النسبة نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة

فبنى وانما بنى على الحركة مع الاصل فى البناء السكون لعروض البناء وبنى على الفتح

للخفة **فصل** فى اسم المفعول يسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة وهو

المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف

الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول مالم يسم فاعله وهو

اسم جنس شامل لغير المقصود ومشتق فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة من يُفعل اى

من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل الفاعل

واسماء الزمان والمكان والالة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم

الفاعل لمواخاة بينهما قوله لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع عليه نحو اوجدت

ضربا فهو موجد وعلمت عدم فرو جكر فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول

نحو اعذر والوم لان اشتقاقه من يُفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل

بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان صح كان واقعا عليه او نقول هذا القيد

لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ذكر

هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان فعيلا وفعولا يجيء بمعنى مفعول وانما سمى به لانه

اسم

اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا فى اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق من يضرب مبنيا

للمفعول للمناسبة بينهما فى الاسناد الى مفعول مالم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحروف

الزايد للمضارعة بعد حذفه فحرك بحركته لكونه قايما مقامه لتعذر الابتداء بالساكن كما

ذكرنا فى الفاعل من غير الثلاثى وقرب الميم من الواو فى المخرج الشفوى فصار مضرب

بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس

باسم الالة فصار مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل

ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير

كسرها فصار مضرب بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل فى كلامهم بغير التاء

واما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا مضروب وغير

مفعول الثلاثى دون مفعول ساير الافعال اى باقى الافعال فى الالتباس على تقدير

ضم الميم اعنى مفعول باب الافعال فتدبر ودون الموضع اى لم يغير الموضع اذا

التبس به على تقدير فتح الراء وكسره مع ان يتغير احدهما يزول الالتباس

حتى يصير مفعول الثلاثى مشابها فى التغيير باسم الفاعل من الثلاثى اعنى غير الفاعل

من الثلاثى من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس

فاعَل بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعُل بضم العين من يفعل مضموم العين

يعنى ان اسم الفاعل فى الثلاثى وان صح كان مثل يفعل فى مطلق الحركات والسكنات

لكنه ليس الزيادة فى موضع الزيادة ولا الحركات فى اكثرها كحركاته نحو ينصر

وساير مشتق من السور وهو الباقى من الشيء

فهو نامر ويجد وهو حامد ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمفارعه
في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه فغير المفعول من
الثلاثي ايضا اي كالفاعل لمواخاة بينهما اي بين الفاعل والمفعول في متعلق الفعل
بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين
اسميهما ايضا فغير احدهما كما غير الآخر على ما هو مقتضى المواخاة وصيغته اي صيغة
اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة الفاعل منه ملتبسا بفتح ما قبل الآخر
لفظا او تقديرا تبعا للفعله نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر
الميمي والزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان
والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسميهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي
باسميهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما فصل في اسمي الزمان والمكان
من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض الاصلي
في الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها في بعض ولما
لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما
منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين
المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما
كما اغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب
استدعاء حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل

لانه

لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين
المضارع انما يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين
ان يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع
فيه الفعل يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال
تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على القياس
لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة في المكان
ومجاز في الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقدير اسم الزمان دفعا
لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة
بعد حذفه كما زيدت في المفعول لمناسبة بينهما اي المكان والمفعول في كون كل واحد
منهما محلا لوقوع الفعل ولم يزد الواو في المكان كما زيدت في المفعول حتى لا يلتبس اسم
المكان باسم المفعول وصيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين من الاقسام كلها مفعل
مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة
كالمذهب بالفتح من تذهب الا من المثال الواوي كما يدل عليه منه المثال ولما خص استثناء
حكم المثال الواوي بالذكر علم ان حكم المثال اليائي كحكم الصحيح وان كان من يفعل بالفتح فمفعل
بالفتح نحو ميتس وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل للموافقة
نحو ميسر من اليسر وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر
من اليسر وهو لسهولته على ما هو قياس تعميم موضعه كما يجيء ان شاء الله كما ان الصحيح كذلك

اي من كثرة استعمال اسم المكان منه

اي صيغة اسم المكان منه

اي من باب يفعل بالفتح

بفتح الياء

واما المثال الواوي المضاعف فحكمه كحكم المضاعف نحو مودّ من ودّ يودّ صرح به صاحب
المغرب ايضا ويدل هذا على ان حكم وقع في مثل حكم رمي كما نقول بعضهم التصريح به من بعض
المتأخرين وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذكر حيث قال اسم الزمان من الثلاثي المجرد على
مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا
ان كان من باب يضرب والا فتحت ثم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل
من يفعل فيبقى قوله والا فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل
الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بان حكم وقع
مثل حكم وعد في هذا الباب الا ان اعتبار سم بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون حكم
لوى مثل حكم رمي يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه ويرشدك اليه
ايضا مجيء مصدر الميمي على مفعل بالفتح كما صرح في الصحيح فانه اي اسم المكان بكسر العين
منه فيه اي في المثال الواوي الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد في مكسور العين
ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على اصله والموسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله
لقلته نحو الموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل
بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا يظن في الكسر ان وزنه
فوعل بالكسر لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان
الكسر مع الواو اخف من الفتح معها اذ موعِد بالكسر اخف من موعَد بالفتح بالوجدان وسره
ان المسافة بين الفتحة والواو متفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسرة فانها قريبة بينهما

ای متسعة منه رحمه

ولم يضم

ولم يضم العين ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعُلا لم يوجد في كلامهم كما مر
وصيغته من باب يفعل بكسر العين من الاقسام كلها مفعِل بكسر العين للموافقة الا من الناقص
اليائي فانه اي اسم المكان بفتح العين منه فيه اي في الناقص اليائي من يفعل بالكسر
اذ لا واوي وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي
الكسرات كما يجيء في باب الناقص ان شاء الله تواحدهما حقيقة وهي كسرة العين و
الاخريان تقديريتان اعني الياء كما انه بفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من
يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم العين ايضا لانتفاء
مفعُل بالضم نحو المغزى وفي الفتح اطراد وخفة او للفرار عن توالي الكسرات فيهما ايضا
اذ لو كسر العين في مفتوح العين والمضموم منه يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء
ح لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالي الكسرات ليس تعليلا للثلاثة وان كان
صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل
مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من
الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما تبين ان العدول من الاصل في يفعل بالكسر
من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فان الاصل في يفعل مفعل بالفتح
فيهما وكذلك في يفعل بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعُل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح
لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض له ولا يبنى من باب يفعُل بضم العين مفعُل بالضم وان
كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكره

ای مكسور العين ومفتوح العين ومضموم العين منه

ای حال من الناقص منه رحمه

ای حال من اسم المكان منه رحمه

ولجواز ان يكون هذا سبب رفضهم مفعلا فقدم موضعه اي موضع يفعل بالضم بين مفعل بالكسر
قدمه لان ما اعطي له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا
كما يقدم الاعراب التقديري على اللفظي لذلك ومفعل بالفتح واعطي للمفعل بالكسر احد عشر
اسما هي نحو المنسك وانما قال لفظة نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك او المنسك على
البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات ان ما اعطي للمفعل هو المنسك فقط ويتوهم بذلك مخالفة
المعدود والعدد وليكون المخاطب على صدق قارجا بذكر المعدودات اجمع المجزر والمنبت
والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص
هذا العدد وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع واعطي الباقي من احد عشر اسما للمفعل
بالفتح لخفة الفتحة فيعادل خفة الفتحة ثقلة الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع
الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه وهو يوم
العشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء فصل في اسم الآلة
وهو اي اسم الآلة اسم مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول
زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر في اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا
من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الآلة
وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل
اقدم واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل لبحث انحصار العلة الناقصة
الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل وقوله

للآلة

للآلة وهي ما يعالج به الفاعل والمفعول لوصول اثره اليه يخرج ما عدا المعرف فالمعرف
هو الاسم المضاف لا من حيث انه مضاف من نحو محلب واضافته الى الآلة لتعيين
ذلك الاسم وهذا مثل قولك في تعريف رباح غلام زيد غلام زيد اي رباح هو
غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفية في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه
خارجان عن المعرف فلا دور ومن سلم دخول الآلة في الحدود ولا يمكن له ان يدفع
النقصان يقول المراد بها في الحدود الاصطلاحية وبها في الحد اللغوي لان المراد
في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلاح للآلة
معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الآلة فانه لغة اعم منه
اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا
واعلم ان اسم الآلة مختصة بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره
في مفعل وان اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا يكون الا للافعال
المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما دل عليه تعريفها منه اذ لا مفعول للافعال اللازمة
واذا لم يكن الآلة الا للافعال المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية وفي قوله
وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها
الاصل وما عداها يتفرع عنها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم وكذلك لم يذكر له
مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعلا هو الاصل وما سواه منقوص منه
بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثقب لكن لكثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة

وهو معتبر في تعريف اسم الآلة منه

شهدان للاول ومثاله نحو محلب وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان
ليستعان به في الحلب جاز اطلاق اسم الآلة عليه ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة
مفعل قال العلماء والصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اي المكان والمفعل بكسر
الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة اي للواحدة من مر
الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه
وهذا القول بيتان من الرجز ساكما الاجزاء والاشتها د في قوله والمفعل للآلة
الآلة اورد والبيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما
لبيان بناء اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما فاقتفينا اثره وكسر الميم في اسم
الآلة ولم يبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين
الموضع من يفعل ويفعل بالضم والفتح ولما لم يكن طلب الحكمة موجها الا في العدول عن
الاصل لم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاصالته ههنا وجها ولو خرج احد عن
الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا له للالتباس بمفعول باب الافعال ويجيء اسم الآلة
على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مقراض ومفتاح ويجيء
اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين ومضموم الميم شاذا او مخالفا للقياس
اذ قياسه ان يكون عينه في الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اعني المضارع المبني للفاعل
كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنقر بضمه وبفتح الميم في الكل لقيام الحرف المفتوح
الا ان الميم كسرت للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء

مفعل

مفعل في مضمومه وفتح ايضا العين في مكسوره ومضمومه للتثقل فيما يكثر استعماله
كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فصار ضم الميم والعين
خارجا عن القياس نحو المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء
الذي يصب في الانف والمنخل لكل ما ينخل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد
الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص
الذي يجعل فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل
اناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل وليس بآلة مصطلح وكذلك اي كحكم المسعط والمنخل
اخواته اي حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسماء
عند سيبويه ومن اسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدق
والمدهن والمكحلة والمحرضة الباب الثاني في المضاعف والمضاعف من ضاعف
الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين او اكثر سمي به نحو مد لتضاعف الحرفين فيه وانما
قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغيير اذ ابدال الياء من احد حرفي
التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه يجيء في مواضع كثيرة
وكذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف
الصحيح او من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام
لمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين وهو ما يكون فاؤه ولامه
الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل

ويقال له اي المضاعف الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي لشدته اي لتحقق
الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي
اليهما يقال حجر اصم اي صلب ولا يقال له الصحيح مع ان شأنه وفيه ليس بحرف علة ولا همزة
لصيرورة احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض قلبت الضاد
الاخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة
ابواب سماعا متى دعائم الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع
نحو سر يسر اصلهما سرر يسرر لم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة هنا حيث
قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا الى تقوله بباب اذ يشاركه في ضم عين المضارع نحو
فر يفر وان قل بخلاف اخويه ومن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو
فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عض يعض ولا يجيء
المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما يجيئا تاما الا مجيئا قليلا نحو حب وهو حبيب ولب
فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموازن لعدم دخله في التمييز من فعل يفعل بفتح العين
في الماضي وضمها في المضارع وانما ذكره في الوزن تبعا لسائر الابواب وقوله حبيب
ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل بالضم وان حب اصله حبب ولب اصله
لبب بضم العين فيهما لا يجيء فعيل من غيره قليلا وعلم من سكونه من فعل يفعل بفتح العين فيهما
ومن فعل يفعل بكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا واذا اجتمع فيه حرفان من جنس
واحد في الذات او في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس

واحد

واحد نظرا الى المهموسة وقوله او اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس
واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين وتقدير
الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة او حرفان متقاربان الا
انه اقام الحد مقام المحدود قصد الملاحظة يدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين في المثل
الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل الاول من المتقاربين مثلا للثاني لثقل التكرير المعلوم بالوجدان
وفي المثل اكثره من التكرار مثال المتماثلين في الذات نحو مد اصله مدد ومثال المتماثلين
في الصفة سيجيء ان شاء الله في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده ههنا لاحتياجه الى
تفصيل في بيان كونه مثلا وسد الباب موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو
اخرج شطأه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجيهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال
المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء في الطاء لتقارب
مخرجيهما وسكون الاول والادغام افتعال من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من
عبارات البصريين اللبث بالحرف الواحد في مخرجه مقدار اللبث بالحرفين في مخرجيهما
اي قريبا من مقدار اللبث بهما كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب
الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله تعالى رزق الله الكريم زيارته وقريب من
هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة وقيل
الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا
او بسلبها ان كان متحركا او ساكنا هو حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقي

اي هذا التفسير الذي نقل من العلامة منه

على حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب
اذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني ايضا لا يحصل به التخفيف ولا بد ان يكون
الثاني متحركا لانه مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره وادراجه
اي ادخاله في الثاني بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان
يصير حرفا مغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشددة وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد
واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة اخر هذا التعريف وعبر بقيل الا انه يناسب
معناه اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالباث والرفع المذكور
ان لا زمان له المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الحرف الذي وقع الادغام فيه
حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة اي ينقص حرف في الكتابة اذا كانا في الكلمة
الواحدة كبر وكبه ومده وشد على ما هو مذكور في علم الخط وذكر للتخفيف والاستغناء بشيء
عن شيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة وتنقص حرف من الحروف الملفوظة
في الكتابة ثابت في عرفهم كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في الرحمن وليس
بثابت خطا لكثرة استعماله اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلثة
اضرب الضرب الاول منها ان يكونا اي الحرفان المجتمعان متحركين يجب فيه اي في
الضرب الاول في جميع الصور الادغام الا في الصور الالحاقيات نحو قردد فان الادغام
فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام يخرج عن كونه على وزن
جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا والالحاق الاوزان التي يلزم

او حرفان في اللفظ والكتابة

الالتباس

الالتباس فيها على تقدير الادغام فان الادغام فيها غير واجب ايضا بل لا يجوز لئلا
يلزم الالتباس ونحو قوول داخل في لزوم الالتباس واما نحو تتباعد وتتنزل
فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية في تتعلم
وتتباعد وتتجنب لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام واما نحو اقتتل
فسيذكر الخلاف فيه في بحث بحثهم فلم يبق شيء غير مذكور وهي مثل صكك بفتحتين وهو عيب
في رجل الفرس وسرر بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة بالضم
وهي الخطة التي في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من اثار الديار ومدد بمعنى الزيادة
حتى لا يلتبس صكك على تقدير الادغام بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر
بلفظ سر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجدد بلفظ جد بالضم وهو البئر
في الطريق والطلل بلفظ طل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطر ومدد
بلفظ مد من مد الثبوت ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس في مثل رد بانه من ردد
بالفتح او من ردد بالضم وفي مثل فر بانه من فرر بالفتح او من فرر بالكسر وفي مثل عض
بانه من عضض بالكسر او من عضض بالفتح لان رد يعلم من يرد بضم العين ان اصله
ردد بالفتح لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل
يفعل بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به وفر ايضا اي كرد يعلم
من يفر ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما وعض ايضا
يعلم من يعض ان اصله عضض بالكسر لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالفتح فيهما

وان فعل يفعل بالضم في الماضي وبالفتح في المضارع لكدت تكاد شاذ لا يعبؤ به ولا يدغم

حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه وانه ليس من صور الاستثناء

حتى لا يقع الضمة على الياء الضعيف في يحيي اي في مضارعه فان قياس ما يدغم في الماضي

ان يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع ههنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم

في بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس

انما يكون اذ تحقق موجب الادغام ويحيي لما سبق الاعلال لم يبق موجب الادغام

فيقال في كلتا اللغتين يحيي بلا ادغام وقيل في وجه عدم اعلال حيي الياء الاخيرة فيه غير

لازمة لانه تسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيي اصله يحيي بضم الياء

الاخيرة فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب

الثاني منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في كلمة المتماثلين في الذات ساكنا والثاني

باقيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطراب وانما قال

ضرورة لان الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من

الاسباب ولو في ... في كلمتين نحو الم اقل لكم ولم يبرح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا

يجب فيه في بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب

لو وقع في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو

مد اصله مدد بسكون الدال الاولى من مد الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون العين

لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون الضرب الثاني اذ العبرة

في الامتياز

الاعلال

في الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في التعقل

في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيه فيتركون الاعجام كثيرا او الضرب الثالث

منها ان يكون حرف الثاني منهما ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام فيه

ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحريك الحرف الثاني من المتماثلين لما عرفت ان تحريك الثاني

لابد منه في الادغام لانه مظهر وقيل في وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لابد من تسكين

الحرف الاول فيجتمع ح ساكنان اذ الثاني كان ساكنا قبل هذا فتغوم من ورطة هي في الاصل

طين يقع فيه النعم ويغوم والمراد ههنا المحذور وهو ثقل المكرر وتقع في ورطة اخرى

هي اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع الادغام في الضرب الثالث لوجود الخفة التي

هي الغرض من الادغام بالساكن اي بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم

شرط الادغام وهو تحريك الثاني وقوله ولكن جوزوا الحذف اي حذف احد المتماثلين في

الضرب الثالث في بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين استدراك

من قوله يمتنع يعني ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام

متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف اما الاولى كما صرح به في الصحاح

حيث قال احسست يحذفون السين الاولى واختاره المص حيث قال في اقررن فحذفت

الراء الاولى لانها التي كانوا يدغمونها فينبغي ان يكون هي المحذوفة واما الثانية لان

الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها بقي الفاء مفتوحا على اصله و

اذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما صار الفاء

مطلب

مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى ارجح لان في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا
ان يكون الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير بعارضه ويرجحه قلب الثانية في مثل تقضي
نحو ظلت اصله ظللت فنفعل به ما عملنا من العمل كما جوز القلب اي قلب ثاني المتماثلين
في تقضي البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وعليه اي على الحذف قراءة
من قرأ وهو غير نافع وعاصم وقرن في بيوتكن بكسر القاف مأخوذا من القرار وهو
مضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين
في الماضي وكسرها في المضارع فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها
الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الحرف الاصلي ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين
ولا حرج في النقل وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم يحذف
لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب
حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان
قرن في قراءة الكسرة مثال يحذف احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن
بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن حذفت
الواو طردا للباب واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وح لا يكون
مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما قراءة نافع وعاصم فهو يكون من اقر
بالمكان بفتح القاف على صيغة المضارع من باب علم وهو لغة في اقر بكسر القاف
مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل

ايضا

ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسرة من القرار فهي من باب ضرب كما انها ان كانت
من الوقار وهو مثال تكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا غير فيكون
اصله اي اصل قرن اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف بعد
حذفها واستغني عن الهمزة ولم يذكر هما اكتفاء بذكرهما في قراءة الكسرة فصار
قرن بالفتح هذا اي امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين اذا
كان سكون الحرف الثاني لازما غير عارض واذا كان عارضا غير العارض الذي للوقف
فانه غير مانع من وجوب الادغام يجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد
به فيتحرك الساكن فيدغم فيه الاول وهذا لغة بني تميم ويجوز عدمه اي عدم الادغام
نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو
لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام
امر للمخاطب ومد بالادغام امر اصله بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء
عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة
ومد بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر ومد بالضم للاتباع اي لاتباع حركة
الدال حركة العين وهي الضم والميم مضموم في الثلثة لان الحركة المنقولة اليه في الثلثة هي
الضمة ومن ثمة اي ومن اجل ان الضم في مد للاتباع لا يجوز فر بالضم اي بضم الراء ويجوز
غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع في الضم هنا
وهو ضم العين بل الموجود هنا هو مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب يضرب ولا يجوز

[illegible]

الادغام بالاتفاق في نحو امددن وتمددن وامددن وامددث ونحو ليمددن ولم يمددن
اي فيما اتصل به الضمير المرفوع لان سكون الثاني فيهما لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير
المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد وليمدد ولم يمدد فان سكونهما
عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد لتمدد كما مر وفي نحو امددن
وليمددن ولم يمددن اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير سكونه امددن
وامددن حركتا تاء رمتا ولام قولا وتقول في الامر من المضاعف بالنون الثقيلة مدّن
بفتح الدال مدّان مدّن بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضم مدن بكسرها وبحذف الياء
اكتفاء بالكسر مدان امددنان وتقول في الخفيفة مدن بفتح الدال مدن بضمها ومدن
بكسرها وبحذف الياء اسم الفاعل فيه مادّ اصله مادد ادغمت الاولى بعد سلب حركتها
في الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل واسم الزمان واسم المكان ممد
بفتح الميمين اصله ممدد ادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية اسم الالة ممد بكسر
الميم الاولى اصله ممدد والمجهول من الماضي مدّ اصله مدد ادغمت الاولى في الثانية بعد
سلب حركتها ومن المضارع يُمدّ اصله يمدد نقلت حركة الاولى ادغمت في الثانية ويجوز
الادغام جوازا اعم من الوجوب اذا وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف تستثنز
ستشص ضط ظ وي وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت هي اليها من
مقاربة في المخارج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها داو ز
على ترتيب اللف امثلتها فعال اتخذ وهو اي ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان

اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء
في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز ان يقلب
تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وهنا ليست الياء اصلية واما اذا كان من التخذ
من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه فنحو اتّجر اصله انتجر لانه من تجر من باب نصر اي عمل
التجارة فادغم التاء في التاء وجوبا ونحو اثّار بالثاء المثلثة اصله اثتار لانه من
ثار من باب فتح اي قتل القاتل وجب الادغام فيه على التعاكس وهو معنى قوله
يجوز فيه اتار لان الثاء والتاء من المهموسة وهي ما لا ينحصر ولا يحتبس جري النفس
مع تحركه وحروفها ستشحثك خصفه وما عداها مجهورية وهي ما ينحصر جري النفس
مع تحركه وحصفه اسم امراة والشحث الالحاح في المسئلة ومعناها سيُلحُّ عليك هذه
المراة فيكونان اي الثاء والتاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب
مخرجهما بخلاف استمع فانه وان كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجهما
الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة تقارب الثاء والتاء في المخرج فان بين مخرجي
الثاء والتاء مخرجي حرفين هي الدال والطاء وبين مخرجي التاء والسين مخارج
ثلثة او هي الدال والطاء والثاء ولذلك ثقل الجمع بين الثاء والتاء في التلفظ
ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء
وان شئت صدق ما سمعت فراجع الى وجدانك في اثاد واستمع وليس ايضا
السين والتاء اتحاد في الصورة فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام

اي في الاجتماع بين
السين والتاء منه

بخلاف التاء والثاء فانهما متحدان في الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز ترك الادغام
بجعل التاء بنقطتين ثاء ونقل النقاط والثاء تاء على العكس والاجتراء فصح لان الاول
هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يسبق الثاني على اللفظ الا انه قدم الاول نظرا الى
انه مثال الظاهر لا هو بصدده واعلم ان الزمخشري ذهب الى وجوب الادغام في هذه
الصورة نظرا الى اتحاد الصوري والاتحاد المهموسية وتقارب المخرج وتبعه المصوابن
الحاجب وقد نقل سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وتبعه
شارح الهادي ونحو آدّان اصله اذتان لانه من دان من باب ضرب اي اخذ الدين
لا يجوز فيه ادغام الدال في الدال بل يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص الدال في الدال
تعيين طريق الادغام للاحتراز عن ادغام التاء في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون
التعليل للتقييد لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما تدل عليه سوق كلامه و
ما قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان محط الفائدة في الكلام المقيد فانما هو فيما
لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وههنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام
كما ذكرنا واتحاد وجب الادغام في ادّان لانه اذا جعلت التاء دالا اي اذا لم يترك التاء
على حالها لبعدها من الدال في المهموسية لان التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد
في الصفة اي في المهموسية والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما
فوجب دفع هذا البعد بقلب احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق
ما قبلها في الصفة اعني الدال قصدا لنفي البعد والتنافر لقرب الدال من التاء في المخرج

بحيث

بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك فارا بالمثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعا
ووجد شرائط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس بخلاف استدان لسكون الثاني نحو ادّ
وبخلاف وتد يود للالتباس والطاء مران بقول الغرب الثاني من الدال لان الدال هو
الاصل المقلوب اليه واعتبار القلب في الفرع المقلوب اعني التاء اولى لكن لما كان
القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبتداء المخرج النوعي الذي للتاء والدال
والطاء جعل اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد بل يلزم
ومكان من جنس واحد فيدغم اي يدغم احدهما في الآخر ويقع الادغام بينهما وجوبا
والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا على معنيين احدهما ابقيا على حاليهما والآخر
قلبت احدهما الاخر قوله لبعدها من الدال في المهموسية علة للمعنى الاول قوله لقرب الدال
من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما مر نظيره في كلامه ونحو اذكر بالذال المعجمة والادغام
اصله اذتكر لانه من ذكر من باب نصر يجوز فيه ادّكر بالدال الغير المعجمة والادغام واذدكر
بالفك لان الدال والذال المعجمة من حروف المجهورية والتاء المهموسية فبينهما بعد في الصفة
فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج ولم يقلب التاء الى الذال
من اول الامر لعدم قرب المخرج بينهما كما جعل التاء دالا في آدّان للعلة المذكورة فيجوز ترك
الادغام بعد جعل المذكور نظرا الى اتحادهما اي الذال والدال في المجهورية وقوله بجعل
الدال ذالا والذال دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز ترك البيان اي عدم
الادغام نظرا الى عدم اتحادهما في الذات اذ الذال غير الدال ذاتا ونحو اذان اصله

ازتان لانه من ذلت من الزبن مثلا اذكر فى جواز الادغام بعد قلب التاء دالا للبعد
بين الزاء والتاء فى صفة المهموسية وصفة الصفير فى جواز عدم الادغام ايضا فنقول
اذ دان كما نقول اذ ذكر الا ان الادغام فى اذكر قوى فصيح بخلاف الادغام فى اذان
فانه ضعيف غير صحيح لقرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان فى صفة الجهر بخلاف
التاء فانه مهموسية ولذلك لم تقلب التاء زاءً ابتداء ولكن لا يجوز الادغام بجعل
الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما فى المجهورية لان الزاء اعظم من الدال فى امتداد
الصوت فيصير ح اى حين جعل الزاء دالا وادغام الدال فى الذال كوضع القصعة
الكبيرة فى الصغيرة فى عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف اولانه اى ازال
على تقدير ادغام الزاء فى الدال يوازى ويلتبس باذان من الذين ونحو استمع اصله
استمع لانه من سمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين والتاء من المهموسية
مع تقاربهما فى المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاءً وان يقال اتمع لعظم
السين فى امتداد الصوت فتعين ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان
بان يقال استمع لعدم الجنسية فى الذات ونحو اشبه اصله اشتبه لانه من الشبه
ويجوز اشتبه بالفك مثل استمع فى الاحكام المذكورة ونحو اصبر اصله اصتبر لانه من الصبر
من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصبر بابقاء التاء
على حالها لان الصاد من المستعلية وحروفها اى حروف المستعلية اى الحروف التى هى
المستعلية فالاضافة بيانية لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة ليست

منها

منها صطضظ خغق الاربعة الاولى وهى الصاد والطاء والضاد والظاء مستعلية
مطبقة واما استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما اطباقها فلانطباق اللسان
معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان لان المستعلى والمطبق
فى الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان ومطبق عنده اللسان ومثل هذا الاختصار
كثير فى اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك والثلثة الاخيرة اى الخاء والغين والقاف مستعلية
فقط اى بدون الاطباق ولا يلزم من الاستعلاء الاطباق فالمستعلية عام والمطبقة
خاص والتاء عطف على الصاد من المنخفضة وهى ما لا يستعلى بها اللسان الى الحنك عند النطق
بها وهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل التاء طاء حامل للعينين
احدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلب التاء طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حامل
لهما ايضا كما اشرنا اليه ثم قوله لمباعدة بينهما اى بين الصاد والتاء فى صفة الاستعلاء
والانخفاض وفى الصفة الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة فيعسر
الجمع بينهما فى التلفظ علة للمعنى الاول وقوله وقرب التاء من الطاء فى المخرج علة للمعنى الثانى
وقد عرفت ان البعد بين الحرفين فى صفة يوجب التعسر فى النطق بهما فقلبوا التاء حرفا
يوافق ما قبله فى الصفة وهو الطاء قصدا لازالة التعسر فى النطق فصار اصطبر وانما لم يعد
اللام فى المعطوف اى قرب ههنا كما اعاده فى بحث اذان لقرب المعطوف عليه ههنا كما فى
ست اصله سدس بدليل سديس والسداس فجعل السين والدال تاء لقرب السين
من التاء فى المهموسية ولقرب التاء من الدال فى المخرج والشدة هذا تشبيه فى قلب حرف

حرفا

لمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه ولمقاربته بينه وبين المقلوب اليه من وجه آخر
فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة
لم يترك السين على حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما في الهمس ولم يترك الدال ايضا على حاله
لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في المشبه به اي سدس اعتمادا
على فهم المتعلم مما ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث ادان ثم قلبت
تاء لمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغمت التاء في التاء فصارت ست ثم يجوز لك الادغام
في اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية اي في النسبة الى الاستعلاء
نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت اي
لا يقال اطبر ويجوز لك البيان نحو اصطبر وهو الاكثر لعدم الجنسية في الذات بين الطاء
والصاد وان اتحدا في الاستعلاء والاطباق ونحو اضرب اصله اضترب لانه من ضرب
الجرح ضربا نا وهو مثل اصبر في الاحكام وعليها اعني يجوز اضرب بادغام الطاء المقلوبة
من التاء في الضاد واضطرب بعدم الادغام ولا يجوز اطرب بادغام الضاد في الطاء
لزيادة صفة الضاد ونحو اطلب اصله اطتلب لانه من طلب من باب نصر لا يجوز فيه
غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بقلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء من الطاء
في صفة الهمس والانخفاض ولقرب التاء من الطاء في المخرج ونحو اظلم اصله اظتلم لانه
من ظلم من باب ضرب يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين في الصفة ومقاربة
بين التاء والطاء في المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساوات بينهما في العظم الصورة

ويجوز

ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الظاء والطاء في الذات مثل اظطلم
بالمعجمة واطلم بغيرها واظطلم بالبيان ونحو اتعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب
فجعل الواو تاء لمناسبة الجوار وكونه واقعا في كلامهم كثيرا نحو اتراث وادغم التاء في التاء
وجوبا لانه اي الشان ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة تظهر ياء لكسرة
ما قبلها فيلزم حينئذ اي حين صارت الواو ياء كون الفعل مرة يائيا اي الواو في الماضي نحو
ايتعد ومرة اخرى واويا في المضارع نحو يوتعد وهو غير جائز وانت خبير بان الاختلاف
الذي لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلي واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير
محظور كغبل ويغول وغزي ويغزو الا انهم لما امكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم هذا
الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا قوله او يستلزم توالي الكسرات
كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم حينئذ والظاهر ان
يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه اشار الى استقلال كل منهما
في التعليل ونحو اتسر اصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر
ومن باب ضرب ان كان من اليسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجوار ووقوعه في كلامهم
كما يجيء ان شاء الله تعالى فرارا عن توالي الكسرات خصوصا في المصدر اي الايتسار
ولم يدغم اي لم يقع الادغام في مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما في اتسر لان الياء
في ايتكل ليست بلازمة يعني لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم
يعني تصير تلك الياء همزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا اصله ائتكل لانه من اكل من باب

في بحث الابدال منه

تصبر

ثم قلبت الهمزة الثانية لسكونها وانكسار ما قبلها ومن ثمه اي ومن اجل ان لزوم الحرف
المدغم شرط في الادغام لا يدغم حيي في بعض اللغة لان الياء الثانية ليست بلازمة
فيه حيث تسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيي كما مر وادغام اتخذ شاذ عطف على
قوله لا يدغم من حيث المعنى اي ومن اجل ان اللزوم شرط في الادغام يشذ ادغام اتخذ اذ الكائن
اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء تاء والقياس ان لا تقلب اذ الياء
غير لازمة لانها تصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس
من تتمة ومن ثمه توجيهه انتم قلتم ان الياء التي ليست بلازمة لا يدغم والياء في ايتخذ غير
لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب انه شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء
الافتعال ما يقاربها من حروف تدذزسصضطظ بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف
لتقاربهما في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها الى مقاربها موافقا لصفتها
فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها قائلا نحو يقتل من القتل ادغمت اولى التائين بعد نقل
حركتها الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين
لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء
بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير اتخذ تلك في عدم لزوم التاء بعده واذا لم يجب
في اقتتل ففي غيره اولى ويبدّ اصله يبتدد اصله يبتدر من البدر قلبت التاء دالا
وادغمت الدال في الدال ويعذر اصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغمت
الذال في الذال وينزع اصله ينتزع من النزاع قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغمت الزاء

في الزاء

في الزاء ويسّم اصله يتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم ادغمت السين في السين ويخصم
اصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاء ثم الطاء صادا ثم ادغمت الصاد في الصاد
ويفضل اصله ينتضل من النضل وهو الرمي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم ادغمت
الضاد في الضاد ويلطم اصله يلتطم من اللطمة قلب التاء طاء ثم ادغمت الطاء في الطاء
وينظم اصله ينتظم من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغمت الظاء في الظاء ولكن
لا يجوز في ادغامهن اي الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل التاء مثل العين قوله لضعف
استدعاء المؤخر مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وبترك الفاعل اي لضعف المقدم
الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذي هو العين مع ان قياس
الادغام ان تقلب الاول الى جنس الثاني لان الاول هو الذي يدغم في الثاني
فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا منع مانع
منه من هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف اتدذزسصضطظ لوجوب
من كونها اصلية او زائدة في الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام في الماضي
اي في مواضع هذه الثلثة حتى لا يلتبس بماضي التفعل لان الشان عندهم اي عند هؤلاء
البعض من البصريين لو قصد هذا الادغام بنقل حركة التاء الى ما قبلها وبحذف الهمزة المجتلبة
فيصير في اختصم مثلا خصم فلا يعرف انه من الافتعال او من التفعل وعند بعضهم يجي الادغام
في الماضي ايضا فيقال قتل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع واشار الى هذا بقوله
فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر القاف وفتحها كما في الماضي وعند بعضهم يجي بكسر القاف نحو خصم

اصله اختصم لان الثان عندهم كسر الخاء لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء
من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا القياس ح وعند بعضهم يجي الماضي المدغم بالمجتلبة
نحو اخِصّم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اي اصل الخاء في اختصم والى ان الحركة العارضة
في حكم المعدوم فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا القياس ايضا واما في خصم بفتح
الخاء فلم يجي اخصم بالمجتلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضية الا انها حركة
احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسر الخاء في خصم
فانها من خارج فهي عارضة قطعا ولذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة
اتباع فهي عارضية ويجوز في مستقبله اي مستقبل اختصم مدغما كسر الخاء وفتحها كما جاز
في الماضي نحو يخصم فان من قال في الماضي خصم بفتح الخاء تقول في مستقبله يخصم بفتحها ايضا
ومن خصم او اخصم بالمجتلبة او بغيرها تقول في مستقبله يخصم بكسر الخاء ايضا ويجوز في
اسم فاعله ضم الخاء للاتباع اي لاتباعها الميم في الضم مع فتحها في الماضي ومع كسرها
عند من كسرها فيه نحو مخصمون بحركات الخاء ويجي مصدره اي اختصم مدغما خصاما بكسر
الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء او نقل كسرة
التاء الى الخاء ومصدره خصاما بفتح الخاء ان اعتبرت ان حركة الصاد المدغم فيها
واد حركة الخاء حركتها وانما قال اعتبرت اشارة الى ان الاتباع ههنا ضعيف لوجود
الفاصل بخلاف مخصمون ويجي مصدره اخصاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبارا
لسكون الاصل كما ذكرنا في اختصم هذا على تقدير فتحها للخفة او للاتباع وعلى تقدير كسرها

لالتقاء

لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة فكانها في حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما
على تقدير ان كسرها منقولة من التاء فلا يحتاج الى المجتلبة كما ذكرنا في اخصم وتدغم تاء
تفعل وتفاعل فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف
تثدذزسضطظ نحو واعلم بذكر هذا القيد اعني ما يقاربها الظهور ان تعلم وتفاعل
لا يصح ادغامه كما مر في باب الافتعال من ادغام تائه فيما بعدها من حروف تثدذز الى ظ
لمقاربتها لها في المخرج ومباعدتها عنها في الصفات نحو اطهر بتشديد الطاء والهاء اصله
تطهر قلبت التاء طاء وادغمت الطاء في الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء واثاقل
بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت التاء ثاء وادغمت الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادارء
واظاهر واذلل واقتل وازين واسمع واضرع وفي غير الضاد تقلب التاء ابتداء
الى ما يجاورها اما لاتحاد المخرج او لقربه واما في الضاد فبعد قلب التاء طاء اذ لا اتحاد
ولا قرب كما سبق ولا تدغم تاء استفعل فيما بعدها في استطعم لسكون الطاء تحقيقا ومن
شرايط الادغام تحرك الثاني ولا يدغم التاء ايضا في ما بعدها في نحو استدان اصله استدين
لسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اي استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو
اسطاع بكسر الهمزة اصله استطاع يسطيع اصله يستطيع كما مر في ظلت من ان احد
اللامين حذفت للتخفيف فاذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء بكون السين
زايدة على غير القياس اذ زيادة السين انما اطردت في استفعل وذكر ابو البقاء انهم
انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلها اطوع

يطوع

هذا على قول سيبويه واما على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع ان اصل

عنده استطاع حذفت التاء استثقالا فمضارعه يستطيع بالفتح وانما كان السين

زايدا على قول سيبويه لان اصله اطاع زيدت السين على غير القياس كالهاء اي كزيادة

الهاء في اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس **الباب الثالث**

في المهموز لم يعرفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح او لان اسمه اللغوي يغني عنه وقدمه على

المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجز فيها ما جرى في حروف العلة في الاطراد اللازم

في كثير من الابواب ولا يقال له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح لصيرورة همزته اي همزة

المهموز حرف علة في التليين اي في ازالة شدتها كآمن واومن وايمانا وهو يجي

على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ ويسمى القطع لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها

ومهموز العين نحو سال ويسمى النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة

ومهموز اللام نحو قرا ويسمى الهمزة لكم ايضا ذلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح

في جميع الاحكام الا في حكم انها تخفف اذا لم تكن مبتداء بها كما يجي ان شاء الله تعالى

بالقلب وجعلها بين بين اي بين مخرج الحرف الذي منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة

والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا

تكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجي ان شاء الله تعالى وفسره صاحب الايضاح

ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين

الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة

ضعيفة يجي بها كالساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه ولا يقع في

اول الكلمة واما وجه تخفيف فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف

لنوع من الاستحسان وهي لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا

لها على ساير الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه

ثم الابدال لانه اذ تاب بعوض ثم الحذف لانه اذ تاب بها بغير عوض الا ان المص قلب

لكون القلب بين بين وهو على ثلثة اقسام الاول من طرق التخفيف اعني القلب يخفف

وتخفف اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها وانما تعين في هذه الصورة

اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه

لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله

تقلب بشي يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعني ان كان

حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا

وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما توافقانهما للين حركة الساكن اي طبيعة لضعفه

واستدعاء ما قبلها اي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها اليه ما يجانسه ويوافقه

اذ لا شك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف الذي لو اشبعت تلك لتولد منها ذلك

الحرف نحو راس بالالف اصله راس ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء اصله بئر

والثاني من تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت ومتحركا

ما قبلها باي حركة كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست

بساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع اسند عاء حركة ما قبلها ولا للحذف اذ لا يبقى من
آثارها وعوارضها ما يدل عليها لان ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين
بين ثم تثبت بعد تحركها وتحرك ما قبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الاحوال
لا بطاوع الحذف والقلب لقوة تحركها اى الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول
الاصل والتخفيف فاحوال الهمزة ح مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة
في الثلثة نحو سال ولوم وسئم ورؤس وجؤن وسئل ومستهزئين ومبرئ ومستهزئون
ففى هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها
مكسورا او مضموما فانها لا تثبت ح بل تجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او تجعل ياء
ان كان ما قبلها مكسورا نحو مير فيما كان ما قبلها مكسورا اصله مئر وجون فيما كان
ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في اللين والضعف فتقلب الهمزة
المفتوحة كما تقلب في حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سال الفا وهمزتها
اى همزة سال مفتوحة ضعيفة لينة قبلها فتحة اى فتحة همزة سال بحذف المضاف
صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الشئ يتقوى بجنسه وتحو لا هناك المرتع في لا هناك
تقلب الهمزة القامع كونها وكون ما قبلها مفتوحا قلت شاذ وهو بعض بيت صدره راحت
بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق يهجو عمر الفزاري
حين ولي على العراق بدل عبد الملك ومسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة
للتعدية والبغال فاعل راحت عشية اى بعد الظهر ظرف راحت فارعى امر من الرعي

بجماعة

بجماعة المخاطبين فزارة منادى حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو
دعاء عليه يريد ان ابن السلطان قد نزل الملك لك فاغتنم به لا يوزك لك فيه ولا تتمتع به
والثالث من تلك الطرف وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها و لكن
لا يقع الحذف ابتداء بل تلين الهمزة بسبب حركتها فيه اى فيما اذا كان الهمزة متحركة
وساكنا ما قبلها او لا اى قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج للين حركتها بجاورة الساكن
في الجملة قبل ذلك التليين فان الصحة مؤثرة فتقتضى للتليين والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة
لاجتماع الساكنين احدهما الهمزة والآخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف ح لانه
لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب بما يوافقها ولا البين بين لان همزة بين بين قريبة
من الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها
ما يدل عليها ثم اعطي حركتها لما قبلها ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدي
ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركة مجانا من غير حاجة تضطر الى ذلك وقد وجدت في
كلام بعض الادباء التصريح بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعل المص وفي كلام بعضهم بتقديم
النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا
او ياء اصليتين في كلمة الهمزة نحو شي اصله شئ وسو اصله سوء ولم يرد مثالهما اكتفاء
بمسلة لان الواو والياء اذا سكنتا وانفتح ما قبلها فهما في حكم الحرف الصحيح او اكتفاء بجمل
وجوبه من حيث ان الواو والياء لا زيد للمعنى فكانهما اصليتان او اكتفاء بابو يوب
وابتغ امره فانه لما خففت في كلمتين ففي كلمة اولى واما الجمر فلما كان فيه طريقان بعد

او مثال الواو والياء اصليتان في كلمة الهمزة [illegible]

التخفيف [illegible] الحركات نحو دلو وظبي [illegible]

خصه بالذكر ولم يكتف بمسئلة او مزيدتين لمعنى اي الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان
المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما يتعلق بمعنى غير اللفظ
كالياء في خطيئة فانها للفاعلية والواو في مقروءة فانها والياء في أُفَيْئِس فانها للتصغير
فليس معنى معتدا به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة
ولم يعتدوا بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مَسَلة اصله مسئلة لينت الهمزة بسلب حركتها
او لانه حذفت ثم اعطي حركتها للسين الذي هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وملك اصله ملاك مشتق
من الالوكة وهي الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة الى ان اصل ملاك مألك فقدم اللام فصار
ملاك فحذفت الهمزة كما في مسلة وقيل ملك ويقال في الجمع ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع
ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسئلة اعلاما بان حركة الهمزة و
سكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك والاحمر اذا خففت همزته على طريق تخفيفها
فتحركت لام التعريف الحمر لهم في الالف واللام طريقان احدهما انه يجوز فيه لحمر بسلب حركة الهمزة
وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة وهذا هو القياس لان
الالف اي همزة الوصل كانت لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة اليه
فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما انه يجوز فيه الحمر بابقاء الهمزة لطرد حركة اللام فكان اللام
ساكنا اذ لا اعتبار بالعارض كما في اخضم وجيل اصله جأل فزيدت الياء للالحاق بجعفر فصار
جيئل فخففت الهمزة على طريق وحوبة اصله حاءبة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوءبة
ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصلي في غير كلمة

الهمزة

الهمزة واتبغي مره اصله ابتغ امره فيما كان الياء الاصلي في غير كلمة الهمزة فان ياء
الضمير كاحد حروف الكلمة كما عرفت ولذلك ابتغي كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها
ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه الاشياء اي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا
هو الظاهر او في الواو والياء الاصليين او مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل
شيء وسوء لقوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية او في حكمها وطرو الحركة عليها لانها
تقلب اليها من الهمزة فهو كالمعدوم وان كان ما قبلها اي الهمزة المتحركة حرف لين اي
حرف علة ساكن حال كونه مزيد الغير الالحاق نظر الى ذلك الحرف فان كان ياء او واوا مدتين
او ما شبه المد كياء التصغير فان ياء التصغير شبه بالمدة لانها في مقابلة الالف التكسير نحو رجال
جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا
قلبت واوا ثم ادغم الاول الذي هو ما قبلها في آخره اي ثاني ذكر الاول والمتاخر عنه الذي
هو مقلوب من حروف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى
ما قبلها كما نقل فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى
لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء التي هي الواو والياء المزيدتان المدتان و
ما يشبه المدة يفضي الى تحميل الضعيف اي ايقاع الحمل الذي هو الحركة وان كانت عارضة
على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا
بجعلها بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن بالساكنة كما مر فيلزم التقاء
الساكنين لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة جزئيتها فقال

فتدغم خطيئة اصله خطيئة لان الياء فيه مدة زايدة ومقروة اصله مقروءة لان الواو
فيه مدة زايدة وافيس اصله أفيئس تصغير أفؤس جمع فأس لان الياء فيه شبه
المدة وكل ما هذا شانه تقلب فتدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب وتدغم فان
قلت يلزم تحمل الضعيف ايضا اي كما في النقل في الادغام وهو اي ذلك الضعيف في
الادغام الياء الثانية والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذي هو في المثالين
وفي النقل الياء الاولى والواو الاولى قلنا الياء الثانية كذا الواو الثانية اصلية اي
مبدلة من حرف اصلي فلا يكون ضعيفة كياء جيل اي كما لا يكون ياء جيل ضعيفة بسبب
زيادتها المعنى وكذا جوابه هذا اذا كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان
ما قبلها الفا جعل الالف الذي هو الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب
سكون ما قبل الهمزة وانما تعين بين بين في هذه الصورة لان الالف لا يحتمل الحركة حتى
يحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا يقبل الادغام ايضا حتى تقلب الفا وتدغم الالف في
الالف فتعين بين بين نحو سائل في الهمزة الاصلية وقائل في المبدلة هذا اذا كانت
الهمزة واحدة في كلمة واذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية
ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة نحو آخذ للتفضيل اصله أأخذ كأنفر
وآدم للصفة المشبهة اصله أأدم كأسمر فالزايد هي الاولى بدليل النظير وعدم الصرف
ثم استثنى من الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا وبقاء الالف لفظة
ايمة بقوله الا في ايمة فان اصلها اأممة جمع امام كآنية جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام

فقدم

فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس فصار آممة
كما جعلت في آخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصد الى الادغام فحذف حركة الميم الاولى
لعدم المجال لنقلها اذ الالف لا تقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الالف
والميم المدغم ولم يحذف الالف للالتباس بأمة بضم الهمزة والتشديد وامة بفتح
الهمزة وتخفيف الميم ثم جعلت الالف ياء متحركة بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين
وكجعل واو النقلة فصار ايمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم
الاولى الى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها هي الياء تخفيفا ولم يجعلوها
بين بين اما العرو من حركتها واما لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين
(من تقديم الادغام منه)
الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الان ما ذكره المصنف اقرب الى القياس
وعند الكوفيين لا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد الادغام
ولا يحتاج الى ما قبلها ياء دفعا له وقراءة عندهم ائمة الكفر بالهمزتين المحققتين والادغام
فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز لم لا يجوز في امة بعد القلب والادغام عند
البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف قلنا الالف في امة ليست بمدة لان المدة
هي الالف المقلوبة من شيء والمقلوبة من واو او ياء والالف في آمة ليست كذلك
(الغير ح)
كيف يكون اجتماع الساكنين في حده كيف الاستفهام للانكار اي لا يوجد اجتماع
الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعين في كلمة مكسورة تقلب الثانية
الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها نحو ايسر اصله إأسر من الاسر اذا كانت اوليهما

مضمومة تقلب الثانية الساكنة واواً للمناسبة نحو اوتمن اصله أؤتمن من الائتمان وهو

الاختيار واما كل وخذ ومر فاصلها اؤكل اؤخذ اؤمر والقياس المذكور

يقتضي قلب الهمزة الثانية واواً وان يقال اوكل اوخذ اومر الا انهم حذفوا الهمزة الا

صلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم

الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف من الاولين في كثرة الاستعمال فال

الله تعالى وامر اهلك الا انه نظمها في سلك واحد نظرا الى اتحادهما في حذف غير القياس

عند حذف الهمزة من مر وهذا اى تخفيف الهمزة الثانية الساكنة من الهمزتين المجتمعين

بقلبها بجنس حركة الاولى منهما اذا كانتا اى الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر من

الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام اثنا عشر اذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها

في اول الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثني عشر يكون اذا كانت

الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاءَ ويقرأ

ومن تلقاء ولم يقرأ والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة

ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها تكون

اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اولئك بعد تلك الالفاظ الاربعة

والتفصيل في التخفيف انه تحقق الثانية عند الخليل لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند

ابي عمرو تخفف الاولى لان الاستثقال انما يحصل من اجتماعهما فعلى ايهما وقع التخفيف

جاز لكن قدر ابا عمرو ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار وديوار اصلهما

دنّار ودوّار وان كان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تحقيقهما لان كون

اجتماعهما عارضا سوّى امر الثقل نحو فقد جاء اشراطها تخفف الثانية بجعلها بين بين

وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما ذكر كلاًّ باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما وتخصيص

احدهما بالتخفيف تحكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه

قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع في كلمة

ففي نحو جاء احد يجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واواً لان الهمزتين اذا اجتمعتا

في كلمة لم يكسر الثانية او ما قبلها قلبت واواً نحو اوادم اصله أءادم في جمع آدم و اويدم

تصغير آدم اصله أؤيدم والثاني ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل منهما لو انفردت

ففي مثل جاء احد يجعلان بين بين لان الهمزة المنفردة اذا كان ما قبلها الفا نحو

سائل او كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل تجعل بين بين وان لم تكونا متفقتين في الحركة

خففت ايتهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ففي

نحو جاء ادريس تجعلان بين بين وفي مثل يقرأ احد تجعل الاولى بين بين وتقلب

الثانية واواً لكونه وعلى هذا القياس وعند بعض العرب تقحم بينهما الف للفصل حرصا منهم

على اثبات الهمزتين وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع

الفات ثلث ولا يعرف اقحام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر الكلمة نحو جاء احد بل

يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين

جلاجل وبين النقا آانت طبية ام ام سالم اصله ءانت الوعساء الارض اللينة

وجلا جل اسم موضع وكذا النعاء ونحو قول الآخر ق اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر آاياه

يعنون ام قبر والخزف الغليظ القصير الذي يقارب الخطو ابدوا اظهروا والفكاهة المزاح

يعني هو قصير غليظ يشبه القبر وبحيث لو مازح القوم بذكر القبر وظن ان القوم يعنون به

نفسه ثم منهم من يخفف بعد اقحام الالف ومنهم من يخفف ولا يخفف الهمزة في اول الكلمة اذا لم

يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتداء بها لو خففت جعلت بين بين اذ هو الاصل فيه

كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل جلوا

الباقي عليه وايضا ليس قلبها حرفا حتى يتصور الحذف او القلب بشيء مع ان الهمزة مبتداء

بها لا يكون مستقلة لقوة المتكلم في الابتداء وحذف همزة قل للاستغناء لا للتخفيف و

تخفيفها بالحذف في ناس اسم جمع للانسان اذا لم يثبت فعال في ابنية الجموع اذ اصله

اناس بالهمزة في الاول يشهد له انسان واناس واناسي وانس شاذ عن القياس

المذكور وكذا اي كناس في تخفيف الهمزة في الاول على غير القياس الله منكرا لما اختاره القاضي

البيضاوي فحذفوا الهمزة منه حذفا غير قياسي فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا

عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل في ندائه يا الله وانما اختص القطع بالنداء اذ هناك تمحض

الحرف للتعويض ولا يلاحظ معه ان فيه تعريف اصلا حذرا من اجتماع اداتين للتعريف واما في

غير النداء فيجر الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله وقيل اصله الاله هو فاختاره صاحب الكشاف

وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة بعد

حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار الاله ثم ادغم فصار الله وهذا صريح في ان الحذف على

اي قوله فنقل حركة الهمزة الى اللام ... قياس

قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف الغير القياسي

ان يحذف الهمزة مع حركتها ولم ينقل الى شيء فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل الاستطراد

من اصله الالاه موافقا

اذ الكلام هنا في الهمزة المبتداء بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذكر في الحذف على غير

القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف

ووجوب الادغام ونقل الحركة في كلمتين في حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له

ونقل الحركة الى ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين المتحركين وتسكين المنقول اليه الموجب

لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان

الهمزة في تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظايره امتياز مسماه

عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التخفيف من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف

ويدل على ان الحذف ابتدائي من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذف الهمزة ولم يتعرض لنقل

الحركة وصرح به ابو علي حيث قال همزة الاله حذفت حذفا من غير ابقاء نظرا الى وجوب الادغام

والتعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع

المثلين ويمنع التعويض ايضا للزوم اجتماع المعوض والمعوض عنه والحاصل انه ان كان

حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس

وان كان الاول على غير القياس يكون الكل على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس

ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دايرة العقل وطرق القياس

كما حذف الهمزة في ويلمه تشبيه الجلالة بيري اي انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها

لا في الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم اصله يرأى فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم لين الهمزة بسلب حركتها فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة
والالف فحذفت الهمزة واعطي حركتها للراء فصار يرى وهذا التخفيف اى تخفيف الهمزة بالحذف
واجب في يرى الا في ضرورة الشعر كقوله لم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأى
ويسمع يقول اكثر في ما رايت من العجايب والنوايب في الدهر الطويل فان يتمتع بطول العمر
ويعيش زمانا كثيرا يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة ولا يجوز هذا التخفيف في رأى لعدم
سكون ما قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله صاح هل رايت وسمعت براع رد في الضرع
ما قرى في الحلاب شعري تمكن واستغفر الحلاب المحلب بقول الغائب لا يتدارك دون اخواتها من
الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة
علة حذف الهمزة في يرى
في الفعل المستقبل في يرى دون اخواتها ومن ثمه اى ومن اجل وجوب حذف الهمزة في يرى لاجتماع
الشرايط الثلثة المذكورة لا يجب ان يقال ينى بحذف الهمزة في ينأى لفقدان الشرط الاول وان يقال
يسل في يسأل لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرى في مرأى لفقدان الشرط الثالث وتقول
في الحاق الضماير بالماضي رأى رأيا رأوا رأت رأتا رأين آه واعلال الياء يجي في باب الناقص
ان شاء الله تعالى واما ذكر قلب يائه الفا هنا فلذكره في التثنية على صورة لفظ يرى المستقبل
عند الحاق الضماير به يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان
ترين ارى نرى ولما كان في صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة اورد ما عليه النظام بخلاف الماضي
وحكم يرون في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم يرى ولكن حذف الالف الذي في يرون

لاجتماع

لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان اصله يرأيون قلبت الياء الفا كما في يرى فالتقى ساكنان
الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرءون ثم خففت
الهمزة كما في يرى وحرك الياء في يريان بعد عود الف يرى في التثنية ياء لالتقاء الساكنين
وعدم حذف احدهما للالتباس مع ان الحركة عليه ثقيلة لطروء الحركة فهي كالمعدومة
فلم تثقل عليه واختير الفتح لان الالف لا بد ان يكون ما قبلها مفتوحا ولا تقلب الياء الفا
بعد ما تحرك مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم الوقوع في المحذور الذي فروا منه
اعني التقاء الساكنين لانه اذا قلبت الياء الفا يجتمع ساكنان الف التثنية والالف المقلوبة
من الياء ثم حذف الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين فيلتبس ح يريا بيريان بالواحد
في اللفظ بحذف النون في مثل لن يريا اى عند دخول الناصب قوله بيرى بدل من بالواحد
اى فيلتبس بيرى لان نون التثنية تسقط بالناصبة فتقول في يريان عند دخول لن لن يريا
فلو قلبت الياء الفا وحذف الالف لاجتماع الساكنين وقيل لن يرى لم يعلم انه مثنى حذف
نونه بالناصب او واحد حذف بسقوط حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا
التباس في الخط لان الف التثنية تكتب بالالف بخلاف الف المفرد المقلوب من الياء تكتب
بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما حذفت
في يرى فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار تراين
ثم حذف الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين وكذا ان تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء
لاجتماع الساكنين لكن ما ذكره المص اولى لانه تدريج في التخفيف وسوى بينه اى بين
اى بعد حذف الهمزة

ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وبين جمعه اكتفاءً بالفرق التقديري فوزن الواحدة تفعين
بحذف العين واللام ووزن الجمع تفعلن بحذف العين فقط كما اكتفي في ترمين بالفرق التقديري
بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجي ان شاء الله تعالى في باب الناقص ان ترمين مشترك
في اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك ان شاء الله تعالى واذا ادخلت
النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف الشرط عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا
فحذفت النون التي للاعراب علامة للجزم وكسرت ياء التانيث يعني انه لما الحق النون
الثقيلة بآخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه اعني اما وسقوط النون بها فصار اما ترين
اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير والثاني نون النون الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لا
جتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة
فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر حتى يطرد بجميع نونات التاكيد فان
نونات التاكيد يكون ما قبلهن مكسورا في الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقي على الكسر
بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم يحذف الياء كسر الياء ايضا طردا للباب لان
الياء تغير ما قبل نون التاكيد نحو اما ترين كما كسر ياء التانيث في اخشين اصله اخشيي
فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد ويجي تمامه في باب اللفيف الام
الحاضر من تراءى ترا رأ وارئي رأ ارين ولا يجعل الياء الفا في رأ وان يلتبس اذ اجعلت
الفا وحذفت لاجتماع الساكنين بتعالى بريان ويجوز اي يجب فالجواز يستعمل فيما يجب
الوجوب في ره بهاء الوقف عند الوقف نحو ره اصله ارئي فحذفت همزته اي العين كما حذفت

في يري

في يري ثم حذف الياء لاجل السكون اي علامة الوقف ثم استغني عن همزة الوصل ثم
الحق هاء السكتة لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان اسكن الراء للوقف او الوقف على المتحرك
ان لم يسكن فصار ره وتقول في ره واخواته بالنون الثقيلة رين ريان رون رين ريان
رينان فيجي بالياء في رين اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب اتصال
نون التاكيد اذ السكون الوقفي انما يكون الجزئي ولا جزم في وسط الكلمة اذ لا اعراب في
الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما اختص بالفعل صار جزءا منه وبمنزلة الواحد
وامتزاجا فصار كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون او نقول الياء في الناقص
بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد بآخر الصحيح جي بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين
فينعدم السكون فلا يكون الآخر محلا للسكون فكذا اذا الحق بآخر الناقص جي بما هو بمنزلة
الحركة اعني اللام لانعدام السكون وكون الآخر محلا له كما اعيدت الياء في ارمين لذلك
ولم يحذف واو الجمع في رون لعدم ضمة ما قبلها ولو حذفت لم يبق شيء وليس له
ما يدل عليه ايضا وذكر لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين
اذ اصله ريوا فاسكنت الياء ثم حذف لالتقاء الساكنين فبقي روا فلما الحق به النون
الثقيل ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما لما ذكرنا في اما ترين فحرك الواو بحركة تناسبه
فحركته عارضة فلو اعيدت اللام وقيل ريون اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع
فيما فر منه وكذا رين بخلاف اغزن فان واو الجمع حذف فيه لان ضمة الزاء يدل على الواو
المحذوفة ولم يعد اللام هنا ايضا لانه لو اعيدت اللام وقيل اغزون نحو انصرن لزم اسكان

الواو لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو ان كان على حده الآن الكلمة ثقلت واستطالت
بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك ارمين
وارمن ونقول في رد اخواته بالنون الخفيفة رين رون رين واحكامها كاحكام الثقيلة
واسم الفاعل من يرى راء الى آخره على وزن فاع اصله رائي اعل كاعلال رام ولا يحذف
همزته اي همزة راء لما اي الوجه الذي يجي في اسم المفعول منه وقيل لا يحذف همزته لان
ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف
ان ينقل حركتها الى ما قبلها كما مر ولكن يجوز لكران يجعل همزته بين بين المشهور كما جعلها
بين بين في سائل وقائل كما مر وقس على هذا اي على يرى في تخفيف الهمزة باب الافعال
من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان نحو اري اصله ارءي او مضارعا نحو
يري اصله يرءي او امرا نحو ار اصله ارء او فاعلا او مفعولا نحو مُرٍ ومُرًى اصلهما مرءٍ ومرءًى
او مصدرا نحو اراءة اصله اراايا على وزن افعالا قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد
الف زايدة فصار اراء لان الواو والياء اذا وقعت طرفا بعد الف زايدة تقلب الفا
اما العدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وانها جوهرها فقلبوا حرف العلة
الفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او تحرك الاولى لئلا يعود
المحذور مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصار همزة واما اذا لم يكونا بعد الف
زايدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يقلبان لئلا يتوالى في الكلمة اعلالان

اعلال

اعلال العين واعلال اللام وذلك زاي وثاي من زويت وثويت الآن عينهما اعتلت
وسلمت لاماهما وكان الاصل ان يعتل اللام ويصح لكنهما الحقا في الشذوذ بالراية والغاية
ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في اراءة وحذفت كما في الفعل فصار ارا ثم عوض
تاء التانيث عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار اراءة ويجوز اراء
بلا عوض لان ما حذف منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة
ويجوز اراية بالياء ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف
العين والتعويض على قلب الياء او بسبب الياء لازمة كسقاية فان تاء التانيث
يعتد بها ح بخلاف ما اذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء
ومن نظر الى ان التاء ككلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يري مري آه اي من باب
من يبون اي اصله مرءي فاعل كما اي كاعلال الذي وقع في مهدي كما مر في المضمرات
ولا يجب همزته لان وجوب حذف الهمزة في فعله اي يري غير قياس كما من حيث
قال وهذا التخفيف واجب في يري لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة
للحذف بل انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف واذا ثبت الحكم في محل على
خلاف القياس لا يتعداه كما تقرر في موضعه فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل
والام وغيرهما وانما حذف الهمزة وجوبا في مُرًى يعني في غير الفعل اصله مرءًى اسم
المفعول من باب الافعال مع ان وجوب الحذف في فعله غير قياس بل لكثرة الاستعمال لكثرة
مستتبعه في نحو مرًى بخلاف مرءي فان مستتبعه قليل وهو للمضارع فقط وسواء ذلك

قلب صح

ای اصله مرءوی فاعل اعلال مرمی

حذف صح

المستتبع الكثير أرى اى يرى واخواتها اى الامر والنهى هو الموضع من الثلاثى مرءى
والالة مرءى واذا حذفت الهمزة فى هذه الاشياء اى المفعول والموضع والالة دون الفاعل
للوجه الثانى يجوز الحذف بالقياس الى نظايرها من المضارع والامر والنهى الا انه اى حذف
الهمزة فى هذه الاشياء المذكورة غير مستعمل اى غير واقع فى كلامهم المجهول رءى على الاصل يرى
على الحذف اصله يرءى الى اخرهما المهموز الفاء يجى من خمسة ابواب من باب نصر نحو اخذ يأخذ
ومن باب ضرب نحو ادب يأدب من المأدبة بمعنى الضيافة لا من الادب فانه من
باب حسن ومن باب فتح نحو اهب يأهب ومن باب علم نحو ارج يأرج ومن باب حسن
نحو اسل يأسل ولا يجى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجى من ثلثة
ابواب من باب فتح نحو راى يراى ومن باب علم نحو بئس يبأس ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم
ولا يجى من غيرها والمهموز اللام يجى من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن باب فتح نحو
سبأ يسبأ ومن باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو جزؤ يجزؤ ولا يجى من غيرها وتقديم
مثال باب فتح على مثال باب علم فى المواضع الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه واما تقديم مثال
باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله
من باب ضرب لكثرة استعمال خصوص المثال اعنى اخذ ولا يجى من المضاعف الا المهموز الفاء
نحو ان يأن اى انينا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة موقع حرف العلة
والغرض من هذا الكلام وما يتفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة
فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع ضرورى لا حاجة

الى تغليبه

الى تغليبه ومن ثمه اى ومن اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة لا يجى من المثال الا مهموز
العين واللام نحو وأد من باب ضرب ووجأ من باب فتح وسمى — فيقال
المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجى من الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو آن
من باب نصر وجاء فيقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجى فى الناقص
الا مهموز الفاء والعين نحو أتى ورأى ولا يجى فى اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى
من باب ضرب ولا يجى من المقرون الا مهموز الفاء نحو أوى من باب ضرب وتكتب الهمزة
فى الاول اى حال كونها فى اول الكلمة على صورة الالف فى كل الاحوال اى سواء كانت
مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل وسواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة
نحو احد اصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانما
لخفة الالف فان الالف يشارك الهمزة فى المخرج وهى اخف حروف اللين فابدلوا الهمزة
الفا فى الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب فى اللفظ مطلوب فى الكتابة ايضا فهذه
الهمزة وان لم يكن تخفيفها لفظا لما مر من ان الهمزة لا تخفف فى الاول لكن امكن تخفيفها خطا
تحقيقا لان ما لا يدرك كله لا يترك كله وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات
وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا يقبل الحركة فكيف يكتب الهمزة على صورتها
فى الاول الذى هو محل الحركات وتكتب الهمزة فى الوسط اذا كانت ساكنة تكتب على وفق
حركة ما قبلها نحو راس ولؤم وذئب للمشاكلة اى لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها
ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء كانت ما قبلها ساكنا او متحركا

تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو بسأل ويلؤم ويبئم ونحو سال ولوم وبسم واغالم بير وامثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسأل ويلؤم ويبئم او الادغام كسال ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو يسأل ومنهم من يحذفها في الجميع واشار بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن ومئر على طريق تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قال غيره يشمل نحو جؤن ومئر الا انه عدل عنه الى ما في الكتابة ليشمل الساكن ما قبلها وحكم نحو جؤن ومئر قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة من حكم اخواتهما واذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة تكتب على حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية عارضية والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو قرأ وطرؤ وفتئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يرد فاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا يكتب الهمزة على صورة شيء لا على حركة نفسها لتطرف الحركة ولا على حركة ما قبلها لغرض عدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها المطلقة هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب في خبء ودفء وبرء فانما هو علامة للهمزة وامارتها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ

فتلفظ

فتلفظ واما كتابة نحو البطوء والوطء والجيئة بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط

الباب الرابع

في المعتل قدم ما يكون ذو العلة فيه غير متعدد لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين ويقال لمعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه اي الذي اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الى الفاء لان ذو العلة لما كانت في اوله كان هو المعتل لظهور كونه معتلا من اول الامر ولانه لا يجب الاطراد في التسمية ويقال له مثال ايضا لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون ذو فيه ذو فاء صحيحة لبس فيها ذو علة ويلزمه كونه مثله في تحمل الحركات كوعد ووعد وقيل انما سمي مثالا لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد من يعد وزن من يزن فزن عد يزن نحو موازنا في الوزن وسواء المثال يجيء من خمسة ابواب باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يمق ولا يجيء المثال من فعل يفعل اي من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد كائنا في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من باب ضرب فحذف الواو في يجد اصله يوجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذا اي يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليعد في الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين

اي لا يكون ذو العلة منه غير متعدد

اي في مثل الصحيح في الصحة منه

نحو وعد و وعِد و وقر و وُقِر من الوقر وهو ثقيل الاذن وهو متعد لا من الوقور يعني
القعود في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله وُقِر يدل على انه
متعد و نيع يُنع ولم يرد من اليائي الا مثالا واحدا تنبيها على قلته ونظايرها نحو ومق
وومق ويَنَسر ويُسِر فلا يعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما هو
للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوي المتكلم على المتكلم اذا لم يعرض له
فتور وكلل في المتكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلان في الاول اذ
الاعلال مصدر المجهول اي كون الحرف معتلا قد يكون بالسكون او بالقلب اي بانقلاب الواو
والياء الى حرف العلة او بالحذف اي بكونه محذوفا وثلاثتها لا يمكن اما السكون فلتعذره لا
ستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك اي كالسكون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا
احتراز عن بعض صور الابدال يكون بحرف العلة يعني الالف والياء زايدة في المنصوب للتاكيد
والمقام يقتضيه وحرف العلة اي الالف لا تكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن واما انه
لا يمكن الحذف لنقصانه اي فللزوم نقصانه اي فللزوم من القدر الصالح في الثلاثي ولا يتاتي
الثلاثي في المزيد منه واذا لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض
اي لا يقع التعويض بالتاء في الاول ولا في الاخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان
حتى لا يلتبس الماضي بالمستقبل بالتعويض في الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض في الاخر
عدة في نفس الحروف وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمه اي من اجل ان عدم التعويض
في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو المحذوفة في

العدة

العدة بل ادخلت في الاخر لان اصل عدة وعد بكسر الواو نقلت كسرة الواو الى العين
لثقلها عليه مع اعلال فعلها فحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل اصله
وعدة فحذفت الواو بمثل ما ذكرنا ولزم تاء التانيث كالعوض من المحذوف فان زال
احد الوصفين لا يحذف ولهذا لم يحذف من نحو الوَعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال لعدم
اعلال فعله نحو يواصل للالتباس اي لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز ادخال
التاء في الاول عطف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من الوكل وهو تفويض الامر الى الغير
اصله الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجئ صورة التكلان وعند
سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض من الواو في العدة مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك
عد الامر الذي وعدوا حذف التاء من عد الامر اذ اصله عدة الامر يقول انتم الذين اخلفوك
ما وعدوا لان التعويض من الامور الجايزة عنده لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف
العوض محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف التاء في حال من الاحوال لانها عوض من
المحذوف وهو الواو في العدة فلو حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم
الاجحاف الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه
مقامها اي مقام التاء فيجوز حذفها وحاصل هذه الاشياء جواب استدلال سيبويه بقول
الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو حال الاضافة
ودعواك مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اي مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام
نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفاء وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين

لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الاخر كما في العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما
كالاجابة والاستجابة ومن ثمه اي ومن اجل ان حكمها حكم العدة حذفت التاء في قوله تعالى واقام الصلوة
اصله اقامة الصلوة للاضافة كما حذفت في عدالامر ونقول في الحاق الضمائر وعد وعدا
وعدوا واه ويجوز اي يجب في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما من
جنس واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد اصله يوعد بدليل ان وزن ماضيه من حروف
مضارعة والفاء في الماضي واو فوجب ان يقدر الواو في المضارع بعد حذف المضارعة
فوجب ان يكون يوعد فحذف الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني الياء الى الضمة
التقديرية اي الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية التي هي كسرة العين ومثل
هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبت في
احدهما وسقطت في الاخر وهذا الثقل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة الا انه لما لم
يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالي الكسرات الا انه اهون من
فساد حذف الاخرين ومن ثمه اي ومن اجل ثقل هذا الخروج لا يجي لغة على وزن فعل بكسر الفاء
وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة ونعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة
ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل غير معقول كما مر الاحبك بكسر الفاء وضم العين وذيل على
العكس فلما استثقل احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في تعد واخواته ايضا
اي كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة في يعد فيها للمشاكلة واطراد الباب وحذفت الواو
في مثل يضع ويسع ويدع ويطاء لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله فحذف الواو

للعلة

للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح العين نظرا الى وجود الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون
فتحة العين مقاومة لثقله الا انه يرد عليه انه لم لم تعد الواو بعد زوال المانع فيه اعني كسرة
ما بعدها ويشكل ايضا بمثل يعد وبمثل يسع فان ماضيه وسع بكسور العين فلم حكم بانه في
الاصل يفعل بكسور العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو
ومفتوحة العين فذكروا ذلك التاويل لئلا يلزم منه خرم قاعدتهم والافقط لهم بذلك
وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع
فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة ولا يحذف الواو في يوعد لان اصله يأوعد فلم يوجد
العلة الموجبة للحذف وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن
مانعة عن قلب الياء واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو في يوعد يبقى الثقل بالخروج
من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو يتقوى بضمة ما قبلها فقويت على الثبات
الامر عد اه وانما لم يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكم المضارع او
لانه ماخوذ من تعد بلا واو والفاعل واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع
موعد بسلامة الواو على مفعل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد اصله موعد على وزن مفعل
بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها وهم اي الصرفيون يقلبونها
اي الواو ياء بالحاجز المانع نحو قنية اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذكر الحاجز
فيها وهو النون الساكن وبغير حاجز اي في موعد يكونون اي الصرفيون اغلب منهم مع الحاجز
اي بالطريق الاولى واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحذف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلب

واو قنوة تا ذ لعدم كسر ما قبلها ويعضده عدم كتابة همزة قنيت بالالف وبرز بالواو
ووقف بالياء ونقل السيد ركن الدين رحمة الله عليه عن ابن القطاع ان ياء قنية
اصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين لا
اشتباه في قنية الآن الظاهر من كلام الزمخشري لما كان ياء قنية مقلوبة من الواو
وان هذا القلب على القياس تبعه المص في ذلك ولعل ما ذهب اليه الزمخشري والمص
اظهر اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في شملال وعدم جوازها في عينا ويرد على المنقول
من ابن القطاع ان يجيء قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب ايضا الباب
الخامس في الاجوف اي معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير
في الاخبار على ثلثة احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف والثلثة مقدمة على الاربعة ولان
بعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص ويقال له اي المسمى اسم الاجوف اجوف لخلو جوفه
اي ما هو كالجوف له عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة في جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته
على ثلثة احرف في المتكلم في الثلاثي المجرد وسمي غيره بذي الثلثة بتعاله ولما كان المتكلم مقدما
على غيره لكمال اعتباره في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه
وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل
خصوصا المتصل فكانه حرف من حروفه وهو اي الاجوف يجيء من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب
نصر نحو قال ومن باب ضرب نحو باع ومن باب علم نحو خاف واما باب حسن فلم يجيء منه
الا طال ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفيين اصلاحا بطاش ملا قوله في باب الاعلال

اما متعلق

اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال
فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال متنا ولا بجميع انواع الاعلال
فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا يخرج اي يحصل جميع
المسائل والاحكام المتعلقة بالاعلال منه اي من ذلك الاصل وسواء ذلك الاصل قولهم ان
الاعلال في حرف العلة حال كونه في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شيء حتى
يدخل في ستة عشر وجها واما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر و
ميزان يتصور فيه ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حرف العلة التي هي غير الفاء
الابتدائي اربعة اوجه الحركات الثلثة والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا اي كما يتصور
في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور في حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة
الاولى التي هي احوال حروف العلة من الحركات الثلث والسكون في الاربعة الثانية
التي هي احوال ما قبل حروفها من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل لك ستة عشر وجها
ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها اي ما قبلها فكان ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر اجتماع
الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها الاربعة منها حاصلا اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة
مفتوحا مفتوحا وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع وخوف
وطول ولا يعل الصورة الاولى وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو
قول لان حرف العلة اذا سكنت اي وجدت على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها
في جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اعني الحركة بعد الحرف لما ذكر

ن نقوص

في علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد بالاتفاق واما الابتداء
بالسكون الصامت اعني غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات
لما ذكر في ذكر العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز
ان يتقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان يتقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء
بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر اصله ييسر قلبت
الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها اي الا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا يجعل من جنس
حركة ما قبلها في خفة الفتحة والسكون يعني ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف
العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز
القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاء نبت
اليك فتقبل تائبتي ضمت اليك صاتتي اي توبتي وصومتي ذكر الواحدي في تفسير
قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس هي لغة الحارث ويعل نحو اغزيت
اصله اي الياء واو ساكن اذ اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياء وان
كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا ليغزي كما يجئ ان شاء الله تعالى وطرد الباب
كيكرم وتكرم ونكرم تبعا لاكرم وكقيام واطراد الباب لا يقتضي اصالة المتبوع
وفرعية التابع كما مر في اول الكتاب ويعل نحو كينونة اذ اصله كونونة بالواو
ماخوذ من الكون مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم فلم
اذا كانت كذلك لا يعل لان اصله اي اصل لفظ كينونة كيونونة عند الخليل
بوزن

بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء فادغمت
الياء في الياء فصار كينونة كما ادغمت في ميت ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء
ثم ادغمت الياء في الياء فصار ميت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل
لانها لما تغيرت بالقلب من الواو انسهم هذا التغيير عن التغيير الثاني بالحذف لان التغيير يونس
بالتغيير فصار كينونة كما خففت تلك الياء في ميت الا انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة
لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموا في ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان
كينونة مغير عن اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا كعصفورة وقال
البصريون منهم الخليل انه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه في قوله يعود
الاصل كينونة ووجود فيعلول كخيعور وهو كل شئ لا يدوم على حالة واحدة يضمحل كا
السراب قال الشاعر كل انثى وان بدا لك منها اية الحب حبها خيعور وقيل اي قال
الكوفيون اصلها اي اصل كينونة كونونة بضم الكاف على وزن سرجوحة وهي الطبقة
ثم فتح الكاف اي غيرت بابدال ضم اوله فتحة ثم ابدل الواو ياء كما عند البصريين حتى
لا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب و
القيلولة مصدر قال يقيل اذ لو بني على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوي ثم جعلت الواو في الواويات ياء تبعا للياءيات ولم يعكس
لكثرتها اي الياءيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف اولى من التثقيل وقوله حتى
لا يصير اه وقوله تبعا للياءيات اشارة الى رد ما قيل من ان الامر في هذا لو كان كما قال

اصله

لان الياء خفيف والواو ثقيل

الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قوله ومن ثمة اشارة الى ما تضمنه قوله
لكثرتها لا اليه اى ولاجل قلة الواو ياء لا تجئ الواو ياء غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم
والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن جني
في الثلثة الاخيرة اى فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو
بيع وخوف وطول تسكن حرف العلة اولا للخفة اى ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله لانفتاح
الفتحة الالف اشارة الى المقتضى وقوله ولين عريكة الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا
الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله اذا كن اى حروف العلة
في فعل لتعله او في اسم على وزن فعل لشبهه بالتغير والى الثاني بقوله اذا كان وسطا في
لقوله اذا كن حركتهن غير عارضة اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال
والى الثالث بقوله ولكون فتحة ما قبلها في حكم السكون اذ لا يبقى في الفتحة ح قوة الاستدعاء
الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال في معنى الظرف فيجوز عطفه عليه
تقديره اذا كن في فعل وقت كون حركتهن عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في
حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة التي فيها حرف العلة وحال عدم
لزوم ضم حرف العلة في مضارع فعل ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حرف العلة
للدلالة على الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اى لا يوجد في معنى الكلمة اضطراب
وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها واشار الى الخامس بقوله
ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم

ضم

ضم حروف العلة في مضارعه اى مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض والى
السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال
ولما كان الاصل في هذه الشروط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها
اما متعلق بحركة نفس حرف او حركة ما قبلها او اعلالها من حيث ترتب مفسدة او فوت
مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقي الشروط قيودا له ظرفا وحالا
ثم قدم الشرط الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة نفس العلة التي هي عرضة للاعلال
والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي
لان قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب الظاهر لان المراد منه النحو على
ما يشير ان شاء الله تع وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر
الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم وانما قدم الشروط
الاربعة الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان
الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال
بعد امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس على السادس لان
الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس على
السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي
حيث قال اذا كان لكونه مناسبا بكون الحركة لازمة غير عارضة وتحقق بالعدول
الى المضارع والحال في حاله غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما

بالوجود والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحروف التي فرض ورود الاعلال عليها و
بالتعلق بغيرها ومن ثمة اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة يعل اذا تحقق جملة الشروط السبعة
المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار اصله دور اسكنت الواو ثم قلبت الفا لوجود
الشرايط المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل ووجود باقي الشرايط فيهما
ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثل ديار مع سابقه الى قوله للمتابعة عن جميع ما
لا يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرط لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرايط وبين ما
لا يعل لانتفاء شرط بشرط الا انه قدمه اهتماما بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة
لما تقدم في تحقق الاعلال واصل ديار دوار اعل تبعا للواحد يعني دارا وهو قد اعل كما مر
ويعل نحو قيام اصله قوام تبعا للفعل اعني قام وهو قد اعل كما مر ويعل مثل سياط اصله
سواط تبعا للواو واحده وهو سوط وانما قال تبعا للواو واحده ولم يقل تبعا للواحد كما
قال في ديار لان واحده لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه هي اي واو سوط وان
لم يعل الا انها مشابهة بالف دار في كونها ميتة اي ساكنة والدار قد اعل فكانت سوط قد اعل
لمشابهته بما اعل اعني يعل هذه الاشياء التي هي ديار وقيام وسياط وان لم تكن افعالا
ولا على وزن افعال وهذا الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن فعل للمتابعة لتلك
الاشياء التي هي دار وقام وسوط واعلم ان هذه الاشياء التي اعل بالتبعية وانما لم
يكن من الثلثة الاخيرة التي اشترط ابن جني في اعلالها الشرايط المذكورة الا انها لما ستها
في كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرها قوله ولا يعل عطف على قوله ومن ثمة يعل نحو قال

اي

اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرايط المذكورة اجمع لا يعل
نحو الحوكة جمع الحائك والخونة جمع خائن وحيدي وهو الحمار الذي يميل عن ظله لنشاطه
وصوري اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما انتفاء
الامر الاول اعني كون حروف العلة في افعال ظاهر ولذلك لم يتعرض المصنف له واما انتفاء
الامر الثاني اعني كونهن في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله لخروجهن عن وزن الفعل
بعلامة التانيث وهي التاء في الاوليين والالف في الاخريين وقيل انما لم يعل حروف
العلة في هذه الاشياء حتى يدل على هذه الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على
الاصل اي على ان اصل حيدي ياء واصل غيره واو ولو اعلت لم يعلم انها واوي او انها
يائي ومن ثمة لا يعل نحو دعوا القوم لطرو حركته بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط
الثاني اعني عدم عروض حركة حروف العلة ومن ثمة لا يعل نحو عور واجتور لان حركة العين في
عور وحركة التاء في اجتور في حكم السكون لان العين والتاء في حكم السكون اي العين
في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء في اجتور في حكم الف تجاور لانه بمعناه فا
نتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وانما حمل الثلاثي
هنا على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصها
بهما والباقي محذوفات منهما فلا يعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس ساير الابواب
فان في ساير الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم يلتفت الى
عدم اعلال الاصل الذي هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار وقال فانهم وسايله

يظهر العيب عني اعارت عينه ام لم تعارا فالهمزة في اعارت للاستفهام والالف في
تعارا مبدلة من نون التاكيد المخففة اصله تعارن قال في الاقليد لقوله اعارت
وجيبه عندي وسواءانه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل
مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب
المضاف الى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب في البيت ساغ ان لا يلتفت اليه
في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذلك اعل وانما لم يعل اعور لعدم
موجب الاعلال لسكون ما قبلها اي ما قبل الواو وشرط قبلها الفا ان تكون متحركا
وما قبلها مفتوحا او محمولا على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا
ليس كذلك اذ لا شيء يحمل هو عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه
لم يعل عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسواد
للبس فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه يوافق
ما في الصحاح حيث قال انما صح اعور لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان اعور
ثلاثي واعوار سداسي والثلاثي اصل للسداسي ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب
والاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من اعله الى انه كلمة من باب خاف
فوجد موجب الاعلال فاعل فحين يكون ما قبل الواو في اعور في حكم المفتوح فوجب ان يعل
بالنقل والاستغناء الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم
موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جار من الجوار

به ان الالف لا يقبل الحركة ولم اعتبر فتحة الجيم في تجاور بناء على ان السكون ليس بحاجز
وقلب الواو الفا لزم حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب
علم في الوقف ومن ثمه لا يعل نحو الحيوان حتى يدل حركته على اضطراب معناه لان في معناه
اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة و
لخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره
المص لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط السبعة و
الموتان محمول عليه اي على الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب لانه نقيضه
والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا انه
اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في ديار وغيره
يكون عدم الاعلال ايضا يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه ورعي صيغة
الطباق ومن ثمه لا يعل نحو طوي حتى لا يجتمع فيه اعلالان اذ قد اعل طوي مرة اذ اصله
طوي قلبت الياء الفا فلم يقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس عدم اجتماع الاعلالين
بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال بالاخر اولى ولم يعل طوى بالانه محمول عليه اي على طوي
في عدم اعلال الواو وان لم يجتمع فيه الاعلالان ولا يعل نحو حيي بقلب الياء الاولى الفا
حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع اي في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وهو عدم
لزوم ضم حرف العلة في مضارعه يعني اذا قلبت العين من حيي الفا وقلت حاي يجي مستقبل
حاي يعني وجب القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف ومن ثمه لا يعل نحو القود
ما فرح
وان لم يعل حيي يحيي مضارعه حيا بحذف الياء الثانية القاء

والضيد حتى يدل على الاصل يعني لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل
يعني لو قلبت واو القود الفا وقبل الفا ولم يعلم انه واو تا او ياني وكذا الصيد الاربعة الاخرى
من تلك الخمسة عشر وجها كاينة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربع
لحرف العلة نحو ميسر ويبيع ويغزو ولن يدعو نجعل حرف العلة في الصورة الاولى اعني ميسر واوا
لضمة ما قبلها ولين حركة الساكن فصار موسر وحرف العلة في الصورة الثانية اعني يبيع
تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضمة ثم يجعل واوا لضمة ما قبلها ولين حركة
الساكن فصار يبوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اي الياء في الصورة الثانية
من جنسه وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل في اعلال الياء ولهذا كان يبيع افصح
فصار يبيع وهذه افصح وحرف العلة تسكن في الصورة الثالثة اعني يغزو للخفة لثقل الضمة
على الواو فصار يغزو بسكون الواو ولا يعل حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو
والمقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثمه اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة
حال
لا يعل غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الباء مبالغة غايب ولا نومة بضم النون وفتح الواو مبالغة
نايم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اي
ما قبل حرف العلة مكسورا مع الاحوال الاربع لحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا
وترميين وفي الصورة الاولى اعني موزان يجعل حرف العلة وهي الواو ياء لما مر من ان حرف
العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية وهي نحو داعوة
يجعل حرف العلة وهو الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين حركة الفتحة لكونه اخت السكون

فصار

فصار داعية ولا يعل نحو دول مع انه من الصورة الثانية لان الاسماء التي ليست
بمشتقة من الفعل لا يعل بحال لخفتها لبعدها من الفعل الثقيل الا اذا كان اسم منها على وزن الفعل
نحو يعل نحو دور وهو اي الدول ليس بمشتق من الفعل ولا على وزن الفعل وسوط وفي الصورة
الثالثة اي رضيو تسكن حرف العلة للخفة لثقل الضمة على الياء ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين
ثم يضم ما قبل واو الجمع لصيانتها عن التغيير فصار رضوا والصورة الرابعة اي ترميين مثلها
اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال اي تسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع
الساكنين الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها كاينة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة
حرفا صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات حرف العلة نحو يخوف ويبيع ويقول يعطي حركاتها
اي حركات حرف العلة في هذه الثلثة الى ما قبلها لضعف حروف العلة لانها حروف متولد من الحركات
وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل حرف العلة في يخوف الفا لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه
ولين حركة الساكن العارض سكونه وانما قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان
سكونه عارضا لا يحصل الخفة اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو
الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصار يخاف ويبيع
ويقول ولا يعل نحو اعين جمع عين وادور جمع دور واقوس جمع قوس واثوب جمع ثوب
مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل
بالافعال وهو جمع ايضا انقسم الآحاد الى الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من
الافعال مثلا واذا اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بالمتكلم

مضارع عان يعين بمعنى اصابة العين وكذا الواعل ادور يتعل الحركة وقيل ادور لالتبس
بتكلم مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدول مع انه من تلك الصورة حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق
بجعفر ولا يعل نحو قوم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال اذ اصله قووم فلو نقلت حركة
الواو الثانية الى الاولى لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت الفا يلزم
ان يقلب الواو الاولى الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض
الحركة ان لا يكون ثابتة متقررة في موضع الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعوا القوم
اذ لو قلت دعوا زيدا وقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تنزول بخلاف حركة الواو
الاولى بعد التحرك بها او نقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل من اجزاء
حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز اقتصم بالمجلبة وفتح الياء كما مر وانما لم يكتف
بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلام في الاعلال لان الاعلال الثاني
يلزم من الاعلال الاول بخلاف نحو طوي ولا يعل نحو الرمي مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم تحرك
الساكن في اخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا
في النصب لفتحة ما قبلها وحركتها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسرة ولا موجب
لتغييره وابقاء الياء على حاله لموافقة حركة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء واوا
وابدل ضمة كسرة لصيانة الياء يلزم في اخر معرب حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة اذ اصل
الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا اخف الحركات الثلث وقوى عليه كما حصل اذا سكن
هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محظور ولا يعل

اي حرف العلة منه ... اي ما قبل حرف العلة منه

ابقي ب

[illegible]

نحو

نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان فيهما
بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور في نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا
آخر وهو الالتباس في كل واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف احد الساكنين وقيل
تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر في الوقف واما في تبيان فلانه
يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع يفعل بالفتح في الصورة واما في مقوال ومخياط ولم يذكرا
مفعل سوام مفعال اما مقول ومخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة فلا يجتمع الساكنان فيهما
بتقدير الاعلال لانه منقوص من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال ومخياط فقصرا فلا يعل مقول
بمعاله فلا يعل مخيط بمعاله فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل والقلب واصله اقواما مع حصول
اجتماع الساكنين فيهما اذا اعلت كاعلال اخواتها من تقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام فلانه
ثلاثي اصيل في الاعلال اي اباح ضرورة التبعية محظورا اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس
بحذف احد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم يعل التقويم تبعا لقام وهو
ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل قوله اي القائل قوله قوم مقول القول استتباع قام للتقويم
اي ابطل قوم ان يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا
في الاعلال لقوة قوم في الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس قام في الاخوة مع
التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يصلح اقام ان يكون مقويا لقام هذا جواب
دخل مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع التقويم باقام فانه قد اعل شر
قام والجواب ان اقام وان اعل مثل قام الا انه اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال

والضمير مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره استتباع التقويم اياه

فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شبئًا آخر غير قام فلا يصلح ان
يكون معوّ بالقام وهذا معنى قوله لانه اي اقام ليس من ثلاثي اصيل ولا يعتبر مثل ما اقوله
فعل التعجب واغيلت المراءة اي سَقَت ولدها الغَيل وهو بالفتح اسم لبن المراءة الحامل
واستحوذ اي غلب مما انها من الوجوه الثلثة حتى يدلّ على الاصل انه واوي او يائي وتقول
في الحاق الضماير قال قالا قالوا الى آخره واصل قال قول كنصر بجعل الواو الفا كما اي كالجعل الذي
مرّ في الثلثة الاخيرة من الاربعة من خمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم قلبت الفا والحكم
قلن قولن كنصرن قلبت الواو الفا لما مرّ ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم
القاف حتى يدل على الواو المحذوفة ولا يضم الفاء وهو الحاء في خفن لتلك الدلالة لان الاصل في
النقل اي فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها نقل حركة الواو الى ما قبلها اي يفعل ذلك اي نقل حركة
الواو الى ما قبلها ودلالة عليها لا حذفه والاتيان بحركة اخرى من خارج لتلك الدلالة لسهولتها
اي سهولة حركة الواو في النقل ولا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل المعدوم ولا يمكن هذا
النقل اي نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المفتوح لان حركة الواو فتحة وما قبله مفتوح ايضا
وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصل فيه اُتي بحركة من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق
بينه اي بين قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين جمع المؤنث في الامر وهو قلن ايضا لانهم
لا يعتبرون الاشتراك الضمني اي اشتراك الغير القصدي فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال
بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديري وهذا الفرق التقديري حاصل
اذا اصل قلن ماضيا قولن كما مرّ واصله امرا اقولن كما انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمني في بعن

وهو

وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اي كاشتراك قلن واكتفوا بالفرق
التقديري بينهما فيه اذا اصله معلوما بيعن بفتح الياء وكسر الياء ومجهولا بيعن
بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الماضي وبين الامر في مثل قلن من غرة
الواضع اي من غفلته عن الواضع الاول بان وُضع لهذا اولا قصدا ولذاك ثانيا
قصدا غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك
وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون
السبب في وقوع المشترك في اللغة هو الغرة واما على تقدير ان يكون الواضع هو الله ٢
اي حين اذا كان الواضع غير الله تعالى هو
كما هو مذهب الاشعري فلا يستقيم وعلى هذا سَبَب وقوع المشترك الابتداء
كما وقع الاشتراك بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب
في فعل الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعّل تقول تكسّر تكسّر انكسروا في الامر
وتكسّر تكسّر انكسروا في الماضي وتفاعل نحو تباعدْ تباعدا تباعدوا امرًا وتباعد
تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا وماضيا ولا يفرق
بعد الاعلال بين فعُلن بضم العين وفعَلن بفتح العين نحو طلن اصله طولن وقلن
اصله قولن لانه اي الشان يعلم من الطويل ولم يعلل لانه ليس على وزن الفعل
ان اصل طلن طوُلن بضم العين لا طوَلن بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة
يجيء من فعُل بضم العين غالبا ومن فعَل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر
ولما جاء الصفة المشبهة من طول على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول

بالضم بناءً على الغالب كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من مستقبلهما اعني يعلم من خاف
ان اصل خفن خوفن بالكسر لا خوفن لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا
من حروف الحلق عينا او لاما وليس في خفن حرف منها عينا او لاما فلا يظن انه
من فعل بفتح العين ولم يجئ فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان اصله خوفن بالكسر واعني
يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن لان الاجوف لا يجئ من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجئ
ايضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين ان اصله بيعن بفتح الباء المستقبل من قال يقول
الى آخره اصله يقول كينصر واعلاله مر وهو ان حركة حرف العلة اعطيت الى ما قبلها
فحذف الواو بعد نقل حركتها في يقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل الى اي
قل قولا قولوا قولي قولا قلن اصله اقول كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف
كما مر في يقول ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة الوصل
لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب
حذف الواو اعني اجتماع الساكنين مقدم على سبب الالف اعني عدم الاحتياج
اليها لان اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج
اليها اعني اعطاء الحركة الى القاف ضرورةً ولو منع التقدم الزماني فلا مجال
لمنع التقدم الذاتي وايضا دفع التقاء الساكنين امر ضروري ولا ضرورة في حذف
الواو ويحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على
تقدير ثبوت الواو بان يقول قول الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجي وهو لام

التعريف

التعريف في الحلق فيكون حركة اللام في قل الحق في حكم السكون لان العارض
كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو لدفعه بخلاف قولا
وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخليين فلم يتحقق اجتماع الساكنين
فلم يحذف الواو اي بمنزلة الداخليين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلي وانما
قال بالداخليين للمبالغة في كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد
كون الف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل
فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلي فتعرض بقوله وهو اي
نون التاكيد بمنزلة الداخلي لانه يتحقق معنى للفعلية لان التاكيد في الحوادث
يكون ومن ثمه اي ومن اجل انه بمنزلة الداخلي جعلوا معه آخر المضارع مبنيا
نحو هل يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار آخره
وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين
في كونه في آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة
جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب ويحذف الالف في دعتا اصله دعوتا
قلبت الواو الفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في
دعتا بالف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء ليست من نفس الكلمة
لانها جئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا
وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر

حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعني ان الحركة والمتحرك كليهما عارضان في دعنا
فكانت الحركة في حكم السكون وان كانت عارضة في قولنا الآن المتحرك ليس
بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة بعدم عروضها فلم تكن في حكم السكون وتقول في الامر
بنون التاكيد المشددة قولَنَّ بالفتح قولانّ قولُنّ بالضم قولِنّ قولانّ قلننانّ وتقول
بالخفيفة قولَنْ بالفتح قولُنْ بالضم قولِنْ بالكسر على قياس الصحيح الفاعل قائل اه
قائلان قائلون قوّال وقوّل قائلة قائلتان قائلات قوائل اصله قاول كناصر
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله كساو من الكسوة
وجعل واو الفا لوقوعه في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار كان الواو
ولي الفتح فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة
فالتقى ساكنان فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا
والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل آخره نظيره من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير
فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ما قبل آخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو
نظير كتاب فاذا حذف احد الالفين في كساء او حرك الاولى لم يعلم ان ما قبل آخره
الف في الاصل ام لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احد الالفين
ولا تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختصت الهمزة
لقربها من الالف ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست بحاجزة مانعة
حصينة محكمة فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو
حال

الفا

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الالفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط
الالف الاولى لدفعه لانه اي اسم الفاعل يلتبس بالماضي ولا يكفي الاعراب فارقا لانه
يزول بالوقف وكذلك اي كالالف الاولى الالف الثانية في عدم امكان سقوطها
لالتباس بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة ولم يحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة
اذ هي علامة لاسم الفاعل او حملا على كساء ونقط بهذه الهمزة كما نقطها الحريري في الر
سالة
الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو نائب
حبث قائل بدّبه شباح خنطا وحكى ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المسمين
بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي
اي الغلط
هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطوتنا
في زيارة مثله وخرج من ساعته ويجيء اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف
اي بحذف نحو هاع ولاع من الهواع وهو القيء ولاع من اللوع وهو الهم والمصيبة
واحراق العشق القلب والاصل هائع ولائع حذفت الالف المقلوبة من العين على
غير القياس فصار هاع ولاع بوزن فال ومنه اي مما يجيء بالحذف قوله تع كنتم على
شفا جرف هار اي هائر متهدم فحذفت العين كما مر ويجيء اسم الفاعل في بعض الاجوف
بالقلب المكاني وهو نقل حرف عاريا عن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف
آخر وكل عارض منهما عوض الآخر نحو شاك اصله شائك اي اذا لم تقلب بالمكان
كان حقه ان يقال شائك واصله شاوك من الشوكة وهو تام السلاح من باب علم

قدم الكاف على الهمزة فصار شاكي فحينئذ كان الهمزة متحركا وما قبلها مكسورا فقلبت الهمزة ياء

مطلب

فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال
غاز فعلى هذا يقال جاءني شاك ومررت بشاك ورايت شاكيا واما من قال جاء
شاكٌ بالرفع ورايت شاكًا ومررت بشاكٍ بالجر فقد حذف حرف العلة التي هي العين
طلبا للخفة وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فتقول شائك وحاد اصله
واحد فقلبت الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار
حادي فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يختلجنّ في قلبك استبعاد القلب المكاني
اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي بكسر القاف والسين اصله قووس بضمهما
جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت هي الى موضع السين
فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما فصار قسوو وبغير الادغام اذ الاعلال
مقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصًا ثم جعل الواو ياء فصار قسيّ بضم
القاف اي قلب الواوان اعني واو فعول والواو التي هي لام يائين لوقوع
الواوين المذكورين في الطرف في جمع والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا
فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانه في التقدير قسوٌ بواو
واحدة او نزلوا الواو التي هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء
على حد قلبها في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت
الواو ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا
لما بعدها فصار قسي كما فعلوا هذه الصيغ في عصوو حذو النعل بالنعل فصار

عصيّ

عصيّ وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي من القلب المكاني اينق وزنه
اعفل اصله انوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل
الخفة فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير قياس للتخفيف فصار اينق المقول
مقول اه اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول
فاجتمع ساكنان فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان حذف الزائد اولى
لا بغيره وحذف الواو الاصلي اي عين الفعل دون واو المفعول عند ابي الحسن الاخفش
لان الواو الزائد اي واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه في
جوابه اي في جواب الاخفش او في جواب دليله لا نم ان الواو علامة المفعول بل هي اشباع
الضمة لرفضهم مفعلا ومُفْعُلًا كما مر والعلامة انما هي الميم فقط بدليل ذكر كونها علامة المفعول
في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نم ان العلامة لا تحذف بل
لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير المحذوفة فيه اي في مقول
يوجد علامة اخرى للمفعول وهي الميم فيكون وزنه اي وزن مقول عنده اي عند سيبويه
مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين والاخفش يكون وزنه مفول بفتح الميم وضم
الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز مع التنوين
واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك
انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا
علة وكذلك كقول مبيع اصله مبيوع يعني اعل كاعلال يبيع فاجتمع ساكنان اي

اعطي

حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء والواو ثم حذفت الواو لدفعه عند سيبويه
على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة واحدة حتى تسلم
الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها واو لضمة ما قبلها وتسلم البناء من الالتباس بالواوي
وعند الاخفش حذف الياء اعني العين على اصله لدفع التقاء الساكنين ولم يقلب واوا
على ما هو مقتضى القياس لبقاء الساكنين فصار مبوع فاعطي الكسرة لما قبلها لتدل
عليه ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعث هكذا وقع في النسخ التي رايناها والصواب ان
لفظة مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة شيء لسلامي اى كما اعطيت الكسرة لما قبل
الياء في بعث اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت
الباء لتدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار مبوع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها كما جعل ياء في ميزان لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش
يكون وزنه مفيل الموضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل كما اي كاعلال الذي في
يخاف اى بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الفا وكذلك اى كمقال مبيع اصله مبيع بفتح
الميم وسكون الباء فاعل اى وقع الاعلال فيه كما وقع في مبيع بلا فرق واكتفى بالفرق
التقديري في مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم المفعول فان تقدير اسم المفعول
مبيوع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به وهو اى الفرق التقديري معتبر عندهم
وذلك كما اى كاعتبارهم اياه في الفلك بضم الفاء وسكون اللام فانك اذا قدرت سكونه اى
سكون عينه وهو اللام كسكون عين اسد بالضم والسكون جمع اسد بفتحتين يكون

اى الفلك

اى الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فان جرين مسند الى ضمير الفلك
فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما في الفلك المشحون ونحو مثله
ولذلك قال المصنف اذا قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك او جرت
لكونه بمعنى السفينة كما في الفلك التي تجري في البحر ولا يدل جرين على جرت لثبوت الايام
فعلن وانما وجب ان يقال جرين لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه
كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا نحو
قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة
او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث والافراد
مقول ومقوال وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك لم يذكرهما المصنف المجهول من قال قيل اه
اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها
فصار قول اى قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيفة لتعذر اجتماع الضمة والواو وفي
لغة اخرى اعطي حركة الواو في قول الى ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم
اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام في العكس فصار قول
بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء
بما علم التزاما مما سبق اذ اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس
اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة ما ذكره صريحا فصار قيل وهذه
افصح اللغات اذ لا ثقلة فيها وفي لغة اخرى يشم كسرة ما قبل الياء ضمة ويوقع الاشمام

حيث قال اعطيت كسرة الواو الى ما قبلها منه

فاء الفعل

بتذكير شيم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير افصح لوجود الاشمام حتى يعلم
ان اصل حركة ما قبلها مضموم اي ضمة مثل المفتون بمعنى الفتنة او يريد ان ما قبلها
مضموم في الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وفيه الاشمام
في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان في الوقف فالاشمام في الوقف على آخر
الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا
اردت ان تشم نستعين تسكن النون وتضم شفتيك من غير حركة وكذلك بيع مجهول باع
واختير وانقيد له وكذلك قلن وبعن اي ما اتصل به ما يسكن لامه وحذف العين
لالتقاء الساكنين من اخترن وانقدن له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع
على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص يعني يجوز
فيهن اي في بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ثلث لغات كسر ما قبل الياء في كل
المطردة وضمة في كلها والاشمام في كلها ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لانعدام ضمة
ما قبلها اذ اصله اقوم واذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز ان يقال اقوم بالواو الساكنة
ايضا اي كما لا يجوز الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة في الاصل
وهو ليس بموجود في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى في مثل
قلن وبعن بين المعلوم والمجهول واما في قلن فعلى لغة قول في المجهول تقول في المعلوم
قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة

قول

قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام فوقع التسوية بين
المعلوم والمجهول واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم قلن بضم
القاف وفي المجهول قلن بكسر القاف واما في بعن فعلى لغة بيع في المجهول تقول في المعلوم
باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على تلك بيع بيعا بيعوا بيعت
بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع في المجهول فلا تسوية
اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم بعن بكسر الباء وفي المجهول بُعن بالضم اكتفاء بالفرق
التقديري فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول قولن بضم القاف
وكذلك بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن بضم الباء فالضم والكسر في
المعلوم عارضان وفي المجهول اصليان واصل يقال في المجهول يقول كينصر
فاعل كاعلال يخاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا

الباب السادس

في الناقص اي المعتل اللام ويقال له اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر
او لنقصانه في بعض الحركات كما في حالة نحو يرمي او من الحرف كما في حالة الجزم نحو لم يرم
ويقال له ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت و
لا يلزم من تسمية الصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب الاطراد في التسمية ووجه ها
اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف وهو اي الناقص لا يجيء بالاستقراء من باب فعل
يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب الباقية نحو رمي
يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى ورعي يرعي وذكو يذكو وتقول في الحاق الضماير

رمى رميا رموا الى آخر اصله رمى قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت
الواو الفا في قال لذلك واصل رَمَوَا رميوا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
انما قلبت الفا لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان
تحقيقيتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هي الياء لانها مركبة من كسرتين
ولم يعتبر واحركة ما بعدها اذ لا اعتبار للحركة الطرفية لكونها في محل التغيير وثلث حركات
متواليات ليس في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوّز واخرب ولم يجوّزوا ضَرَبَتُ وكذلك
الواو فتح ما قبلها فصار رماو فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعا لاجتماع الساكنين
دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رَمَوْا بفتح الميم وكذلك اى مثل رموا في حذف
لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اى في رضوا بعد الحذف اى
حذف لام الفعل حتى يصح واو الجمع اولا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل
فان اصله رضيوا بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار
رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رَضِيْوا فاجتمع ساكنان فحذفت الياء دون الواو
لانه ضمير فصار رَضِوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم
لقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار
رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا وتحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله
رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف وان لم يجتمع

فيه



فيه ساكنان صورة لانه اي التاء في يجتمع فيه الساكنان تقديرا وتمامه من في قوله
حيث قال هناك ويحذف الالف في دعتا وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان
التانيث ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا ولا يعلّ حرف العلة في رمين
كما مرّ في القول من ان حرف العلة الساكنة انما تعلّ اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فلا يعلّ
لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي اصله يرمي كيضرب فاسكن الياء لثقل
الضمة عليها فصار يرمي ولا يعلّ الياء باسكانها في مثل يرميان لان حركة فتحة
وهي خفيفة واصل يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمة الى الميم بعد سلب حركته
ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون او نقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان
فيحذف فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة
لواو الجمع وكلام المص مناظ في الاعلال الاول اذ لم يعرض لابدال كسرة الميم الا
انه يحمل الثاني ايضا بقرينة قوله في الاعلال الاول راموا ثم ضم الميم لاستدعاء الواو
الضمة وسوّي لفظا بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يعفون اى في الغيبة
من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديري
وذكر الواو ضمير في الرجال والنون علامة الرفع وفي النساء اصلية اذ اصله
يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصر والنون فيه علامة للتانيث اى علامة
جمع المونث فوزنه يفعلن وعلم من ذكر ان الواو في يعفون اذا كان جمع الرجال
زايدة وعلامة جمع المذكر وان النون للاعراب ولذا اسقط في الجزم والنصب

نحو لم يغزوا ولن يغزوا ويعفون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فاسقطت
فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يعفون فوزنه يفعون ومن ثمه اي ومن
اجل ان النون في جمع النساء علامة لا تسقط في قوله تعالى الا ان يعفون اي المطلقات
ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب واصل
ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها
ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونه علامة فصار ترمين
فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النساء والاكتفاء بالفرق
التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن
فوزنه تفعلن واذا دخلت اي الجازم على يرمي تسقط اي الياء منه علامة للجزم
فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح ومن ثمه اي ومن
اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركات في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع
علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة في الصحيح نحو
يضرب وتنصب اي الياء اذا دخلت على يرمي الناصب تقول لن يرمي لخفة
النصب استعمل القاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب
كما مر ولم تنصب اي الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في مثل لن
يخشى لان الالف لا تحمل الحركة اي لا تحملها كقوله ولو لا يحسبون الحكم عجزا لا عدم
المثبتون احتمال اي تحملا اذ لو حركت لخرجت عن اصلها وضعها وهو السكون

الامر

الامر منه ارم اه اصله ارمي بسكون الياء فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم معنا المشاكلة
قوله اذا دخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه ان يقول للوقف
او للسكون كما في بعض النسخ واصل ارموا ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم
حذفت لاجتماع الساكنين كما في يرمون بلا فرق اي بالياء للواحدة المخاطبة اصله
ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة الى هذا
القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره في
اعلال ترمين الا انه ذكره هنا لئلا يتردد السامع في باب الامر من اطلاق لفظ الياء
على الياءين هو المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الزائدة
لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة ارمين بفتح الياء ارميان ارمن بضم الميم
ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان وتقول بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم
ارمن بكسر الميم الفاعل رام اه اصله رامي على وزن ضارب فاسكنت الياء حالة
الرفع والجر لاستثقال الضمة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء
والتنوين دون التنوين لانها نون ساكنة تتبع حركة الاخر اي تار بعد الحركة
لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الميم اخرا تتبع حركته وتاءته بعدها وليست
بعارضة لحرف كالحركة بل حرف مستقل زيدت علامة للتمكن لا يحذف ولا تسكن
الياء في حالة النصب بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب
اي الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامه واصل رامون راميون

على وزن ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها ثم حذفت الياء لاجتماع
الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم ضم الميم لاستدعاء صيانة الواو الضمة
واذا اضفت انت التثنية اي تثنية رام الى نفسك اي الى ياء المتكلم فقلت جواب
الشرط اي فقد قلت رامياي في حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم
اسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعد تمامها بوجود
المضاف اليه معلم بسقط النون حال الاضافة لاجتماع النقيضين فصار رامياي
وقلت راميي في حالة النصب والجر بثلث ياءات اصله راميين فلما اضيف
الى ياء المتكلم سقط النون فصار راميي ثم قلت راميي بادغام علامة النصب
والجر في الياء الثانية في ياء الاضافة وهي الياء الثالثة واذا اضفت الجمع
اي جمع رام الى نفسك فقلت رامي بيائين بالاضافة فصار راموي
فادغم اي وقع الادغام في راموي لانه اي الشأن اجتمع الحرفان الواو والياء
من جنس واحد في العلية اي كونهما حرفي علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون
فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار راميي فادغم الياء الاولى في الثانية
فصار رامي ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامي واما في حالة النصب والجر فاصله
رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي ثم ادغم الياء
الاولى في الثانية فصار رامي المفعول مرمي اصله مرموي فادغم كما في
رامي حالة الرفع بلا فرق واذا اضفت التثنية اي تثنية مرمي الى ياء الاضافة

فقلت

فقلت مرمياي في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة وقلت
في حالة النصب والجر مرميي باربع ياءات اولها منقلبة عن واو المفعول وثانيها
لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة واذا اضفت
الجمع اي جمع مرمي للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت مرميي ايضا كالتثنية
الا ان لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية باربع ياءات في كل الاحوال
اي في حالة الرفع والنصب والجر واما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما اضيف
الى ياء المتكلم سقطت النون فصار مرميوي فاعل كما في راموي وكسرت الياء الاصلية
لصيانة الياء المنقلبة واما في حالتي النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة
الى ياء المتكلم مرميي فادغمت الثالثة في الرابعة فصار مرميي بكسر الياء الثانية المدغم فيها
الموضع مرمى بفتح الميمين اصله مرمي فقلبت الياء الفا لالتقاء الساكنين الياء والتنوين
الاصل فيه اي في مرمي ان ياتي على وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل بالكسر الا انهم فروا
من توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل اسم المكان الالة مرمى بكسر الميم الاولى
وفتح الثانية اصله مرمي فاعل مثل مرمى المجهول رمي يرمى مثل ضرب يضرب الى
آخرهما ولم يتعرض بسبب حركة الياء لخفة الفتحة عليها كما في يرميان واصل يرمى
يرمي كيضرب فقلبت الياء الفا كما قلبت في رمي معلوما وحكم الناقص الواوي
نحو غزا يغزو وحكم الناقص اليائي مثل رمي يرمي في كل الاحكام التي ذكرت في اليائي
الا في هذا الحكم وهو انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت تبعا ليغزي قلبت الواو ياء لتطرفها
لكون صح

فيها

وانكسار ما قبلها كما مر في اوايل باب الاجوف وانما قدم الواوي على اليائي مع ان
الاصل تقديم الواوي لان الواوي لا يجي من اول الدعايم واليائي يجي منه وليتفرع
عليه بحث الابدال لمناسبة ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من حروف الابدال
الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن
واسم وبقوله غيره ردوا واب واخ في النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء مكان
تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها اي حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى
بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرأ الابدال بفتح الهمزة
جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية اي الحروف التي هي المبدلات كما في قوله وحروفها
صطفضظ خفق عند الزمخشري والمص خمسة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم صال زط
ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة صال اي حمل من الحملة وما قيل ان حروفها
عند الزمخشري ثلثة عشر وهي ما يجمعه استنجده يوم صال خلاف ما صرح به في المفصل
حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء
ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط اي هذا عبارته بعينها في الكتب الصحيحة الحاضرة
مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل ايضا ثم من الناس من يقول انها ثلثة عشر
يجمعه استنجده يوم صال بل منهم من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة
هي غير السين واللام وثلثة من غيرها وهي الجيم والطاء والدال عند ابن الحاجب اربعة
عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاء زل اي سكت ويوم ظرف وجد مبتدا

مضاف

مضاف الى طاء وهو اسم رجل وزل من الزلل خبر المبتدا والظرف مضاف الى الجملة اي
سكت في اليوم واعترض على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشري والمص
ثم قال ولو اورد اسمع ورد اذكر واظلم يعني ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد
اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل
الزمخشري والمص نظر الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه يقول
استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احد تائين سينا وشك ان هذا الابدال ليس
للادغام مع ان المص قد ظفر بنص من سيبويه في استخذ كما يجي ان شاء الله تعالى ثم شرع
في بيان اي حرف من الحروف المذكورة من اي يبدل مراعيا في ذلك ترتيب الحروف المذكورة
فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع
في احاده اي قياسا من الالف في نحو صحراء اي فيما فيه الالف الممدودة لان همزتها الف
في الاصل كالف سكرى لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها
الف لزيادة المدة وذلك لانها للزومها صارت كلام الفعل فجاز زيادة الالف كما في
كتاب فاجتمع الفان فلو حذف احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل
ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة دفعا لالتقاء الساكنين
دون الزايدة لزيادة المدة لتبقى علامة التانيث ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة
ولم تقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر لانه لو قلبت الى
احديهما لا الى قبلها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما فيضيع العمل فعلم

الى فيه ومن ثمه اي ومن اجل همزة صحراء الف في الاصل وليست باصلية لا يجوز جعلها
اى جعل همزة صحراء همزة اى بقاؤه همزة في نحو صحارى بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت
ان تجمعها ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما تكسر ما بعد الف الجمع في مثل
مصابيح ومساجد وجعافر فتقلب الالف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتقلب
الف التانيث ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم احدى اليائين في الاخرى فصار صحارِيّ بياء
مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في سيّد وابدلوا الياء الباقية الفا للتخفيف في
الجمع الثقيل فتح الراء فصار صحارى يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارئ
بالهمزة بعد الياء في صورة ما من الصور اى من هذا النحو على مثال سحاريج مع انه لم يجز كما
يجوز جعل الهمزة همزة في خطيئة اذ يجوز خطيئة بالهمزة ايضا فظهر ان همزة صحرا ليست
اصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في نحو اواصل اى فيما
اجتمع فيه واوان متى كان في اول الكلمة واواصل جمع واصل الواو الاولى هي الفاء والثانية
منقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم يحذف احدهما
للالتباس ولم يقلب ياء لئلا يقع علوى اى الالف بين ثقلين الياء والكسرة وانما
وجب قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات عند العطف مع ان الواو بنا اذا تحركتا احق
فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل
اى في اسم الفاعل من الاجوف الواوي اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل
من ان همزته مبدلة وجوبا من الالف المبدلة من الواو العين لعلة مرت هناك ومن الواو
التي

التي هي عين مضمومة في نحو ادؤر اي في جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الواوى الذي
واحده على وزن الفعل والادؤر جمع قلة دار اذ اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة
على الواو في الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما لم يزيلوا هذا الثقل
بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما في ادور جمع دور كما مر و
انما قلت مع كونها واحده على وزن الفعل احترازا عن نحو ادور جمع دور فانه لم يجز
قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت ثقل الحركة واما الذي واحده على وزن الفعل فهو
ثقيل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن
الواو والزمخشري عدا دور من الغالب ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون
ما قبله وبسبب وسط واحده وان كان بعد الاعلال ومن الواو التي هي لام في نحو كساء
اي في اسم معرب آخره واو قبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو لوقوع
الحركات المختلفة على الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المص رعى ترتيب حروف الكلمة
حيث قدم اواصل على قائل وقدم قائل على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب
نظرا الى ان التغيير في الاخر اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا في نحو بائع
اي في اسم الفاعل من الاجوف اليائي كما اى كابدال الذي مر في قائل واعلم ان الهمزة في
قائل وبائع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكره في الاجوف الآن لكن الالف
كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما منا فضل اللطافة كما صرح صاحب المعرب
بهذا التعليل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المقلوبة من الواو والياء واشار

الى المذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل من الواو
والياء في قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء
اولا من غير واسطة فاشار ههنا الى المذهب الاخير اذ المتبادر من عبارته ههنا ابدالها من
نفس الواو والياء واشار الى المذهب الاول في الاجوف حيث قال قلبت الواو الفا
ثم جعلت همزة وابدلت الهمزة منها جوازا اي ابدالا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يبقى
الهمزة على اصلها مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة
على الواو ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو
غير المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله وشاح ومفتوحة احد احد
في الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله وحد وحد روي سعيد
بن وقاص كان يشير باصبعيه فقال النبي عم احد احد اي اشر باصبع واحدة و
ابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة على الياء وابدلت
من الهاء جوازا غير مطرد نحو ال فعلت والا فعلت اصلهما هل فعلت وهلا فعلت
وان كان في بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب الصورة الجواز عليه فعده
من الجائز حيث سكت عن التقييد ولم يفصله الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب ماله
سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب
موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا شاذ
لغة ومن ثمه اي ومن اجل ان اصل ماء ماه يجيء جمعه مياه وتصغيره مويه فانهما يردان

الشيء

الشيء الى اصله وانما تعرض لبيان اصله واثباته تنبيها على ان الابدال ههنا لازم واخراجا
له عن الحكم سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولذكر لا بقاء ماء على الاصل وابدلت من الالف
جوازا غير مطرد في نحو قوله تهيجت شوق المشتاق بكسر الهمزة اصله المشتاق اسم فاعل
فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله وهو الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يريد نقلا صورة
يا داري بدكادك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتاق الدكادك جمع دكداك وهو الرمل
المراسم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة ورمل صبرا
اي اعطني صبرا هيجت الحركة وزادت بريد بالمشتاق نفسه ونحو قراءة من قرأ وهو
ايوب السختياني ولا الضالين وقراءة عمرو بن عبيد [illegible] جان بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضي
للعدول عن الفتح المخفف اصله الضالين بالالف لانه اسم فاعل وانما اخر الابدال من الالف
عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل
بينهما وبين اختيهما نظرا الى ان الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف
في المشتاق غير لازم ولازم الابدال في بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يقدم
الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان
غير لازم الا انه ليس بشاذ اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه
شاذ كالابدال من الالف في نحو المشتاق اذ لا تخفيف فيها بل فيها تثقيل واخر ابدال
الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان اصحاب هذه اللغة طردوه جدا في الهرب
عن التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم

الطراده في جميع اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر ضاحك
زسوق اصله عباب وهذا الابدال اشد لكونه في غاية القلة ولذا اخره والعباب
ارتفاع الماء وضاحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزسوق اي عميق قوله لاتحاد
مخرجهن اي الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق تعليل ابدال الهمزة من الهاء
والالف والعين السين منها ابدلت جوازا غير مطرد ومن التاء نحو استخذ اصله اتخذ
عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر ابدلت التاء الاولى سينا وانكر
كون السين من حروف الابدال انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل
من تخذ يتخذ كما مر لقربهما في المهموسية التاء منها ابدلت من الواو والتي هي فاء جوازا
غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة تقول تخمة بسكون الخاء اصلها
وخمة لانها من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار تخمة ومن الواو
التي هي لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كاخ فان اصله ايضا اخو بالتحريك حذفت
اللام هنا على غير القياس لكثرة استعمالها وهو الواو لانك تقول في التثنية اخوان
ولم يعوض عنه للمذكر وعوض للمونث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر و
لان التعويض فرع كالمونث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتانيث وضم الهمزة في
اخت دون اخ لاجل التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي كان
الضم جعل دليلا على ان التاء عوض من الواو ولاجل ان التاء ثابتة في الوصل والوقف
وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي قيل في التثنية اختان بالتاء دون

اخوان





اخوان بالواو وان كان التثنية ترد على الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء
فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى دليل لقرب مخرجهما وابدلت
التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان اصله ثنيان في عدد المونثين لانه من تثنيت
واستنتوا بفتح الهمزة من باب الافعال اي اجدبوا اصله استنيوا بالياء واصله استنووا
بالواو بدليل سنوات ابدلت الياء من الواو فصار استنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار
استنتوا وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها
ياء حتى لا يقع الحركة مطلقا على الياء الضعيف وابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو ست
اصله سدس كما مر في المضاعف ونحو يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات
غير اعفاء ولا اكيات اصله الناس والاكياس جمع كيس والمنادي محذوف اي يا قوم
السعلات النساء الضخمات الخبيثات وعمرو بدل من بني وشرار النات صفة عمرو وعمرو هنا
اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة
فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس وذكر في الصراح من حكاية العرب ان
عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهي انثى اخبث الجن وولدت له اولادا ثم تغيبت منه
ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلاة
بمعنى الغول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو لصت اصله لص بالتشديد لقربهن
اي التاء والسين والصاد في المهموسية وابدلت التاء من الباء جوازا غير مطرد نحو
الزعالت اصله الزعالب لكثرة استعماله جمع زعلبة بكسر الزاء وهي الناقة السريعة

واما الذعالب فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة الخرقة النون منها ابدلت من الواو
جوازا غير مطرد نحو صنعاني اصله صنعاوي فكانهم قالوا صنعاوي كصحراوي ثم ابدلوا
من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول هو الاصح اذ لا مقاربة
بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لقربه
النون من حروف العلة وابدلت النون من اللام على الضعف لمخالفة استعمال الفصحى
نحو لعن اصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف لقربهما
في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير مطرد من الياء
المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما
في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي
وفقيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله مري وقد يجري الوصل
مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في قوله خالي عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج تقطع بالود وبالصيصج الاصل بالعشي البرني والصيصي
البرني اجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الود الوتد
ادغمت التاء في الدال حتى لا يقع الحركات على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا
غير مطرد من الياء الغير المشددة حملا على المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال
الجيم من الياء المشددة كثير شايع في استعمال الفصحى وسواء كانت متطرفة في الوقف
كفقيمج او في الوصل كابي علج او غير متطرفة كاجل بمعنى ايل سواء كان في النثر كالمثال

الاول

الاول او في الشعر كالمثال الثاني والثالث في قوله فاذنا بهن الشول من عبس الصيف
قرون الاجل الشول جمع شائل وهو الماء تنفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب
من ابوالها وبعرها فيجف عليها في الصيف والاجل وهو الوعل شبه البعرات الملتفة
بها باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا في
الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشرط تشديد الياء والوقف والشعر
فان افتقد احدها فهو قليل نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج اي حجتي فلا يزال شاحج ياتيك بج
اي بي اقمر نهات ينزي وفرتج اي وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار اقمر اي ابيض
نهات اي صوات ينزي يحرك الوفر الشعر اي شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول ان
قبلت حجتي فعني لان اني بينك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة يحركني حتى يحرك
راسي الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا نحو فزد واصله فزت اي ظفرت واجدمعوا
اصله فوزت من فعز
اصله اجتمعوا الغرب نحوها الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت لانهما
في المخرج اصله ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا بالالف
دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانها انما زيدت للوقف والاكثر في الاستعمال
الهاء
الوقف على حيهلا وانا بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء
من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث في
باب تفعلين وافعلي ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التانيث وانما ابدلت الهاء
من الالف والتاء لتناسبهما اي الهاء بحروف العلة في الخفاء ومن ثمة اي ومن اجل خفاء الهاء

لا يمنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل يضربها ويمنع في اكلت عنبا
واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر
في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال واما
اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر مثل اكلت عنبا وفتلت قنبا لا تؤثر واما
قولهم يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندها وله درهمان فسوغه وان كان شاذا
ان الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت
عنبا فان الباء ليست بخفيفة وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل
طلحة اي في اسم المفرد الذي في آخره تاء التانيث لا في الوصل للفرق بينها وبين التاء
التي في الفعل نحو ضربت ولم يعكس الا انهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول
الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اي فيما وقع
الالف بعد كسرة وابدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اي فيما اذا كان الواو
ساكنا وما قبلها مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اي الواو والياء وسكونها واستدعاء
الكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة جوازا
مطردا نحو ذيب اصله ذئب اي فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسور اللين حركة
الساكن واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد
من احد حرفي التضعيف نحو تقضي البازي في قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضي
البازي كسر ابتهر خر بان فضاء فانكدر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا

من احد بهتي

من احد بهتي ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا التقضض من تفعل الا مبدلا
قوله ابتدروا اي عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو
المراد هنا بدر اي اسرع وتقضي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من تفعل اصله تقضض
ابدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشا منها وانما
خصت الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى
الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما في تصديه فيمن جعلها من صد يصد
وقد يكون مضموما كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف للابدال فتعين الياء ولانها لام الفعل
وهو محل التغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما في التمني والترجي وانتصابه على انه
مفعول مطلق لبدر اي اسرع ذلك الممدوح اشرف اسراعا مثل اسراع البازي عند نزوله
عن الهواء على الصيد كاسر جناحيه قوله ابتهر بدل من كسر وحال بتقدير قد الظربان
جمع ضرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر بذل وابدلت الياء من النون جوازا نحو اناسي
اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد فابدلت النون فيهما
ياء لقرب الياء من النون في الغنة والمد وكسرة قبلها ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت
الياء من العين جوازا غير مطرد نحو ضفادي بسكون الياء لانه حكاية من قوله ومنهل ليس
له حوازق ولضفادي جمه نقانق المنهل المورد المشرب الحوازق جمع حازقة وهي
جانب الجسم ما اجتمع من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهي صوت الضفدع المعنى رب
شرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة اليه بل كلها سهلة لم يرده وضفادع مائه

المجتمع اصوات باضافة الضفادي الى الجسم والجسم الى ضمير المنهر اصله ضفادع جمع
ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة
وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت من التاء جوازا غير مطرد نحو وابتصلت بالواو
العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد وابتصلت بمثل ضوء الفرقد الغرقد كوكب لان
اصله اي اصل التاء في ابتصلت واو ما قبله مكسورا اذ اصله اوتصلت من الوصل قلبت
الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء لما مر في المضاعف
وهذا لغة بني تميم ثم ابدلت الشاعر الياء من التاء فان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء
لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكانه كان المناسبة حاصلة بين الياء
والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون الياء
على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واو تعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب ولهذا
حمل الزمخشري والمص قول الشاعر وابتصلت على ان الياء بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلاه
بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ من ايتصلت بدون الواو فخطاء كانه
وقع من الكاتب بدون الواو يكون ما قبله مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة
اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء واما اذا كان مع الواو فحينئذ لا يكون ما قبله
مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا لابدال الياء
من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف وابدلت الياء
من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله كان رحلي على شغواء حادرة ظمياء قد بل من طل

خوافقها

خوافقها لها اشارير من لحم تتمرة من الثعالي ووخز من ارانيبها الشغواء العقاب
الحادرة المكتنزة الصلبة شبهة في سرعتها بعقاب وظمياء معناها اما تقرب الى السواد
او عطشى الى حرم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا بلها الطل
اسرعت والضمير في لها للعقاب اي لها في ذكرا شارير جمع اشرارة بر انين غير تجبين
هي قطعة من القديد متمرة مقطعة والاوخز الشي القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب
اصل الثعالي والاراني اصله ارانب وابدلت الياء من السين جوازا غير مطرد نحو السادي
في قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك خامس وابوك سادي اصله سادس الفسال
جمع فسل بفتح الفاء وسكون العين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عد اربعة من رذال
القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا غير مطرد من الثاء نحو
الثالي في قوله قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي اصله الثالث
يعني مضى يومان وهذا هو اليوم الثالث وانت لا تبالي ولا تكترث بالفراق
لكسرة ما قبلهن اي الباء والسين والثاء الواو وابدلت من الالف وجوبا مطردا
نحو ضوارب اي فيما وقع الالف قبل الالف التكسير جمع ضارب فلما زيدت الف اسم
الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى لقربها في العلية واجتماع
الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالواو كما مر في اواصل وابدلت
الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اي اذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضمومة
اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا معنا

في اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهواً من كاتب فانتشر نسخة ذلك
الكتاب وابدلت من الهمزة وجوباً مطرداً نحو لوم اي فيما كانت الهمزة ساكنة
جوازا
وما قبلها مضمومة اصله لؤم لما مر من ان حركة الساكن لينة وما قبلها مضموم
الميم ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اي ابدال الميم من الواو في فم وحده اذ لم يقع
في كلامهم مثله فيلحقه به وليس مثله الا ذو ولم يقع الا مضافا فاستغني عن ابدال
واوه ميما واصل فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها
وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما الكلي او لقرب مخرجهما الجزئي
فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم يقلب الواو ميما وجب ان يقلب الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وان تحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يبقى
الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وانما عده من الجائز حيث سكت
عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما جعل من حذف الهاء وليس لحذفه
موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا والميم ابدلت
ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في
امسفر بدليل كثرة الاستعمال اي كثرة استعمال اللام في التعريف اي ليس من البر الصيام
في السفر اذ تقرر الصيام لقربهما اي لمناسبة الميم واللام في المجهورية وابدلت
الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر فقد مر البحث عنه في آخر فصل
الالف وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله يا هال ذات المنطق

التمتام

التمتام وكفك المخضب البنام اصله البنان هال منادى مرخم اصله هالة اسم
امراة التمتام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف
وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك المضاف الى البنام
البنام اطراف الاصابع وقوله لقربهما اي الميم والنون في المجهورية تعليل لابدال
الميم من النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم
ما زلت راتما على هذا اي راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية
الصاد ابدلت جوازا غير مطرد من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اي تمم لقرب
مخرجهما واتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو والياء وجوبا مطردا
نحو قال وباع اي فيما اذا تحركت وانفتح ما قبلها اصلهما قول وبيع كما مر وابدلت
الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس اي فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحة
كما مر في المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحة جعلت الغالبين
بحركة الساكن واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال
في قوله وقفت بها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد يا المعنى وقفت
بدار الحبيبة اصيلانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما احد يجيبه اصله اصيلان
تصغير اصلان وهو جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب
صغر اصلان فقيل اصيلان ثم ابدلت من النون لام فقيل اصيلال وابدلت من الضاد
ايضا جوازا غير مطرد نحو الطجع في قوله لما رأى ان لا دعة ولا شبع مال الى ارطاة

حنفق كالطحج راي الذيب والدعة سعة العيش الحفق الزمل المجنح اصله اصطجح
لانا دمن اى اللام والنون والضاد فى المجهورية الزاء ابدلت من السين جوازا غير
مطرد نحو يزدل اصله يسدل بضم العين والسدل الارخاء لانا دمخرجها وقربهما
فى الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا وكره سوالخروج
من حرف الى حرف ينافيه قربوا احدهما من الاخر بان ابدلوا من السين زاء لانها من
مخرجها واختها فى الصفير ويوافق الدال فى الجهر فتجانس الصوتان وابدلت
من الصاد ايضا جوازا غير مطرد فى قول ابى تمام الطائى حين اسر فى عنزة فامرته
ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك هكذا
فزدى انه اى هكذا فصد الكرام اصله فصدى وانا تاكيد لياء الاضافة والهاء فيه
للوقف لقرب مخرجها وانما دخلها فى الصفير ولم يذكره المصنف اكتفاء بما ذكره فى ابدال
الصاد من السين الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا فى باب افتعل نحو اصطبر اصله
اصتبر اى فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير
مطرد فى فحصط اصله فحصت من باب فتح بمعنى فتشت اى فيما كان قبل تاء الضمير من
الحروف المستعلية المطبقة تشبيها بالتاء الضمير بتاء الافتعال فى انها كجزء من الفعل
ولهذا قال سيبويه واجب اللغتين وجودهما ان لا تغلب لان هذا الضمير ليس كتاء
الافتعال فى اللزوم لقرب مخرجها والموضع الذى لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد
والجواز المطرد وقوله من الصور المذكورة بيان الموضع الذى لم يقيد اى من ابدال

حرف بحرف منذ شرع فى بحث الابدال يكون الابدال فى ذلك الموضع الغير المقيد
جايزا غير مطرد كما قدرناه نحو فى موضع موضع الباب السابع فى اللفيف
يقال له لفيف للف اى اجتماع حرفى العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف
فيفهم تعريفه من وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفى
العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفى العلة بان لا يدخل بينهما حرف اخر ولم
يعرفهما لاغناء اسميهما اللغويين عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما
اذا اجتمعا تقوى احدهما بالاخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح
بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل
وقى يقى حكم فائهما كحكم فاء وعد يعد وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمى وحكم لامهما قد مضى
فى الناقص اى حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام معتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل
اللام كذلك اى مثل حكم وقى يقى فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما
فاء ولاما مثلا حكم فاء واق وهو فى حكم فاء واعد وموعود وحكم لامها كحكم لام رام
ومرمى وعلى هذا الامر منهما ق اصله اوق على وزن اضرب واعلال اخواته واصولها
ظ لمن تيقن قواعد بابى المثال والناقص قيا قوا قى قيا قين وتقول بنون التاكيد
الثقيلة قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واق
اصله واقى واعلاله كاعلال رام المفعول موقى حاله فى الاصل والاعلال كحال مرمى
الموضع موقى كمرمى الاله ميقى اصله موقى اعلى فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى

المجهول منهما وفي نحو كري يري اللفيف المقرون نحو طوي يطوي اه وحكمهما لا ما
لحكم الناقص لانهما ناقصان من حيث اللام ولا يعتل عينهما كما مر في باب الاجوف
من لزوم اجتماع الاعلالين الامر الطو الطو يا الطووا الطوي الطو يا الطوين كالامر المعتل
وتقول بنون التاكيد الثقيلة الطوين الطويان الطون الطون الطويان الطوينان فتقول
بالخفيفة الطوين الطون الطون وتقول في الامر من روي يروي من باب علم من الري
وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال اروين ارويان
ارون اروين ارويان اروينان وتقول بالخفيفة منه اروين ارون اروين
واذا اردت ان تعرف احكام نون التاكيد في الناقص واللفيف وانما خصصهما
لكون احكام اتصال النونين بغير مما ظاهرة فانظر الى حرف العلة في اخر الكلمة ان
كانت اصلية اي من نفس الكلمة محذوفة من الواحد ترد تلك الحرف المحذوفة لان حذفها
كان للسكون وسوا انعدم بدخول النون لانه بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب
ولا سكون مع البناء على الفتح وتفتح تلك المردودة لخفة الفتحة عليها نحو الياء في
الطوين والواو في اغزون والياء في اروين كما مر اي كما يرد المحذوفة وتفتح
في التثنية نحو الطويا واغزوا وارويا يعني اذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانت
كالكلمة المنفصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف لاجل السكون
اذا لحق بكلمة متصلة به كالف التثنية عاد اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وكونه
في الاخر وخفة الفتحة كذلك نون التاكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانت متصلتين بالفعل

اذ لاحاجة

اذ لاحاجة عن انفصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كالف التثنية فيرد بسبب الف
التثنية وان كانت حرف العلة ضميرا انظر الى ما قبلها ان كان ما قبلها مفتوحا
تحرك تلك الحرف بحركة موافقة لها لفظا وحركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما حرف
العلة والاخر اولى نوني التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة حركتها هي الفتحة نحو ارون
بضم واو الضمير وارون بكسر ياء الضمير كما حركت واو الضمير بحركة موافقة لها في قوله
ولا تنسوا الفضل بينكم وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هندلم ترى
القوم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا تحذف
حرف العلة وان كان ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو الطون بضم العين اصله الطوون
حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها والطون بكسرها اصله الطوين
حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو الضمير في
اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير في
اللفظ دون الخط لذلك اي لئلا يلتبس في يا امراة اغزي القوم يعني اذا كان
حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام اذا
اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة مناسبة له اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف
اذا كان ما قبلها غير مفتوح يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة
مناسبة واذا كان غير مفتوح يحذف لان تلك الضمير يمنعهما عن اتصالهما بالفعل
الفاعل من طوي طاو واعل كما علال رام ولا يعل واوه اي عينه التي هي الواو كما لم يعل

في طوي وتقول في الفاعل من الري ريان للمفرد وريانان للتثنية اصله رويان ورواء
لجمع اصله رواي قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريا للمفرد المونث
ريتيان للتثنية قلبت الف التانيث ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احدهما للا
لتباس بالمفرد ورواء لجمع ايضا اي كجمع المذكر واكتفي في الجمعين بصيغة واحدة لقلة
استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء بالقراين ولا يجعل واو رواء اي الجمعين ياء كما جعل
الواو ياء في سياط حتى لا يجتمع الاعلالان احدهما قلب الواو التي هي عين الفعل ياء وثانيهما
قلب الياء التي هي لام همزة كما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال في اصطلاحهم الا يري
الى قول الزمخشري في المفصل واما قولهم رواء مع سكونها في ريان وانقلابها فلئلا يجمعوا
بين الاعلالين قلب الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي لام همزة والى قوله
في موضع آخر منه واعلال الفاعل من نحو قال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن
الحاجب وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق في كلامهم اكثر من ان
يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للخفة فلا ينافيه لان اجتماع حرف العلة في رواي
وفي كون الياء عرضة لتوارد الحركات من المحسوس مالبس في الهمزة ولهذا اطلقوا
الاعلال على قلب الالف همزة في قايل مع غاية الخفة في الالف لان اجتماع الالفين
اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالين انما يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا
متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال
وبالثاني نحو قه وبالثالث نحو يدعي اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمدوا

في ترك

في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم لبس بتعريف
فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين يمتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية
وتقول في تثنية المونث في حالة النصب والخفض اي الجر ريتيين باربع ياءات
الاول منقلبة عن العين التي هي الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن الف
التثنية والرابعة علامة النصب والجر وادغمت الاولى في الثانية مثل عطشيين
في تثنية عطشى واذا اضفت تثنية المونث في حالة النصب اي ريتيين
الى ياء المتكلم قلت رايت ريتيي بخمس ياآت الياء الاولى منقلبة عن الواو التي
هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة
علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اي ياء المتكلم ادغمت الاولى في
الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة
والمفعول مطوي اصله مطووي اعل كاعلال مرمي الموضع مطوى اصله مطوي
اعل كاعلال مرمى والآلة مطوى اصله مطوى اعل كاعلال مرمى المجهول طوي يطوي
اصله طوي يطوي اعل كاعلال رمي يرمى وحكم لام هذه الاشياء اي الفاعل
والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من اللفيف المقرون
كحكم لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طوي في عدم الاعلال
في الكلمة التي اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها اي اعلال عين تلك الكلمة
كطاو ومطوي ويطوى وفي الكلمة التي لم يجتمع فيها الاعلالان

يكون حكمها اى حكم العين ايضا اى كالتى اجتمع فيه اعلالان لحكم عين طوى

فى عدم الاعلال للمتابعة نحو طويا فانه لو اعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين

الا انه لا يعل تبعا لطوى وطاويان وطُوى مجهول طوى فانه

لو اعل الواو فيهما بقلبه الفا او باسكانها لثقل الكسرة

عليها لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا

على طوى تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب

بو كتاب كلنت اولكل مبارك

مرادك حاصل اولسون حق تبارك